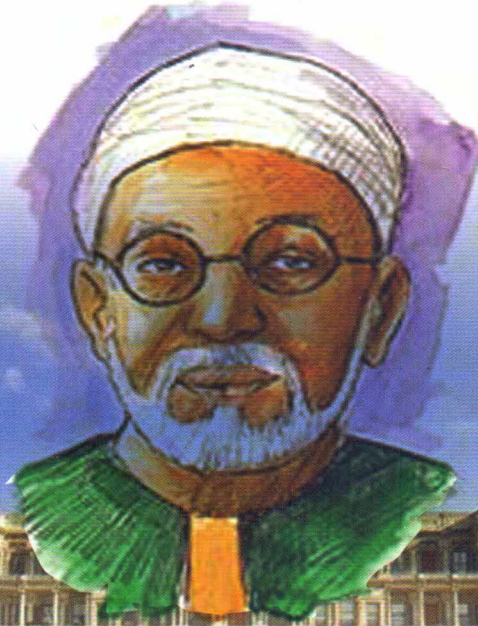


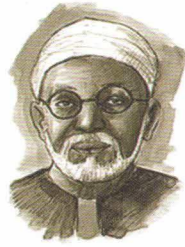


محمد الجواد عبيد

محمد الخضر حسين وفقه السياسي في الإسلام



دار
الكنف
للنشر و التوزيع



يستعرض هذا الكتاب في إيجاز منجز سيرة علم معجز هو الأستاذ الأكبر الشيخ محمد الخضر حسين الذي قدر الله له أن يكون قامة سامقة ، وهمة عالية في خط الدفاع الأول عن الفكر الإسلامي الأصيل في ميادين الفقه والتاريخ و السياسة والأدب والبلاغة والإصلاح الاجتماعي ، ولولاه هو وزملاؤه لاندست في أديباتنا خباثات خطيرة هي ما أسميها اختصارا وتأديبا بالإسرائيليات المحدثه ، وهي الخباثات الكبرى والصغرى التي صاغها المستشرقون عن سوء قصد أو عن سوء فهم ، وقد كان من الممكن لهذه الخباثات أن تترسخ مع ازدهار موجة التريد المبالغ فيه لما تحتويه من بريق أو زعيق ، وارتفاع صدى هذا التريد بحكم نشر مريديه لأفكارهم في الصحافة التي كانت تتمتع من القراء بإقبال منقطع النظير على استيعاب كل ما كانت تتداوله من مقالات وتعليقات وما تحتويه هذه وتلك من مستحدثات ضارة أو نافعة ، حية أو نافقة .



دار الكلمة للنشر والتوزيع - القاهرة - المنصورة

ت : ٠٠٢٠١٠٦١٢٠٢٥٥٢ & ٠٠٢٠١٠٠٩٧٠٧٤٩٥

facebook.com/DarAlKalema

www.daralkalema.com

للنشر و التوزيع

محمد الخضر حسين

وفقه السياسة في الإسلام

جميع الحقوق محفوظة للناشر
الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠١٤م
بطاقة الفهرست

الجوادي ، محمد

محمد الخضر حسين وفقه السياسة في الإسلام ،

د / محمد الجوادي . ط ١ . المنصورة :

دار الكلمة للنشر والتوزيع ، ٢٠١٤م

٢٢٠ ص ، ٢٤ سم

تدمك : ١ - ٤٤١ - ٣١١ - ٩٧٧ - ٩٧٨

رقم الإيداع : ١٣٠٨٩ / ٢٠١٤

دار الكلمة للنشر والتوزيع - القاهرة

دار
الكلمة
للنشر والتوزيع

القاهرة . محمول : ٠١٠٩٧٠٧٤٩٥

E-mail: mmaggour@hotmail.com

E-mail: daralkalema_pdp@hotmail.com

www.facebook.com/DarAlkalema

مَجْمَعُ الْحَضَرَةِ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ

وَفَقْهُ السِّيَاسَةِ فِي الْإِسْلَامِ

د. مُحَمَّدُ الْجَوْلَادِيُّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

إلى أخي العزيز
الأستاذ مجري سمير
تحية وو وتقدير



هذا الكتاب

يستعرض هذا الكتاب في إيجاز منجز سيرة علم معجز هو الأستاذ الأكبر الشيخ محمد الخضر حسين الذي قدر الله له أن يكون قامة سامقة ، وهمة عالية في خط الدفاع الأول عن الفكر الإسلامي الأصيل في ميادين الفقه والتاريخ والسياسة والأدب والبلاغة والإصلاح الاجتماعي، ولولاه هو وزملاؤه لاندست في أديباتنا خبائث خطيرة هي ما أسميها اختصاراً وتأديباً بالأسرائيليات المحدثه ، وهي الخبائث الكبرى والصغرى التي صاغها المستشرقون عن سوء قصد أو عن سوء فهم ، وقد كان من الممكن لهذه الخبائث أن ترسخ مع ازدهار موجة التريديد المبالغ فيه لما تحويه من بريق أو زعيق ، وارتفاع صدى هذا التريديد بحكم نشر مردييه لأفكارهم في الصحافة التي كانت تتمتع من القراء بإقبال منقطع النظير على استيعاب كل ما كانت تتداوله من مقالات وتعليقات وما تحويه هذه وتلك من مستحدثات ضارة أو نافعة ، حية أو نافقة .

كان هذا العلم العظيم الشيخ محمد الخضر حسين نموذجاً لمن يطلق عليهم القول القائل: «الكل في واحد» :

- فهو عالم وفقهه، وأستاذ وقاضي.
- وهو صحفي وكاتب، وشاعر وأديب.
- وهو لغوي وباحث، ومجمعي ومحقق.
- وهو سياسي وزعيم ، وثائر وإداري.
- كان عالماً بالدين والأصول، وعالماً بالدنيا والمجتمع .
- وكان متبحراً في اللغة وفي الأدب ، وفي الشعر وفي التاريخ .

• وكان ناظماً للشعر الجيد، وكانت له رؤية نقدية واعية.

وفي كل هذه الميادين كان الشيخ الجليل صائب الاستنتاج مسموع الكلمة على نحو ما كان قوى الحججة، واضح الفكرة.

وأدق ما يوصف به الشيخ محمد الخضر حسين في حركة التاريخ أنه آخر نماذج المصلحين الإسلاميين المجاهدين في التاريخ الإسلامي المعاصر قبل نشأة ما سمي على يد الغربيين «حركات الإسلام السياسي».

كان لهذا الشيخ العظيم بعد استقراره في مصر دور علمي وسياسي وإنساني أكثر من رائع، وقد مثل بشخصه ووجوده وعمله وعلمه صورة أكثر من رائعة، فقد كان وجوده نفسه دليلاً واضحاً على الوحدتين العربية والإسلامية بما وصل إليه من مكانة علمية وأدبية من قبل أن يحصل على الجنسية المصرية عند تطبيق قانونها الذي وصفته كثيراً بأنه كان نموذجاً للقوانين الليبرالية الحقة التي تبني الأمم، وتغذي الأوطان بالقمم، وقد مثل الشيخ بعلمه الغزير دليلاً حياً على أن بحر العلم الإسلامي متصل ومتواصل، وأن الأزهر والزيتونة توأمان حتى لو لم يكن هناك اتفاق مكتوب للتوأمة بينهما؛ وذلك لأن الدين واحد والعلم واحد والفهم متعدد.

ومن الإنصاف للحق أن نسارع في هذه المقدمة إلى ما سوف نمضي فيه من حديث عن دوره وعن فلسفته، وفي هذا الصدد وعلى سبيل الإجمال فقد كان أسلوب الأستاذ الخضر في الإصلاح نموذجياً يعود إلى الجذور؛ ليبحث عما يلائم العصر فيأخذ به، ويتقي العصر من بعض ركام الماضي القريب؛ ولهذا فإنه كان حفيماً بإبراز ساحة الإسلام، والبحث في تراث الإسلام عن الأسرار والسمات التي لم يتمكن «المحدثون المعاصرون» من الوصول إليها على نحو ما وصل هو، وعلى نحو ما تتبع واستنبط وأدرك.

ونحن نعرف أن هذا النموذج من العلماء يتميز بسمة خاصة في آثاره، إذ تغلب محاضراته على كتبه، فهو لا يعنى بأن يقدم العلم كله منسوباً إلى نفسه بعد أن يجمع ما كتبه الأولون والآخرين، ولكنه أشبه ما يكون بالفنان الذي يرى بعض الملامح في بعض الكيانات ويعتقد أنه قادر على أن يصور الطبيعة من خلال تصويره الجيد لهذه الملامح البارزة، ومع هذا فقد كان الأستاذ الخضر استثناء بارزا من هذه القاعدة على نحو ما نعرف من كثرة بحوثه ومؤلفاته .

عاش الشيخ محمد الخضر حسين حريصاً كل الحرص على الدين والإسلام والوطنية والقيم واللغة الفصحى، وعلى التمكين لكل هذا في حياتنا بما يقتضيه هذا الحرص من الكشف عن ذخائر الحضارة الإسلامية، وإعادة تقديم إسهامات العلماء الأوائل فيها.

وقد كان من حسن الحظ أن الأستاذ الخضر كان من العلماء الجادين الذين يؤمنون إيماناً عميقاً أن من واجبه أن يدافعوا عما يؤمنون به من الصواب والحق، ولهذا السبب فإننا نراه قد تفوق على معاصريه جميعاً في أدائه لمهمة المقاتل المجاهد من أجل الدفاع عن الإسلام واللغة والعقل والمنطق، ولم يكن أدائه في المعارك التي خاضها أداءً إعلامياً أو سياسياً أو مجتمعياً، وإنما كان في المقام الأول والأخير أداءً علمياً متمكناً.

ومن الجدير بالذكر أن وجود هذا الشيخ العظيم في مصر وبيئتها الليبرالية الصاعدة كان نموذجاً بارزاً لأثر العلماء الأفاضل في بيئة العلم القادرة على تعظيم الاستفادة منهم، وربما نفهم هذا المعنى بطريقة أكثر وضوحاً لو تصورنا بيئة القاهرة خالية من الآثار العلمية لهذا الشيخ العظيم في العقود الثلاثة التي شهدت نشاطه قبل أن تتوج حياته بمشيخة الأزهر .

وقد تعدت أن يكون الجوهر في هذا الكتاب هو نفسه موضوع أبرز المعارك

العلمية والفكرية التي خاضها الأستاذ الخضر حسين ، وهي معركته مع الشيخ علي عبد الرازق التي مثلت استعادة نموذجية ومثالية للتفكير السياسي الإسلامي ، وكشفت اللثام عن حقيقة الإسهام النظري للحضارة الإسلامية في تاريخ الفكر السياسي العالمي.

وقد مثل كتابه في هذه المعركة نموذجاً مهيباً للعلم المتمكن المرفرف بجناحي الحق والإقناع ، كما مثل نموذجاً في القدرة الفذة على استدعاء الحجة ، وكان نموذجاً لتضافر البحث العميق المتأن ، والمنطق الدقيق الصائب ، والأسلوب المشرق المقنع واجتمعت له من هذه العناصر الخمسة سمات عمل علمي عظيم لا يمكن أن يصنف على أنه رد على كتاب سابق ، وإنما هو في الواقع تأسيس لفكر جديد ينبني على كشف الأباطيل والرد على التزيف المنهج الذي تبناه كثيرون من أعداء الإسلام .

ولا يعني هذا الاهتمام تقليلاً من قدر معارك الشيخ الأخرى وفي مقدمتها معركته مع الدكتور طه حسين حول الشعر الجاهلي ، والتي تعمدت ألا أحرم القارئ من بعض شذراتها ، وبخاصة تلك التي تتعلق بموضوع هذا الكتاب وهو فقه السياسة في الإسلام ، بيد أن وجه الحق (أو بالأحرى وجه الباطل) فيما ذهب إليه الدكتور طه حسين قد اتضح بما لم يعد المعاصرون بحاجة إلى تكرار استعادة نصوص الأستاذ الخضر في نقض ما ذهب إليه طه حسين .

وقد حفلت ردود الأستاذ الخضر حسين على الدكتور طه حسين بمجموعات من الملاحظات واللمحات الذكية التي لا يمكن أن تصدر إلا عن واحد من العلماء الكبار الذين ينتمون إلى طبقة نادرة هي طبقة هذا العالم واسع الإدراك ، والأفق ، والعلم ، ذي القدرة العالية على اكتشاف أسرار اللغة ، ومواطن التشابه والتضاد ، فضلاً عن سرعة الخاطر ، وكفاءة الذاكرة .

أما نصوص الأستاذ الخضر حسين في نقض دعوى الشيخ علي عبد الرازق فربما مثلت أكثر النصوص مدعاة للمداسة والفهم في ظل الحرب الشعواء التي يواجهها الإسلام وجماعاته السياسية الآن .

كذلك فقد حرصت علي أن أطلع القارئ على شذرات أخرى تتعلق بموضوع هذا الكتاب وهو «فقه السياسة في الإسلام» من خلال معركتين أخيرين للشيخ الخضر في نقد كتابين للشيخ الدمنهوري والأستاذ الطاهر حداد .

ومن الإنصاف لنفسي أن أذكر أني كنت قد انتهيت من كتابة هذا الكتاب منذ عشر سنوات ، ولما قرأت تجاربه الأخيرة في ذلك الوقت (٢٠٠٣م) حدثت نفسي بأن من واجبي أن أتطرق في الكتاب إلى ميادين حضارية وفكرية أخرى من ميادين جهاد هذا العالم العظيم ، فأرجأت نشره .

لكنني وجدت نفسي في العامين الأخيرين نادما على أني لم أنشر ما يضمه هذا الكتاب من تصحيح رائع للأفكار المغلوطة عن الفكر السياسي في الإسلام ، ووجدتني في غربتي ووحشتي ومرضي أتمني على الله أن أنشر هذا الكتاب في حياتي ، وليس هذا على الله بعزيز .

والحق أني وجدتني في الظروف العصيبة التي يعيشها وطني أحسُّ إحساسا عميقا بمدى تفوق هذا العالم في طرحه للرؤية الإسلامية في قضايا الحكم والدولة والسياسة ، ووجدتني أحسُّ إحساسا عميقا بمدى تقصيري في نشر الآراء القيمة التي يضمها هذا الكتاب الذي بين يدينا ، وهي آراء اجتهدت اجتهادا حثيثا في تبيان وتبين وفهم أصالتها وحدائثها وذكائها وإبداعها فيما يتعلق بالفكر السياسي في الإسلام ، وهي في واقع الأمر آراء تسمو على الفكر ، وتصل لطبقة الفقه بما تتميز به من روح الفقيه وأسلوب تعامله مع المعطيات والحقائق والمتطلبات والإشكاليات وطلب الفتيا والرأي ، ولهذا السبب اخترت للكتاب هذا العنوان الذي اخترته له

منتهجا في هذا النهج ما سبق لي حين اخترت لكتابي عن الشيخ محمد الأحدي الظواهري عنوان القضية الكبرى التي ترك أثره البارز فيها .

وسوف يجد القارئ لهذا الكتاب ملامح جهد بذل من أجل أن تصله الأفكار الرائعة في الثوب البياني اللائق بها ، وأن يصله التحقيق واضحا ، والتقرير دقيقا ، والعلم نقيا ، والفهم صائبا .

أكتب هذه المقدمة وأنا مغترب عن وطني ، على غير إرادتي ، مستوحش من غربتي ، ولم يكن هذا في حسابي ولا في تصوري ، ولكن قدر الله وما شاء فعل ، وهأنذا أكتبها بجسد عليل ، ونفس مضطربة ، وعين دامعة ، وصدر مختنق ، وقلب مرتجف ، وقلم عاجز ، وأنامل مرتعشة تعجز عن أن تواصل ما مرنت عليه من وضع الهمزة والشدة والشكلة في مواضعها الصحيحة ، لكنني أرجو الله سبحانه وتعالى ، وليس هذا على الله بعزيز ، أن يهيئ لي من أمري رشدا ، وأن يرزقني الشفاء ، وأن يذهب عني ما أعانى من شدة ، وألا يجرمني أيضا من ابتلاء أكون قادراً عليه .

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يذهب عني ما أنا فيه من ألم ووصب وقلق ، وأن يحسن ختامي ، وأن يجعل خير عمري آخره ، وخير عملي خواتمه ، وخير أيامي يوم ألقاه .

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يمتعني بسمعي وبصري وقوتي ما حييت ، وأن يحفظ عليّ عقلي وذاكرتي ، وأن يجعل كل ذلك الوارث مني .

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يهديني سواء السبيل ، وأن يرزقني العفاف والغنى ، والبر والتقوى ، والفضل والهدى ، والسعد والرضا ، وأن ينعم عليّ بروح طالب العلم ، وقلب الطفل الكبير ، وإيمان العجائز ، ويقين الموحدين ، وشك الأطباء ، وتساؤلات الباحثين .

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يعينني على نفسي وأن يكفيني شرها، وشر الناس، وأن يوفقني لأن أتم ما بدأت، وأن ينفعني بما علمني، وأن يعلمني ما ينفعني، وأن يمكنني من القيام بحق شكره وحمده وعبادته، فهو وحده الذي منحني العقل، والمعرفة، والمنطق، والفكر، والذاكرة، والصحة، والوقت، والقدرة، والجهد، والمال، والقبول، وهو جلّ جلاله الذي هداني، ووفقني، وأكرمني، ونعمني، وحبّب في خلقه، وهو وحده القادر على أن يتجاوز عن سيئاتي وهي - بالطبع وبالتأكيد - كثيرة ومتواترة ومتنامية، فله سبحانه وتعالى - وحده - الحمد، والشكر، والثناء الحسن الجميل .

د . محمد الجوادي

الباب الأول
سيرة حياة الشيخ
محمد الخضر حسين





ينتمي الشيخ الخضر إلى عائلة العمري ، وهي إحدى عائلات قرية طوالقة ، والقرية واحدة من واحات جنوب الجزائر ، وللطوالقة اسم آخر هو بسكرة .

أما والدته فهي السيدة حليلة السعدية بنت الشيخ مصطفى بن عزوز ، وشقيقها الذي هو خاله هو أستاذه الأول والأكثر تأثيراً في شبابه الشيخ محمد المكي بن عزوز ومع أن كثيراً من المصادر تنقل عن بعضها أن عائلة والدته من وادي سوف ، فإن الرواية التي نرجحها هي أنها من قرية عائلة آبائه .

كانت بلدته التي ولد فيها ونشأ ، تلقب بالكوفة الصغرى ؛ لأنها كانت بلد العلم والعلماء كما كانت تضم عدداً كبيراً من المساجد .

أما الشيخ الخضر حسين فقد وصف نشأته في مذكرات نشرها في «مجلة الأزهر» قبيل وفاته فقال :

«نشأت في بلدة من بلاد الجريد بالقطر التونسي يقال لها : «نفطة»، وكان للأدب المنظوم والمنثور في هذه البلدة نفحات تهب في مجالس علمائها، وكان حولي من أقاربي وغيرهم من يقول الشعر، فتذوقت طعم الأدب من أول نشأتي، وحاولت - وأنا في سن الثانية عشرة - نظم الشعر» .



تطور اسم الشيخ الخضر حسين مع الزمن إن صح هذا التعبير ، فقد كان اسمه عند مولده محمد الأخضر بن الحسين بن علي بن عمر ، فلما هاجر إلى الشرق حذف (بن) من اسمه على عادة المشاركة ، ثم تحورت الأخضر إلى الخضر على عادة أهل

المشرق العربي أيضاً.

وفي مصر عرف الشيخ في البداية بأنه الشيخ الخضر التونسي ، أو محمد الخضر التونسي فلما صار مخالطاً للمصريين ، متجنساً وموظفاً ، أصبح اسمه هو هذا الاسم الذي بقي به وهو محمد الخضر حسين .



ولد الأستاذ الخضر في ليلة الإسراء والمعراج في ٢٦ من رجب ١٢٩٣ هـ ، ١٦ أغسطس ١٨٧٦ م .

وتلقى الشيخ تعليمه الأولي والديني والأدبي وحفظ القرآن في قريته ، فلما بلغ الثانية عشرة انتقل إلى تونس مع والده ، وأسرته ، والتحق بطلب العلم في جامع (جامعة) الزيتونة ، وكان خاله محمد المكّي بن عزوز قد سبقه إلى الزيتونة وعمل مدرساً في الزيتونة ، وكان يقوم بهذه المهمة عن حب لا عن وظيفة ، أي أنه كان يقوم بها بدون أجر .

و في جامعة (جامع) الزيتونة درس الخضر على يد كبار الشيوخ سنوات متصلة ، حتى نال درجة العالمية في سن مبكرة عما كان أئداده الأزهريون يتخرجون فيها ، إذ نال الشهادة العالمية عام ألف وثمانمائة وثمانية وتسعين (١٢١٦ هـ - ١٨٩٨ م) ، وهو في الثالثة والعشرين من عمره .

وسرعان ما عهد إلى هذا الخريج النابغ بالتدريس في جامعة (جامع) الزيتونة، على عادة النظام الذي كان معمولاً به في الجامع الأزهر والجامعات العالمية التي أخذت عنه ، وهو ما عرف على أنه نظام المعيدّين .

٤

وبعد تخرجه بخمس سنوات (١٩٠٣م) ارتحل الشيخ للجزائر، وزار العاصمة ومدنها الكبرى، وحضر الدروس التي كانت تلقى في معاهد العلم فيها، وشارك في عدد من هذه المجالس، وألقى بعض الدروس الدينية والعلمية. وتكررت زيارة الشيخ للجزائر في العام التالي، ومن الجلي أن طموحه العلمي حال بينه وبين أن يستقر في الجزائر فقد كان ما حصله وأتقنه قد جاوز بيتها العلمية في ذلك الحين.

٥

وانتقل الشيخ للخطوة الثانية في حياته العملية بعد تخرجه بست سنوات (محرم ١٣٢٢هـ - أبريل ١٩٠٤م) حيث آثر أن يعمل بالصحافة لما أدركه من قدرتها على تشكيل الوجدان وصناعة التقدم والنهوض بالمجتمعات، فأنشأ مجلة «السعادة العظمى»، وهي المجلة التي توصف، عن حق، بأنها كانت أول مجلة مارست النشاط الفكري في ميدان الإصلاح الاجتماعي، وقد نجحت في هذا بفضل عقلية واعية، ونفس مخلص للفترة التي سيطرت على وجدان صاحبها. وقد بدا واضحا للجميع أن هذا الشيخ الشاب أدرك أن الجو العام في حاجة إلى تنبيه وإيقاظ، وأن واجبه الديني والوطني لا بد له من ميدان أوسع من أن يتقيد بقاعة درس يعلم فيها فحسب.

٦

هكذا نستطيع أن نرى أو نستحضر صورة هذا العالم الإسلامي الشاب وهو يدرك قيمة الرأي العام وأهميته في أعقاب تخرجه بسنوات قليلة ، ونستطيع أن نراه وهو يدرك أن هذا الميدان أولى بجهوده ونشاطه من المجالات الأخرى المتاحة لمن كانوا في مكانته العلمية ، ولهذا الهدف وبهذا الفهم أنشأ الشيخ مجلته الاجتماعية الرائدة في تونس والمغرب العربي .

ومن الجدير بالذكر أن مجلة « السعادة العظمى » كانت مجلة نصف شهرية ، وقد صدر منها ٢١ عدداً ، وهو رقم ليس بالقليل .

وقد تحدث الشيخ محمد الخضر حسين في مذكرات له نشرت في مجلة لواء الإسلام (مايو سنة سبع وخمسين) عن طبيعة توجهه المبكر للصحافة، وما ارتبط بهذا التوجه مما شاع أو عرف عن دعوته الصريحة إلى فتح باب الاجتهاد وذلك حيث يقول:

«وقد كنت بعد أن نلت درجة العالمية من جامعة الزيتونة، أنشأت مجلة علمية أدبية، وهي أول مجلة أنشئت بالمغرب، فأنكر عليّ بعض الشيوخ، وظن أنها تفتح باب الاجتهاد، لأنني قلت في أول عدد منها: ودعوى أن باب الاجتهاد مغلق لا تسمع إلا مع دليل يبطل الدليل الذي انفتح به أولاً» .

٧

وقد أشار الخضر حسين إلى تشجيع أحد شيوخه له، وتنبهه له إلى مدى ما قد يصادف دعوته من مصاعب بحكم طبائع الأشياء وبحكم سيطرة الجماعات

البشرية التي لا ترحب بالتجديد ولا بالجديد الذي يمس عقائدها المستقرة، وهو يقول في هذا المعنى:

«وشجعني على إنشائها شيخنا أبو حاجب، وقال لي في باب الشفاء من جامع الزيتونة : أقول لك ما قاله ورقة بن نوفل : ما أتى أحد بمثل ما أتيت به إلا عودي» .

كما يشير محمد الخضر حسين إلى بعض التشجيع الذي لقيه من بعض رجال الحكم، ذكراً اسم أحد الوزراء ودوره في حمايته من شكاوى بعض الشيوخ:

«وكان شجعني عليها كذلك الوزير محمد أبو عتور، وشكا إليه بعض الشيوخ مما نشر في المجلة مما يتعلق بالخطابة فأجابه الوزير - وكان من العلماء الأجلة - ورأيت له نسخة من المفتاح للسكاكي بخط يده الجميل، إن ما تنشره المجلة لا يعارض الشرع ولا القانون» .



كانت بدايات هذا الرجل العظيم في ميدان الوظائف السيادية مبشرة، فقد اختير وهو في الثامنة والعشرين من عمره ليتولى وظيفة القضاء في بنزرت، وليكون القضاء ثالث مهنة شريفة يعمل بها بعد تفوقه في الصحافة والتدريس من قبلها، وقد شجعه على قبول هذا المنصب العلامة محمد الطاهر بن عاشور، ودفعه إليه دفعاً .

وفي بنزرت أصبح الشيخ بمثابة العالم الأول للمدينة، فمارس الخطابة والتدريس في جامعها الكبير .

لكنه سرعان ما عاد إلى العاصمة تونس، وانضم إلى مؤسسي الجمعية

الزيتونية (١٣٢٤) التي ضمت خريجي هذه الجامعة المرموقة ، وواصل التدريس في جامعة (جامع) الزيتونة وأشرف على مكتبتها ، وجمع إلى هاتين المهمتين (ولا نقول المنصبين) الأستاذية في المدرسة الثانوية الوحيدة في مدينة تونس حين ذاك ، وهي المدرسة الصادقية .



لم يكن الشيخ موظفا مدنيا مستكينا راضيا ، لكنه كان عالما مفكرا ثائرا ، ولهذا فقد شارك في الثورات الطبيعية والمتكررة ضد المستعمر الفرنسي في ذلك الوقت ، وكان من الطبيعي أن يبعده الفرنسيون عن بلاده ، ولم تكن الحدود بين الدول الشقيقة قد تكرست أو سيطرت ، وهكذا اتجه إلى المشرق العربي بادئا حياته العريضة الطويلة ذات الإنجاز الضخم .

وقد روى الشيخ محمد الخضر حسين نفسه قصة إبعاده عن تونس فقال:

«خاطبتي المحكمة الفرنسية سنة خمس وعشرين ، بإشارة من شيخ المدينة أن أكون عضواً في المحكمة لأحضر حكمها بين الوطني والفرنسي ، فامتنعت عن هذه العضوية ، ولم أرض أن يتصدر (يصدر) الحكم الجائر بحضوري» .



تتضارب الآراء في الحديث عن ترتيب سفرات الشيخ على مدى السنوات العشر التي سبقت استقراره في القاهرة ، ومن حسن الحظ أن معظم أسباب هذا التضارب تأتي فيما يبدو من الرغبة في الاختصار أو ضيق المساحة المتاحة ، ومن ثم يقفز من يكتب أو يؤرخ على بعض الحقائق أو الرحلات (أو المحطات) التي لا يراها

جوهريّة في سياق رواية موجزة.

وربما كان من المفيد هنا أن نورد تتابع رحلات الشيخ على نحو ما استتجناه من تقطير المصادر العديدة التي روت تسلسل ارتحالاته قبل استقراره في القاهرة .



بدأ الشيخ رحلاته بعيداً عن وطنه في تونس والجزائر بأن وجد طريقه ممهداً إلى دمشق.

وهكذا كانت رحلة الشيخ الأولى خارج المغرب إلى دمشق (١٣٣٠هـ - ١٩١٢م) وقد ارتحل عن طريق البحر ماراً بالطقة والإسكندرية، وتوقف أيضاً في القاهرة حيث ألقى دروساً في الجامع الأزهر، ثم غادرها إلى ميناء بورسعيد ثم يافا وحيفاً، وهكذا كانت تلك الرحلة حافلة بلقاء العلماء والأدباء .

ولما وصل الشيخ الخضر حسين إلى دمشق، استقبل استقبالاً رائعاً، وبقي بين العلماء محلاً للتكريم، وألقى دروساً في الجامع الأموي، وعمل بالتدريس في المدرسة السلطانية سنة ثلاثين هجرية (١٩١٢م).



وقد قضى في زيارته لدمشق ستة أسابيع غادرها إلى بيروت (شوال ١٣٣٠هـ / ١٩١٢م) ثم إلى إستانبول حيث استقر خاله وأستاذه المكّي بن عزوز، وكان قد فارقه منذ ١٥ عاماً. وقد بقي الشيخ الخضر في إستانبول شهرين كاملين، أي بأكثر مما بقي في دمشق .

وكانت الآستانة في تلك الفترة تشهد نذر نهاية الدولة العثمانية، وقد انتدبته هذه الدولة للسفر مع الشيخ عبد العزيز جاويش إلى برلين، وقد نشر الأستاذ عن هذه الرحلة مقالات متميزة في جريدة «المقتبس» الدمشقية.

وبذلك أصبحت ألمانيا المحطة الرابعة في حياته بعيداً عن مسقط رأسه في الجزائر ويعد تونس، وسوريا، وتركيا.



عاد محمد الخضر حسين إلى تونس فاستأنف التدريس في جامعة الزيتونة وعمل في لجنة تنظيم المكتبتين العبدلية والزيتونة، وزار مسقط رأسه الجزائر.

لكن الشيخ بعد أن استقر في تونس وجد الجو السياسي فيها خانقاً، ووجد نفسه معرضاً للاعتقال في أي لحظة، وكانت نذر الحرب الأولى قد بدأت في التجمع في السماء دون أن يدري أحد من أين تبدأ.

وقد آثر الشيخ أن يذهب مرة ثانية إلى دمشق حيث عمل في المدرسة السلطانية، واتخذ من دمشق منطلقاً لرحلة الحج، وقد أدى الفريضة متنقلاً بسكك حديد الحجاز التي كانت شيئاً جديداً ساعتها، لكنه في بدء هذه السفارة تأذى من رفض أهل زوجته أن يسمحوا لها بمرافقته في رحلته أو في هجرته.

وبعد أن أدى الشيخ فريضة الحج عاد إلى آسيا الصغرى على نحو ما تسمى من باب التعميم، وقد وزار ألبانيا وكثيراً من مدن البلقان.

واستقر به المقام في إسطنبول حيث قضى بعض الوقت قبل أن يعود إلى مستقره الجديد في دمشق، وكان إخوانه قد أقاموا بيتاً في حي «ميدان» المعروف فأقام معهم، ويبدو أنه تزوج زوجته الثانية في تلك الفترة.

١٤

استقر الشيخ محمد الخضر حسين في دمشق قرابة ثلاثة أعوام (١٩١٣م - ١٩١٦م) وصلت ذروتها الدرامية بأن سجنه جمال باشا السفاح الوالي العثماني في بلاد الشام ، وقد قضى في السجن ستة أشهر (على الأقل) إذ تشير روايات أخرى إلى أنه قضى في السجن مدة أطول من هذا .

عاد الشيخ الخضر حسين بعد خروجه من السجن إلى ممارسة التدريس في المدرسة السلطانية والجامع الأموي.



١٥

عاد الشيخ إلى إسطنبول فأقام فيها، وفي أثناء الحرب العالمية الأولى انتدبته وزارة الحربية العثمانية للعمل فيما يناظر أقسام الصحافة والإعلام والدعاية الآن ، وفي تلك الفترة كانت وظيفة التحرير تسمى بمنشئ نسبة إلى الكلمة الشهيرة التي نردها دون مشتقاتها وهي « الإنشاء » للدلالة على دروس التعبير وامتحاناته .

وقد قضى الشيخ بعض الوقت في هذه الوظيفة في إسطنبول، ثم كلف مع مجموعة من علماء الدين بالسفر إلى ألمانيا في مهمة سياسية استهدفت استقطاب المغاربة المقيمين في ألمانيا ليكونوا ضد الفرنسيين والإيطاليين الذين كانوا يسيطرون بالاحتلال على بلاد المغرب العربي وليبيا .

وقد قضى الشيخ ستة شهور من حياته في هذه المهمة ، وانتهز الفرصة فتعلم الألمانية ثم عاد إلى إسطنبول ، وبعد فترة أعيد مرة أخرى إلى برلين فأقام سبعة أشهر أخرى حتى انتهت الحرب العالمية الأولى وسقطت إسطنبول في أيدي الحلفاء .



وفي ألمانيا عاش الأستاذ الخضر مع زعماء الحركة الوطنية المصرية من ذوى التوجه الإسلامي، كالشيخ عبد العزيز جاويش، والدكتور عبد الحميد سعيد وأقطاب الحزب الوطني والحركة الوطنية المصرية.

وقد تصادف أن حضر الشيخ الخضر حسين افتتاح مسجد للجنود المسلمين في برلين وألقى (في ذلك المسجد) محاضرة عظيمة عن الحريات، ولك أن تقارن بين اختياره أن يتولى الحديث هذا الموضوع، وبين ما تورط فيه مشايخ معاصرون من تأييد للدكتاتوريات البشعة دون وعي منهم بحقيقة ما ينبغي عليهم أن يقولوه في الوقت المناسب.

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى وهزيمة الألمان والدولة العثمانية معاً عاد الشيخ الخضر إلى إسطنبول عن طريق البحر من ميناء هامبورج الألماني.



وتصادف أن دمشق في هذه الفترة أصبحت عاصمة دولة عربية في إطار المشروع الذي كان الشريف حسين يعمل من أجله بإقامة دولة عربية موحدة تجمع الأقاليم العربية في الدولة العثمانية.

هكذا وجد الشيخ الخضر بعد أن انتهت الحرب الأولى أن من الأولى به أن يستقر في دمشق التي استقر فيها من قبل أكثر من مرة.

وفي دمشق كان اسمه معروفاً وكان علمه مقدراً للدرجة التي جعلته واحداً من أعضاء أول مجمع عربي تأسس وهو المجمع العلمي العربي الذي تأسس (١٩١٩)،

وهكذا قدر للأستاذ الخضر أن يتنفس الأمل في دولة إسلامية عربية مستقلة حديثة .

لكن هذا الأمل لم يستمر كثيراً ، إذ بعد أن حكم الشريف (الملك) فيصل بن الحسين دمشق واتخذها قاعدة للملكة اجتاحت جيوش الفرنسيين سوريا لتخضعها للاستعمار الفرنسي (١٩٢٠) ولتطرد الملك فيصل الذي سرعان ما أصبح بعد فترة قصيرة ملكاً في العراق .

ويذكر للشيخ في الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى أنه شارك في كتابة التقرير الخاص بأمانى الشعب الجزائري، وهو التقرير الذي قدم لمؤتمر الصلح في فرنسا .



لكن استيلاء فرنسا على دمشق جعل الأستاذ الخضر يعيد حساباته ، ذلك أنه كان محكوماً عليه في تونس بالإعدام نظراً لنشاطه الإعلامي في الحرب العالمية الأولى؛ ولهذا أثر الشيخ الخضر حسين أن يتعد عن وجه الفرنسيين في تونس ودمشق على حد سواء ، وأن يرتقي بميدان نشاطه وعلمه فجاء إلى القاهرة وكتب له أن يبقى فيها حتى توفي .

وهكذا يمكن القول على سبيل الإجمال أن الشيخ محمد الخضر حسين تنقل في حياته من الجزائر إلى تونس إلى الجزائر زائراً إلى تونس إلى دمشق إلى الأستانة ثم إلى تونس فدمشق فالبحر فالبلقان وألبانيا فالأستانة فدمشق ثم إلى ألمانيا (هامبورج) ثم إلى دمشق ثم إلى القاهرة التي استقر بها .

وهكذا أصبحت مصر خامس وآخر المحطات في حياته، لكنها لحسن الحظ تستأثر به وبعلمه ونشاطه طيلة أربعة عقود .

وفي مصر أتيح للشيخ أن يقيم وأن يعمل وأن ينشط، بل وأن يتجنس كذلك في ظل صدور قانون الجنسية المصرية العظيم.



والحق الذي لا مرأى فيه أن دور الشيخ الخضر السياسي بعد استقراره في مصر كان، كما أشرنا في مقدمة هذا الكتاب، أكثر من رائع، وقد مثل بشخصه ووجوده وعمله صورة أكثر من رائعة، فقد كان وجوده نفسه دليلاً واضحاً على الوجدتين العربية والإسلامية بما وصل إليه من مناصب علمية وأدبية من قبل أن يحصل على الجنسية المصرية التي حصل عليها عند تطبيق قانونها الذي وصفته كثيراً بأنه كان نموذجاً للقوانين الليبرالية الحقة التي تبني الدول، كما مثل الشيخ بعلمه الغزير دليلاً حياً على أن بحر العلم الإسلامي متصل ومتواصل، وأن الأزهر والزيتونة توأمان حتى لو لم يكن هناك اتفاق مكتوب للتوأمة بينهما وذلك لأن الدين واحد والعلم واحد والفهم متعدد.



ونبدأ بالحديث عن وجود الأستاذ الخضر في المحيط الوظيفي، ومن الطريف أن هذا العالم الجليل المعروف فضله، عمل على حسب ما يروى الأستاذ خير الدين الزركلي، مصححاً في دار الكتب خمس سنوات، وقد قبل في أول حياته في مصر بهذه الوظيفة الصغيرة، وقد حصل له عليها أحمد باشا تيمور الذي كان يعرفه ويقدر علمه، لكن نشاط الشيخ الخضر لم يتوقف عند الوظيفة، وإنما فرضت أستاذيته نفسها في المحاضرات العامة وفي المساجد الكبرى على حد سواء، كما

فرض قلمه نفسه في كل ما تيسر له من منافذ النشر في الصحف والمجلات .

ولأن الشيخ العظيم كان حريصاً على احترام النظم التعليمية والعلمية في الوطن الذي انتقل إليه فقد تقدم لامتحان العالمية الأزهرية فنال الشهادة بسهولة برغم حرص ممتحنيه على أن يشتبوا من مستواه في كل الفروع العلمية بكل وسائل السؤال والتحقيق .

ومن الجدير بالإشادة والتنويه أن الشيخ محمد الخضر حسين كان حريصاً على التأهل بهذه الشهادة الأزهرية على الرغم من الأزهر لم يطالبه بالوقوف أمام لجنة علمية تتولى تقييم إنتاجه، فقد كان العصر الذي عاش فيه لا يزال قادراً على تمييز العلماء بدون أوراق وشهادات وأختام .

وقد أذهل الأستاذ الخضر ممتحنيه بقدراته الفذة إلاماً وتعمقاً على حد سواء ، ويؤثر عن الشيخ عبد المجيد اللبان رئيس لجنة الممتحنين قوله لزملائه في اللجنة :

« هذا بحر لا ساحل له فكيف نقف معه في لجة ؟ » .

وبعد ما نال الشيخ محمد الخضر حسين العالمية الأزهرية ظل يعمل أستاذاً في كليات الجامع الأزهر . متفرغاً للأستاذية بمعناها الواسع الذي يمتد ليشمل التأليف والنقد والكتابة الصحفية والمحاضرات العامة والنشاط الفكري . وكان أبرز المناصب الرسمية التي تولاها الشيخ الخضر حسين قبل أن يصل إلى مشيخة الأزهر أنه كان رئيس تحرير مجلة الأزهر قبل أن تحمل هذا الاسم ، ذلك أن هذه المجلة صدرت باسم « نور الإسلام » ضمن منظومة تطوير الأزهر في عهد الشيخ الظواهري (١٩٣٠م - ١٩٣٥م) ، ومن الطريف أن هذه المنظومة كانت قد

استكملت تصورها وتخطيطها النظري في عهد سلفه الشيخ محمد مصطفى المراغي ، فلما جاء الشيخ الظواهري نفذ خطة التطوير كاملة ، ولما ترك الشيخ الظواهري المشيخة وخلفه الشيخ المراغي في مشيخته الثانية لم يغير من الأمور الكثيرة في تطوير الأزهر ، إلا أمرين بسيطين كان أحدهما تغيير اسم "مجلة نور الإسلام" ليكون «مجلة الأزهر» .

وقد بقى الشيخ الخضر حسين رئيساً لتحرير هذه المجلة بعد تغيير اسمها، وكان وجوده على رأس هذه المجلة إضافة كبيرة لمحتواها وتحريرها وأسلوبها وميادين عملها .

وربما أشير في هذا المقام إلى واقعة الخلاف بينه وبين الأستاذ محمد رشيد رضا ، وهي واقعة تتعلق بإيثار الشيخ الخضر لرؤية الشيخ الظواهري على رؤية منافسه الشيخ المراغي ، لكن الشيخ محمد رشيد رضا في مقالاته وردوده على الشيخ الخضر حسين صور الخلاف على نحو وظيفي مادي بحت .

على أن ترك الشيخ الخضر حسين لرئاسة تحرير هذه المجلة حدث لسبب طريف جداً بلغة أيامنا هذه ، إذ رأى الشيخ الأكبر أن يعين الأستاذ محمد فريد وجدي مديراً لتحرير المجلة ، وكان بين الرجلين العظيمين الخضر حسين وفريد وجدي خلاف فكري ، فلم يشأ الأستاذ الخضر حسين أن يستمر في منصبه هذا واستقال من رئاسة التحرير ، وربما كان في حاجة يومها إلى مثل هذا المنصب ومكافأته .



فإذا انتقلنا من الجانب الوظيفي إلى الجانب العلمي فإننا نستطيع أن نكرر ما ذكرناه في المقدمة بكل ثقة من أن وجود هذا الشيخ العظيم في مصر وبيئتها الليبرالية الصاعدة ، آنذاك : كان نموذجاً بارزاً لأثر العلماء الأفاضل في بناء بيئة العلم

القادرة على تعظيم الإفادة منهم .

وربما نفهم هذا المعنى بطريقة أكثر وضوحاً لو تصورنا بيئة القاهرة خالية من الآثار العلمية لهذا الشيخ العظيم في العقود الثلاثة التي شهدت نشاطه قبل أن تتوج حياته بمشيخة الأزهر .

وقد كان من حسن الحظ أن الأستاذ الخضر كان من العلماء الجادين الذين يؤمنون إيماناً عميقاً أن من واجبهم أن يدافعوا عما يؤمنون به من الصواب والحق ، ولهذا السبب فإننا نراه قد تفوق على معاصريه جميعاً في أدائه لمهمة المقاتل المجاهد من أجل الدفاع عن الإسلام واللغة والعقل والمنطق ، ولم يكن أدائه في المعارك التي خاضها أداءً إعلامياً أو سياسياً أو مجتمعياً ، وإنما كان في المقام الأول والأخير أداءً علمياً متمكناً .



وإذا كان لنا أن نذكر أبرز المعارك العلمية والفكرية التي خاضها الأستاذ الخضر حسين ، فإن معركته مع الشيخ علي عبد الرازق تأتي في مقدمتها جميعاً ؛ لأنها مثلت استعادة نموذجية ومثالية للتفكير السياسي الإسلامي ، وكشفت اللثام عن حقيقة الإسهام النظري للحضارة الإسلامية في تاريخ الفكر السياسي العالمي ، وهي حقيقة يكاد يغفل عنها كثيرون حتى من دعاة الإسلام المخلصين إلى يومنا هذا .

وقد مثل كتابه في نقد كتاب الشيخ علي عبد الرازق نموذجاً مهيئاً للعلم المتمكن المرفرف بجناحي الحق والإقناع ، كما مثل نموذجاً في القدرة الفذة على استدعاء الحجة ، وكان نموذجاً لتضافر البحث العميق المتأن ، والمنطق الدقيق الصائب ، والأسلوب المشرق المقنع .

واجتمعت له من هذه العناصر الخمسة سمات عمل علمي عظيم لا يمكن أن يصنف على أنه رد على كتاب سابق ، وإنما هو في الواقع تأسيس لفكر جديد ينبني على كشف الأباطيل والرد على التزييف الممنهج الذي تبناه كثيرون من أعداء الإسلام .



ومن الإنصاف أن نشير إلى أن الأستاذ محمد الخضر حسين كان واعياً للقيمة العلمية لعمله حتى إنه لم يسمه نقداً أو رداً وإنما سماه (نقضا) وقد تمسك بالأسلوب نفسه في عمله التالي الذي نقد فيه كتاب الدكتور طه حسين « في الشعر الجاهلي » وسمى كتابه أيضاً (نقضا) .

ومن إحقاق الإحقاق أن نقول أن الشيخ الخضر حسين في تسميته لهذين الكتابين العظيمين قد سبق الدولة المصرية نفسها إلى استعادة استعمال هذه الكلمة في هذا الموضوع الرفيع ، وقد صدر كتاباه قبل أن يصدر قرار الدولة بإنشاء « محكمة النقض والإبرام » .

ولا يقل كتاب الشيخ الخضر حسين في نقد كتاب الدكتور طه حسين أهمية عن نقد كتاب الأستاذ علي عبد الرازق ، بيد أن وجه الحق (أو بالأحرى وجه الباطل) فيما ذهب إليه الدكتور طه حسين قد اتضح بما لم يعد المعاصرون بحاجة إلى تكرار استعادة نصوص الأستاذ الخضر في نقض دعوى الدكتور طه حسين .

أما نصوص الأستاذ الخضر حسين في نقض دعوى الشيخ علي عبد الرازق ، فربما مثلت أكثر النصوص مدعاة للمدارسة والفهم في ظل الحرب الشعواء التي يواجهها الإسلام وجماعاته السياسية الآن .

كان الشيخ محمد الخضر حسين واحداً من أوائل الذين اختيروا لعضوية مجمع اللغة العربية أو بلغة التاريخ المجمعي كان واحداً من العشرين المؤسسين ، ولم يكن هذا غريباً على الرجل الذي كان من الداعين إلى إنشاء المجمع قبل أن ينشأ، بل كانت دعوته من الدقة والتحديد بحيث تمثلت المجمع على نحو ما نشأ تقريباً،

وهو يتحدث في بحثه «القياس في اللغة العربية» عن هذه الأمنية فيتمنى أن يبني الله لهذه اللغة - كما هيأ لبعض لغات العالم الكبرى - «مجمعاً ينظر فيها تجدد أو يتجدد من المعاني، ويضع لكل معنى لفظاً يناسبه، فإن العلوم تتدفق تدفق السيل، ومقتضيات المدينة تتجدد تجدد النهار والليل، وكل من المعاني العلمي والمرافق الحيوية يحتاج إلى أسماء تلتئم مع سائر الألفاظ العربية التمام الدرر النقية في أسلاكها» .

ومن الطريف أن الشيخ إبراهيم حمروش صنوه في التعيين في مجمع اللغة العربية، كان بمثابة سلفه في منصب شيخ الأزهر وقد سبقه إلى هذا المنصب الجليل بثلاثة أعوام، على حين أن الأستاذ الخضر توفي قبل الأستاذ حمروش بعامين. وقد توجت حياة هذا العالم الجليل أيضاً بعضويته في جماعة كبار العلماء .

ومن الإنصاف أن نشير إلى حرص هذا العالم الجليل على أن يتقدم لاجتياز ما يؤهله لعضوية هيئة كبار العلماء وقد نالها عام ١٩٥٠ وقد جاوز السبعين ، وكانت رسالته عن القياس في اللغة العربية .

على صعيد ثالث فإن نشاط الشيخ محمد الخضر حسين في مصر لم يقف عند النشاط العلمي والفكري، وإنما انطلق إلى الميدان الاجتماعي، فاشترك في تأسيس جمعية الشبان المسلمين سنة ١٩٢٨ مع عدد من أصدقائه من العلماء والسياسة المتدينين وكان أبرز هؤلاء علاقة به هو الأستاذ محب الدين الخطيب .

وكما شارك في تأسيس جمعية الشبان المسلمين، وعدد آخر من الجمعيات ذات الصبغة السياسية فقد اكتشف الشيخ في نفسه القدرة على رعاية العمل المؤسسي، ولهذا فإننا سرعان ما نراه يؤسس بنفسه مع بعض مَنْ يعرف من أهل الإصلاح جمعية «الهداية الإسلامية»، ويصدر لهذه الجمعية مجلة تنشر دعوتها، وتحافظ بكل ما هو ممكن على الإطار القيمي في الإصلاح الإسلامي المرتجي .



هكذا ازدهرت مشاركات الشيخ محمد الخضر حسين بفعالية واضحة فيما نسميه الآن «نشاطات المجتمع المدني»، ولا شك أن في مقدمة إنجازاته في هذا الميدان تأسيسه للجمعية التي أشرنا إليها لتونا، وهي الجمعية التي لا تزال تنسب إليه، وجودا ورعاية ومجدا، وهي جمعية الهداية الإسلامية، وقد اشترك معه في تأسيسها عدد كبير من العلماء الأفاضل، منهم الشيخ محمد مصطفى المراغي شيخ الأزهر نفسه، وكان من أعضائها البارزين المؤرخ العظيم الشيخ عبد الوهاب النجار والشيخ على محفوظ، وقد امتد نشاط هذه الجماعة خارج مصر فكان لها فرعان في العراق وسوريا .

وكانت لهذه الجمعية سلاسل من المحاضرات على غرار المواسم الثقافية التي تهيئها الجمعيات العلمية ذات الجمهور، كما كانت لها مجلتها عظيمة القدر والمحتويات.

وقد نص قانون هذه الجماعة على أنها تعني بمحاربة الفساد والإلحاد معاً، وأن هدفها التعريف بالإسلام وتوطيد عرا العلاقات بين الشعوب الإسلامية، والعناية باللغة العربية وآدابها.



وعلى صعيد رابع هو صعيد العمل السياسي والتحرري فقد تمثل النشاط السياسي المباشر للشيخ في خط متوازن وناضج من المشاركات السياسية من خلال منظمات المجتمع المدني العابرة للجنسيات من قبل أن يعرف العالم هذا المصطلح ومعناه.

والحق أن الشيخ محمد الخضر حسين طيلة إقامته في القاهرة لم يتقطع عن ممارسة نشاطه السياسي الهادف إلى محاربة الاستعمار، وبث الروح الوطنية، وقد جمع إلى نشاطه في مجالي الفكر والعلم، نشاطاً تنظيمياً حيث اختير رئيساً لجهة شمال إفريقيا، وكانت هذه الجهة تضم مجموعة من أبرز الأحرار الذين يسعون إلى تخليص المغرب من الاحتلال الفرنسي.

بدأ الشيخ نشاطه في هذا المجال بتأسيس «جمعية تعاون جاليات أفريقيا الشمالية» ويتضح من هذا الاسم أنه كان حريصاً على الوحدة المغاربية منذ فترة مبكرة، وأنه كان من الوعي بحيث لم يقحم تعبيرات من قبيل الوحدة والاتحاد وإنما اكتفى في الاسم بكلمة «التعاون» وهي كلمة كبيرة المعنى عند من يعرفون قيمتها.

أسس الشيخ هذه الجمعية عام ١٩٢٤م وهو وقت مبكر جداً مثل هذه الخطوة ،
ومما يؤسف له أن تاريخنا المزور يقفز على مثل هذا الحدث وهو أمر مقصود لإفساح
المجال لدعاوى اليسار أو انقلابات العسكر .

وواصل الشيخ نشاطه في هذه الجمعية حتى إذا شارفت الحرب العالمية الثانية
على نهايتها بعد عشرين عاماً من عمر الجمعية ، وجد الشيخ أن واجبه أن يطور في
الوعي وفي المطالبات وفي التعبير عن الأماني الوطنية وهكذا أسس ما أسماه «جبهة
الدفاع عن أفريقيا الشمالية» .

ولم يقف نشاط الشيخ في هذا الميدان عند هذا النشاط المرتبط بالاستقلال
والتعاون بين الدول المغاربية ، لكنه كان من الوعي واستشراف المستقبل بحيث
أسهم في كل ما شهدته المجتمع القاهري من جهود تحررية ، ولا يكاد نص من
أدبيات السياسة والتاريخ في تلك الحقبة يخلو من حديث عن جهد بارز له في ميادين
الاستقلال والتحرر والتعاون .



وعلى صعيد خامس فقد كان للشيخ وجود بارز في العمل الصحفي المتميز فقد
تولى تأسيس المجلة التي صدرت عن جمعية الهداية الإسلامية . وقد ذكرنا من قبل
أنه هو الذي تولى تحرير المجلة التي صدرت عن الأزهر بالمواكبة لحركة الإصلاح
التي شهدها الأزهر في الثلاثينيات، وهي مجلة «نور الإسلام»، وهي المجلة التي
أصبح اسمها الآن «مجلة الأزهر» .

وفي حياة الشيخ الخضر حسين مجلة ثالثة تولى رئاسة تحريرها بعد أن ترك مجلة
الأزهر وهي مجلة «لواء الإسلام» .



وقد كان لنشاط الشيخ الصحفي مغزى اجتماعي وسياسي واضح فقد ظل الشيخ الخضر حسين طيلة حياته أميل إلى إعطاء الأولوية للإصلاح التربوي والاجتماعي والديني ، وقد أبان عن رؤيته هذه بوضوح في الكلمتين التي صدر بهما مجلة « الهداية الإسلامية » ومجلة « نور الإسلام » في العدد الأول لكل منهما .



وأخيرا فإنه بعد قيام ثورة ١٩٥٢ وقع على الأستاذ الخضر الاختيار ليكون شيخاً للأزهر، على الرغم من تقدم سنه ، ولكنه كان لا يزال كفؤاً لهذا المنصب بعلمه، وخبراته، ومكانته العلمية المرموقة.

وقد روينا في كتابنا « رحاب العدالة » ما صوره الأستاذ فتحي رضوان من سعي مشيخة الأزهر في أول عهد الثورة إلى الشيخ الخضر حسين ، وهو المعنى الذي صوره الشيخ نفسه بأن المشيخة وقعت في حجره .

وقد عبر الشيخ الطاهر بن عاشور عن سعادته وسعادة علماء الزيتونة بوصول الشيخ إلى هذه المكانة الرفيعة فقال :

«يحق لهذه الحقبة من التاريخ أن تفخر بأنها توطدت فيها الصلات بين الأزهر والزيتونة ، فقد احتضن الأزهر إماماً من أئمة الأعلام كان أحد شيوخ الزيتونة العظام .»

وفي محاضر جلسات مجمع اللغة العربية بالقاهرة فقرة جميلة عبر بها الأستاذ أحمد أمين عن سعادة المجمع باختيار الشيخ الجليل لهذا المنصب .

يذكر الأزهر للشيخ الخضر أنه في فترته القصيرة كان من الذكاء بحيث سارع بإرسال العلماء الوعاظ الأزهريين إلى السودان .

على أن أعظم ما في أداء الشيخ في هذا الموقع كان هو حرصه الواضح والصريح على إسلامه ومعتقده ورأيه، ويذكر التاريخ لهذا الرجل وقفته الشائخة الصلبة في مقابل توجهات ثورة ٢٣ من يوليو ١٩٥٢ حين بدأت تسفر عن عداء للإسلام، ويذكر للشيخ أنه لم يوافق ثورة على اتهاماتها للإخوان المسلمين، بل إنه أثنى على الجماعة وسلوكها وسياستها، كذلك وقف الشيخ بصلافة ضد خطوات الثورة التي قضت بإلغاء القضاء الشرعي، وهي خطوة لم تكن غريبة على عقليات العسكر الذين كانوا ينفذون المنهج الذي نفذه أتاتورك من قبلهم في تركيا، ولم يكن في وسع الشيخ أن يوقف التيار ولا أن يقتنع بالباطل (فضلاً عن أن يدافع عنه)، وهكذا فإنه أثر أن يستقيل من المشيخة، فاستقال في ٧ من يناير ١٩٥٤ م (٢ من جمادى الأولى ١٣٧٣ هـ).

عاش الشيخ الخضر حسين قبل توليه المشيخة الكبرى وبعدها حياة العلماء الزاهدين، وأثر عنه قوله الشهير: يكفيني كوب لبن وكسرة خبز وعلى الدنيا بعدها السلام.



ومن الجدير بالذكر أن الشيخ كان مالكي المذهب على عادة أهل الإقليم الذي نشأ فيه والمدرسة التي درس فيها، وكان على عادة أهل السنة من الأشاعرة، وقد تعمدت أن أواخر الحديث عن هاتين الجزئيتين من دون أن أهمل هذا الحديث لأسباب لا تخفى على القارئ.



يشيع في حديث كثير من الذين عرفوا الشيخ أنه عاش حياته عزباً دون زواج ، لكن الحقيقة هي أنه تزوج ٤ مرات ولم يرزق بأولاد ، فأما زوجه الأولى فقد اضطرت إلى فراقها حين انتوى ترك تونس للهجرة ، وذلك لأن أهلها رفضوا الموافقة على اصطحابه لها في هجرته .

وأما زوجه الثانية فتزوجها في سوريا وطلقها .

وأما زوجه الثالثة التي عاشت معه ثلاثين عاماً فمصرية ، توفيت وهي على ذمته ، وتزوج بعدها واحدة من قريباتها كانت هي زوجه الرابعة .
أما أشقاؤه فثلاثة من الأدباء الفضلاء ، أشهرهم هو أخوه زين العابدين الذي كان مدرساً في الجامع الأموي ، مما شجع الشيخ الخضر على القيام برحلة دمشق :



توفي الشيخ في القاهرة في الأسبوع الأول من قيام الوحدة بين مصر وسوريا في ٢٨ من فبراير ١٩٥٨ (الموافق ١٣ من شهر رجب ١٣٧٧ هـ) فكأنه ولد في رجب ومات في رجب .

نال الشيخ كثيراً من التكريم بعد وفاته ، وقد كرمت مصر الرسمية اسمه مرات في عهد الرئيسين السادات ومبارك ، كذلك فقد احتفلت تونس بالذكرى الخمسين لوفاة في تقليد كانت تونس في عهد الرئيس زين العابدين بن علي لا تعارض في أن تحتفل بمن كانوا يختلفون مع التوجه الذي كانت تتبناه .

الباب الثاني
شخصية
الخضر حسين وآثاره





اكتملت في شخصية الشيخ الخضر حسين مقومات زعامة حقيقية مارست القيادة ونجحت في فرض ذاتها وسلوكها وأمانيتها . كان الشيخ من الذين يظلون الآخرين بفضلهم ، كما كان من الذين يسعى الناس للاستظلال بظله ، وكان من الزعماء الحقيقيين الساعين قولاً وفعلاً إلى جمع الكلمة وتوحيد الصفوف ، وليس أدل على هذا من أن الجمعيات التي رأسها أو وجهها لم تشهد انقساماً أو تحزباً ، كما يكفي للتدليل عليه أن اسمه كان يدل على نشأته وتعليمه في تونس ، وأن اسمه بالصورة التي انتهى إليها كما بينا في المقدمة يدل على استيطانه دمشق والقاهرة ، وهو قبل هذا جزائري الأصل والميلاد والصبأ .

وفي بيت الشيخ بالقاهرة كان المغاربة من الجزائر وتونس والمغرب وليبيا وموريتانيا يلتقون ويجمعون ، وفي جمعياته كانوا يجاهدون ويخططون ويتعلمون ويتناقشون ، وهو في كل هذا قدوة حانية تأخذ بيد الجميع .



كان الشيخ الخضر زعيماً عاملاً متفاعلاً بقوة مع مجتمعه نشطاً مواظباً حاضراً لكنه مع هذا كان مترفعاً عن الصغائر في حياته، وفي جداله، وفي مناقشاته العلمية، وقد وصف الشيخ بأنه هادئ النقاش هادئ الحديث عف اللسان مع كونه جريء الجنان.

وكان حبه للإصلاح بمعناه الخلقى السامى يأخذ عليه مجامع نفسه ، ويغلب على موضوعاته ومقارباته ، حتى إن بعض الناشرين الذين نشروا كتبه آثروا أن يتخذوا من عنوان «رسائل الإصلاح» عنواناً لعدد من مؤلفاته القيمة .

٣

كان الشيخ واسع الاطلاع في الآداب العربية والأجنبية ، ويذكر له على نطاق واسع أنه صحح لبعض الغربيين معتقدهم الفاسد في أن ابن خلدون قال بأن العرب لا يصلحون لملك ولا يحسنون حكماً للأمم ، وقد أشار الشيخ الخضر لهؤلاء أن ابن خلدون إنما قصد بهذه العبارة عرب الجاهلية ، وأن ابن خلدون نفسه قرر في مقدمته أن العرب في الإسلام أحسنوا السياسة وقاموا بأعباء الملك خير قيام ، وأنه خصص لهذه الحقيقة فصلاً في كتابه ، ومن العجيب أن بعض المسلمين والعرب المعاصرين لا يزالون يجتزئون عبارة ابن خلدون ويحتجون بها على دعواهم الفاسدة الملقفة القائلة بأن الإسلام (وليس العرب فحسب) لا علاقة له بالسياسة وممارستها وبالتفوق فيها .



٤

لم يكن الشيخ معنياً بالتقدير الوظيفي ولا الاجتماعي ، ومع هذا فقد كان حريصاً على التقدير العلمي ، ويذكر له أنه لم يجد أي حرج أن يتقدم لامتحان الشهادة العالمية في الأزهر بينما كان أستاذاً معروفاً مارس العلم والتعليم في تونس ودمشق والجزائر وإستانبول وألمانيا لأكثر من عشرين عاماً .

وعلى سبيل العموم فإن مؤلفات هذا الرجل كاشفة عن شخصيته ، كذلك فإن شخصيته مؤثرة في كتاباته ، وليس لنا أن نعجب حين نجد هذه اللمحات البارزة في بحوث ومحاضرات هذا الإنسان والعالم الكبير ، وذلك من قبيل بحثه عن «حياة اللغة العربية» ، وعن «الخيال في الشعر العربي» ، وعن «القياس في اللغة العربية» ،

وعن «نشأة علم البلاغة»، ونجد بالموازاة لهذه البحوث الأصيلة، والمحاضرات الضافية بحوثاً مشابهة في الفكر الإسلامي فهو يكتب عن «الحرية في الإسلام»، وعن «الدعوة إلى الإصلاح»، و«مدارك الشريعة الإسلامية وسياستها».



روى الأستاذ محمد علي النجار في تأيين الشيخ محمد الخضر حسين أن الأستاذ محمد شفيق غربال أعطاه كتاباً لمستشرق كندي وضعه في تاريخ الإسلام في العصر الحديث، وقد تحدث هذا المستشرق في فصل من هذا الكتاب عن مقالات الشيخ محمد الخضر حسين في مجلة «نور الإسلام» - التي أصبحت بعد ذلك تسمى «مجلة الأزهر» فأثنى على عمق النظر فيها كما أثنى أطيب الثناء على شخصية الأستاذ الخضر ووصفه بأنه مثالي:

«أما أنه رجل مثالي فهذا ما يتبادر من كتابته، وهو مثالي من الوجهة النفسية والأخلاقية على حد سواء» .

وقد تحدث الأستاذ محمد علي النجار نفسه عن المثل العليا التي امتاز بها الأستاذ محمد الخضر حسين فقال :

«ومثله في المشاركة الفعلية، وجهاده في إصلاح المجتمع، ومثله في الدماثة الشخصية حتى مع أعدائه، ولكن مع التحرر من معرفة الملق والمداهنة، ومن نقيصة التظاهر والرياء، ومثله في الكمال العقلي الدقيق، واحترام النفس، والاعتدال، والبعد عن النقائص، مثل الكبر والمهانة، هذه المثل وغيرها يصورها الخضر بصورة واضحة خاصة به لرسم طابعها الخلفي».



وهذه فقرة جميلة للأستاذ خليل مردم يتحدث فيها عن سعادته بمعرفة الشيخ محمد الخضر حسين طيلة الفترة التي أقامها في دمشق، وحسرتة حين علم بنيته مفارقة دمشق:

«إن من خير ما أثبتته في سجل حياتي وأشكر الله عليه معرفتي إلى الأستاذ الجليل السيد محمد الخضر التونسي، وإخوانه الفضلاء وصحبتهم لهم، فقد صحبت الأستاذ عدة سنين، رأيت الإنسان الكامل الذي لا تغيره الأحداث والطوارئ، فإزلت أغبط نفسي على ظفرها بهذا الكنز الثمين حتى فاجأني خبر رحلته عن هذه الديار، فترأت لي حقيقة المثل «بقدر التواصل تكون حسرة التفاصيل».



وقد ترك الشيخ محمد الخضر حسين كثيراً من الآثار الشعرية التي تحت قراءها على الثورة وتدعو إلى الأخذ بأسباب الحياة المعاصرة، وتحديث أساليب الحياة، وهو ما يمكن وصفه بلغة زماننا الحاضر، بتعبير «معرفة المجتمع»، والأخذ بأسباب القوة العصرية، وفي هذا فإنه يشير إلى أن الصنائع قد ذلت وأصبحت متاحة للجميع، وفي هذا المعنى يقول:

أبناء هذا العصر هل من نهضة	تشفي غليلاً حسره يتصعد
هذي الصنائع ذلت أدواتها	وسبيلها للعالمين مهد
إن المعارف والصنائع عدة	باب الترقى من سواها موصد



وكان الأستاذ محمد الخضر حسين فيما نظم من شعر يتمنى أن تكون أخراه في صورة يسيرة رحيمة، وهو لهذا يؤثر أن يجد مَنْ يدعو له بعد موته، فذلك أحب إليه من أن يقال الشعر في رثائه، وهو يقول في هذا المعنى أبياتاً جميلة يتمنى فيها أن يحظى بدعاء الساجد له على أن تقال فيه أشعار من وزن فعولن فاعلات :

تسائلني هل في صحابك شاعر	إذا مت قال الشعر وهو حزين
فقلت لها لا هم لي بعد موتي	سوى أن أرى أخراى كيف تكون
وما الشعر بالمغني فتبلا عن امرئ	يلاقى جزاء والجزاء مهين
وإن أحظ بالرحمى فما لي من هوى	سواها وأهواء النفوس شجون
فخلى فعولن فاعلات تقال في	أناس لهم فوق التراب شؤون
وإن شئت تأبينى بدعوة ساجد	به بين أحناء الضلوع حنين



وقد تطرق محمد الخضر حسين في شعره إلى الحديث عن السيدة والدته وفضلها في تربيته، وذلك ضمن رثائه لها في قصيدة رصينة ، وكانت هذه السيدة الفاضلة كما ذكرنا من بيت عزوز، وهو بيت عريق في العلم والفضل، ويقول فيها

بنت عزوز لقد لقتنا	خشية الله وأين نرعى الذماما
كنت نورا في حمانا مثل ما	نجتلى البدر إذا البدر تسامى
أفلم تحببه بالقرآن في	رقعة الخاشع ما عشت لزاما
كنت لي روضة أنس أينما	سرت أهدت نفع ورد وخزامى

١٠

كذلك فإن الأستاذ محمد الخضر حسين رثى خاله الشيخ محمد الفلكي بن عزوز، وكان مدرساً للحديث بالأستانة، وقد رثاه الشيخ حين توفي ودفن في إستانبول في سنة ١٣٣٤هـ فقال :

رب شمس طلعت في مغرب وتوارى في ثرى الشرق سناها
ههنا شمس علوم غربت بعد أن أبلت بترشيش ضحاها
ومن الجدير بالذكر أن ترشيش اسم قديم لتونس.

١١

وكعادة كل مفكر يكتشف مع الأيام أن كتابة التاريخ والتراجم هي خير وسيلة للتعبير عن أفكاره بصورة تطبيقية ، فإننا نجد هذا العالم الجليل يكتب «السيرة النبوية» بطريقته، كما يكتب عن «علماء الإسلام في الأندلس» لمحات مضيئة كفيلة بتصوير الحياة العلمية والفكرية في إحدى فترات ازدهار دولة الإسلام.

ولما كان القراء يعلمون عني أنني كنت ، ولا أزال، أعتقد أن الترجمة للآخرين كاشفة بوضوح عن أخلاق كاتبها وصائغها، فإني في هذا المقام أضرب المثل بما كتبه الأستاذ محمد الخضر حسين عن العلامة الكبير أحمد تيمور باشا.

ففي هذه الترجمة الجميلة نرى صورة صاحب الشخصية العظيمة في حديثه عمن يترجم له حيث تبدى صور رائعة من الإسقاط النفسي، ويدل على ما يعتنقه صاحب الشخصية من فكر، أو ما يتمناه لنفسه من مثل عليها، ونحن نعرف أن الإعجاب كثيراً ما يكون معينا على تحقق الرجاء، كأن يجد العالم العامل صورة رجل

من المبرزين في المجتمع بجاههم ومالهم وقد سلك السلوك الذي يتمناه العلماء من أمثاله.

ولعلي أستطيع أن أزعم دليلاً على تجسد هذه الفكرة على نحو كامل من قراءة ما تحدث به الشيخ محمد الخضر حسين في رثائه لصديقه الحميم أحمد تيمور باشا، الذي أحبه حبا جماً، حتى إنه أوصى بأن يدفن في مقبرته.



سأقتطف للقارئ بعض فقرات متناثرة من حديث الشيخ محمد الخضر حسين عن العلامة أحمد تيمور باشا، وهي فقرات تنم عن أخلاق الشيخ محمد الخضر حسين نفسه، وأفكاره وانطباعاته.

يقول الشيخ محمد الخضر حسين في وصف أحمد تيمور وكأنه يصف نفسه :

«عُرف الفقيد أي أحمد تيمور بالتواضع، وهو الخلق الذي كان يجذب إليه قلوب أهل الفضل لأول ما تقع عليه أبصارهم، وأقول الساعة: إنه كان يتواضع في المعية وحكمة، وربما خفض جناح التواضع لذي فطرة سليمة لا يقيم له أولو النعمة وزناً، أكثر مما يخفضه لذي جاه نافذ أو مقام نبه».

«وله مع هذا التواضع مقامات يمثل فيها شمم العلماء، وعزة المؤمنين» .

«يأخذ الفقيد بسنة الوصل والقطع في الله، ويسير على هذه السنة بعزم لا يهن، وقدم لا يتزلزل» .

«يزن تيمور باشا الرجال كما يزنهم غيره ليعلم أيهم أرجح في الفضل وزناً،

ولكنه لا يضع في جانب ما يفضل به قدر الرجل شيئاً غير العلم، وسلامة العقيدة، ومكارم الأخلاق، هذا قانون الفضل في رأى الفقيد، واحترامه القلبى والعلمى للأشخاص، وإلغاؤه إليهم بالمودة لا يخرج عن حدود هذا القانون».

« يتحدث الفقيد في صوت منخفض هادئ، وهو يملك أن يدارى فيسقط وجهاً رجباً، ولساناً بالتحية أو الحديث رطباً، وليس في استطاعته أن يداهن فيقول للمسيء أحسنت، أو للمخطئ أصبت، وإذا منعه حياؤه الرقيق من أن يصارح جليسه بالتخطئة في علم أو رأى، فإنه يسلك في تنبيهه على الخطأ طريقة رقيقة بعيدة عن هيئة المعارضة، وليس من شأنها أن تخرج إلى مناقشة» .

« كان - رحمه الله - وضىء الفكر، ذا رغبة متناهية في أن يزداد كل يوم علماً» .

« لا يقنع الفقيد في بحث الموضوعات العلمية حتى يبلغ الأمد الأقصى، فيمعن في البحث، ويتقصى أثر الموضوع من الكتب التي شأنها التعرض له حتى يلم به من كل ناحية» .

« يتلقى الفقيد نقد آرائه بأناة وطمأنينة، شأن من يُخدم العلم بإخلاص، ولا يهمه إلا أن تظهر الحقائق سافرة كما هي، وليس من سمائه ولا أرضه الحرص على أن يعتقد فيه الناس العصمة من الخطأ، وإنما هو دأب المرآئى في العلم، ينزعج من نقد آرائه فيثور للدفاع عنها، وإن استيقنت نفسه أنها الباطل مكشراً عن أنيابه تحت وضوح البرهان» .

«عرف الفقيه بسعة الاطلاع، ودقة البحث، فكان كالوادي الخصب ينتجعه الباحثون في الشرق والغرب، فيجدون عنده ما يكشف الحيرة، ويجعل النفس في قرار من العلم» .

« درس الفقيه الشريعة الإسلامية على النحو الذي يجعل لها في النفوس مكانة، فأخذ احترامها بمجامع قلبه، وكانت غيرته عليها بالغة، وهذا ما كان يهز أريجته لمساعدة الجمعيات والصحف التي يقصد بها تقويم المنحرفين عن الدين الخفيف» .



أما قصة القلم الكويبا الذي أهده الشيخ محمد الخضر حسين إلى العلامة أحمد تيمور فتستحق أن تروى، وهو يرويها عند تأبينه له فيقول:

«وأذكر بهذه المناسبة أني كنت أنهيت نقض كتاب «في الشعر الجاهلي» بقلم ذي مداد أحمر «كوبية»، ونظمت أبياتا على لسان القلم وكتبتها بنفس القلم وأهديته مع الأبيات إلى المكتبة التيمورية، فتلقاها الفقيه بارتياح ووضعها في معرض الآثار العلمية، وقبل وفاته بيوم زار نادي الجمعية ومعه الصحيفة المكتوب بها الأبيات وقد تطاير أكثر حروفها، وأبدى رغبته في أن تعاد بمداد ثابت» .

وهذه هي الأبيات:

وطوتني المبرة إلا ما ترى	سفكت دمي في الطرس أنمل كاتب
تصويره للناس شيئا منكرا	ناضلت عن حق يحاول ذو هوى
منى كما ترمى النواة وتزدرى	لا تضربوا وجه الثرى ببقية

فخزانة الأستاذ تيمور ازدهت بحلي من العرفان تبهر منظرا
فأنا الشهيد وتلك جنات الهدى لا أبتغى بسوى ذراها مظهرا



هكذا نرى من خلال هذا الحديث النفسي الشائق والجميل ما كان الأستاذ
الخضر يحبه لنفسه في ضوء ما وجدته في شخصية العلامة أحمد تيمور باشا .

وقد علمتنا الدراسات الأدبية جدوى البحث عمن يراهم الشاعر أو المبدع
بمثابة مثل عليا له من خلال ما يكتبه عنهم، وفي وسعنا أن نكتشف فضل وقدر مَنْ
اختارهم الشيخ محمد الخضر حسين ليكونوا منه بهذه المثابة، ولعل أبرز هؤلاء
شاعر عربي كبير نعرف بعض أبياته ونرددناها دون أن نذكر اسمه كثيرا وهو عبد
العزیز الجرجاني صاحب كتاب «الوساطة بين المتنبي وخصومه»، ونحن نرى
الشيخ محمد الخضر حسين يتحدث عنه في مقدمة ديوانه باعتزاز بالغ ويقول:

«وحسبك في وصفه، أي وصف الجرجاني ، والكشف عن أدبه أبياته التي يقول

فيها:

يقولون لي فيك انقباض وإنما
يقولون هذا مورد قلت قد أرى
ولو أن أهل العلم صانوه صانهم
ولكن أهانوه فهان ودنسوا
رأوا رجلا من موقف الذل أحجبا
ولكن نفس الحر تحتمل الظما
ولو عظموه في النفوس لعظما
عجياه بالأطماع حتى تجهما

١٥

وبعد أن يورد الأستاذ محمد الخضر حسين هذه الأبيات في مقدمة ديوانه، يستطرد إلى ما يدلنا بوضوح على طبيعة نفسه الأبية حيث يقول:

«وأذكر هنا أن التاج السبكي أورد أبيات الجرجاني في «معيد النعم» وقال عقبها : «فلقد صدق هذا القائل، لو عظموا العلم لعظمهم، وأنا أقرأ قوله : لعظما بفتح العين فإن العلم إذا عظم يعظم وهو في نفسه عظيم، ولهذا أقول : ولكن أهانوه فهانوا، ولكن الرواية : فهان ولعظم بضم العين ... والأحسن ما أشرت إليه» .

١٦

من أكثر أشعار الشيخ محمد الخضر حسين تعبيراً عن وعيه السياسي والتاريخي، قصيدته التي نظمها عند إعلان تحول تركيا إلى جمهورية علمانية وإلغاء الخلافة العثمانية، ونحن نراه في هذه القصيدة واعياً للتطور التاريخي، وللتزعات السياسية ومدى القوة الناشئة عن الارتباط بالتاريخ والدين، والمكانة التي كانت قد احتلتها تركيا المسلمة بين شقيقاتها المسلمات في ظل الخلافة العثمانية التي كانت بلاد الأتراك موطناً لها، وهو يعبر عن هذا المعنى بوضوح شديد، وجمال عبقري في قوله الرائع في البيت الثاني:

حرسوك أحقابا وحلق صيتهم في الخافقين لأنهم حرسوك



ومن الإنصاف للتاريخ الإسلامي والحضاري أن نقرأ نص هذه القصيدة على نحو ما وردت في ديوانه «خواطر الحياة» وقد جعل عنوانها «الخلافة والانقلاب التركي» :

واعتز باسلك عرشهم هجروك	ما خطب قوم طالما وصلوك
في الخافقين لأنهم حرسوك	حرسوك أحقابا وحلق صيتهم
والأمن إن نظروا بعين ضحوك	كنت الوقار على وجوه غزاتهم
والنصر يُعقد بالقنا المشبوك	كنت البطولة تزدري نار الوغى
أمم بأعلى فدية تفديك	مازلت سمط قلادة خرزاتها
يضع المليك بجانب المملوك	تصبو إلى دستورك الأحرار إذ
في حكمه يوماً على الصعلوك	وزن الحقوق فما الثرى برارجح
خبث الحديد بعسجد مسبوك	حتى تحكم فيه رهط بدلوا
لبشوا أن اغتروا بوحى أفوك	نزغات وسواس تجبظتهم فما
فيما يمد بصرحك المسموك	حازوا مناصب أفرغوا سلطانها
عهد الرسول وأغضبوا أهليك	نكثوا بما نقضوه من لبناته
بغروب شمسك بعد طول سموك	هذا النشوز على الشريعة مؤذن
عضد اتحاد شعوبك المنهوك	هاج الشقاق وفتّ في غلوائه
في الغرب خلف ستارها المهتوك	أورى الزناد كما يقال عصابة
غشى القلوب برجفة الموعوك	زاد اللظى حطبا هوى قومية
كسيت شواطئ بالدم المسفوك	عبر الخصوم الدردنيل بعيد ما
وقلاعها بصُفاتها ترثيك	هبطوا فروق وقص يلدز مطرق

لولا اختلاف مطامع لم يقلعوا
ولسرع ما نهضت برهط عزيمة
هي عزيمة قومية لكنها
نابوا بأنقرة النفير وأنخنوا
زحفوا ولا أدرى سريرة قائد
رحل الطغاة وحل إسطنبول
قالوا تنقذها بفضل شهامة
ناطوا به أمل النهوض بدولة
نهض الزعيم وما رعى عهد التي
برح الخفاء وحاد وهو مظفر
عذروه إذ أقصى الخلافة جانباً
ما بال قسطاس الشريعة ضاع في
والقوم قوم «محمد» إن زحزحوا
وهده حصن لا أريكة مترف

منها ولو فديت بكل نسيك
بارت بسهم في الخطار وشيك
ملفوفة بردائك المنسوك
في جند من دخلوا بزى شريك
فذكرت جند الله في اليرموك
صدحت له الأقلام بالتبريك
من بعدما أشفت على تملوك
رمت الثرى بجناحها المفكوك
لولا اسمها ما صال صول ملوك
نشوان عن منهاجها المسلوك
ومحا اسمها ليزيل غبن شكوك
أفق السياسة ضيعة المتروك
عن هديه اقتحموا شعاب النوك؟
وزئير ليث لا صباح ديوك



ولا تخلو أشعار الشيخ محمد الخضر حسين من تأملات نفسية عميقة، تدل على
نفسه الشاعرة، وعلى إمامه الواسع بالطباع البشرية وتأمله في كل هذا. ومن هذا
الشعر نختار للقارئ مقطوعة من ثمانية أبيات اختار له عنوانها «لماذا يبكي الطفل
ساعة ولادته؟»، وقد قالها في الأستانة:

كم ليال مضت ولم تك شيا
كنت في ظلمة فوافيت نورا

فلما صرت نامي الجسم حيا؟
تتملاه بكرة وعشيا

أكرمت نُزلك الحياة وأبدت لك يوم الولاد وجهها سنيا
 فعلام استقبلتها بنحيب؟ إن في ذا النحيب سرا خفيا
 مَنْ يلاقى البشير في هذه الدار فسرعان ما يلقى النعيا
 كيف يصفو عيش الأريب وقد ور قوماً ضلوا الصراط السويا
 والهوى كالغراب إن ألف النفـس رأيت النعيم منها قصيا
 فاصرف النفس عن هواها إذا ما رمت عيشاً من الهموم نقيا



ونحن نلاحظ أن حب محمد الخضر حسين لمسقط رأسه لم ينقطع عنه، حتى إنه دائماً كان على صلة بأحداث تونس وتاريخ علمائها، وقد جمعت مقالاته في هذا الميدان في كتابه «تونس وجامع الزيتونة»، وفيه فصول عن فقهاء تونس، وشعراء تونس، والحالة العلمية بجامع الزيتونة، والدولة الحسينية في تونس، والشعر التونسي في القرن الخامس، وحياة ابن خلدون ومثل من فلسفته الاجتماعية، وأسد ابن الفرات، ونظرة في أدب الشيخ محمود قبادو التونسي، ونظرة في حياة وزير تونسي، ومحمد ماضور، ومحمد النجار، وأحمد أبو خريص، ومحمد بيرم الثاني، ومحمد الخضار، ومحمد النيفر، ومحمد الطاهر بن عاشور، وعمر بن الشيخ، وأحمد كريم، ومحمد بن الخوجة، وأحمد الورتاني، والطاهر بن عاشور، وعلى الدرويش .



وقد ظل الشيخ محمد الخضر حسين يحن إلى وطنه تونس، ومغانيها، ولكنه كان لا يرى العودة إليها إلا بعد تطهيرها من المستعمر وانتصارها على قوته العسكرية التي لم يكن هو نفسه قادراً على أن يتصدى لها، إذ كان بمثابة العالم الرقيق المشغول

بالعلم في المقام الأول و الأخير :

فأين ليالينا وأسماها التي تُبل بها عند الظماء كبود
ليال قضيناها بتونس ليتها تعود وجيش الغاصبين طريد



ظل الشيخ محمد الخضر حسين كما أشرنا في الحديث عن حياته يؤازر الحركات التحررية في شمال أفريقيا وزعماءها، وكان يسلك إلى هذا السبيل كل ما هو ممكن له بفضل وجوده في القاهرة، واتصاله بزعمائها وسياسيها، وأصحاب الأقلام فيها، ومع ذلك فإنه كان دائم التعبير بقلمه وشعره عن آمانياته وتوجهاته في هذا المجال، ومن ذلك ما أنشده في كثير من المناسبات، ولعلنا نختار للقارئ في هذا المقام قصيدة «بطل الخريف» التي أنشأها مخاطباً زعيم الريف الأمير محمد عبد الكريم الخطابي عند مروره بالسويس حيث قال:

قلتُ للشرق وقد قام على قدم يعرض أرياب المزايا
أرني طلعة شهم يقتضى سيفه العضب ولا يخشى المنايا
أرنيها إنني من أمة تركب الهول ولا ترضى الدنيايا
فأراني بطل الريف الذى دحر الأعداء فارتدوا خزايا
غضبة حراء هزته لأن يُنقذ المغرب من أيدي الرزايا
شبّ حربا لو شددنا أزرها لأصابت كل باغ بشظايا



ومن أشعاره السياسية الجميلة قصيدة يذكر فيها مشكلة فلسطين ووعده بلفور

فيقول:

ما وعد بلفور سوى الزبد الذي يطفوا ويذهب في الفضاء جفاء
أبعد فتح ابن الوليد وصحبه للقدس وعد يستحق وفاء
أنام عن إسعافهم والذين قد عقد ائتلافاً بيننا وإخاء
لا تنجد وهمي بالتحسر وحده إن التحسر لا يزيل عناء



آثاره العلمية

ونأتي إلى آثاره العلمية فقد كان من حسن حظ الشيخ محمد الخضر حسين أن رُزق بمن عرفوا فضله، فجمعوا مقالاته ودراساته المتناثرة في كتب قيمة طُبِعَ معظمها خارج مصر، وطبع بعضها في مصر، والحق أن مكتبته العلمية تحتوى مجموعة من أعظم الكتب التي كتبت في عصره.

ونبدأ بمؤلفات محمد الخضر حسين في العلوم الإسلامية، ومن أبرزها كتابه «دراسات في الشريعة الإسلامية»، ويتضمن هذا الكتاب مجموعة من الفصول والدراسات والمحاضرات، منها: الله موجود، والأحكام العادلة، وكيف تُستنبط القواعد من الكتاب والسنة، والحديث الصحيح حجة في الدين مناقشاً بهذا الفصل القضية التي عُرفت بعد ذلك بعنوان «حجية السنة»، والشهادة وأثرها في إقامة الحقوق، والذرائع سدها وفتحها، ومراعاة العرف، وحكمة الإسلام في العزائم والرخص، وموقف الإسلام من الرؤيا وتأويلها، والكبيرة والصغيرة، والذوق وفي أي حال يعتد به، والنذر، والمتعة، واستحضار الأرواح، وحكم الإسلام فيمن بلغته الدعوة، ورسائل إخوان الصفا، والعدوى والطيرة، والزكاة وأثرها في نهوض الأمة، والغيبة وأثرها في النفوس، وصلاة الجماعة وأثرها في اتحاد

الأمة، والدعوة القائمة على حق، وفساحة الصدر، ونزاهة اللسان عن المكروه، ومكافحة المظالم موجبة للسلام، وما يلاقيه العلماء من المكاره، وما يلاقيه العلماء من سماحة أهل العلم، وما يلاقيه العلماء من سماحة الأمراء، والمال المباح في الإسلام، وحقوق الزوجين، والطلاق في الإسلام، وتعدد الزوجات في الإسلام، والنظافة في الإسلام.



ويعد كتابه «الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان» بمثابة مرجع قيم لكثير من القضايا الفلسفية في الإسلام والشريعة الإسلامية، وهو يتضمن مجموعة من الفصول حول مجموعة من الموضوعات منها: الاجتهاد في أحكام الشريعة، وبناء الشريعة على حفظ المصالح ودرء المفسد، والأصول النظرية الشرعية، والقياس، والاستصحاب، ومراعاة العرف، وسد الذرائع، والمصالح المرسله، ومدارك الشريعة الإسلامية وسياستها، والنسخ في الشريعة الإسلامية، وصحيح البخاري وأثره في حفظ الشريعة، والسنة والبدعة، والرؤيا ليست طريقا للأحكام الشرعية، ووجوب العمل بالحديث الشريف، وأسباب وضع الحديث، والحديث المتواتر وحكم ما رواه الإمامان البخاري ومسلم، والعدوى والطيرة، وحديث السحر، والسنن والحكم النبوية، وشرح مسألة الاقتداء بالمذهب المخالف، وصنع الصور واقتناؤها، ومكافحة الجشع والغش في المعاملات المالية، والتصوف، وتعدد الزوجات، والأخذ بالدين، والفتاوى والأحكام.



أما كتابه «محاضرات إسلامية» فيتضمن مجموعة من المحاضرات عن بعض

القضايا الإسلامية والتاريخية والفلسفية المهمة، ومنها: التصوف في القديم والحديث، وعلماء الإسلام في الأندلس، واختلاط الجنسيين في نظر الإسلام، وهجرة الصحابة إلى الحبشة وأثرها في ظهور الإسلام، وتعاون العقل والعاطفة على الخير، والصداقة مضار الإسراف، والدهاء في السياسة والمعتزلة وأهل السنة، والحرية في الإسلام.

٢٦

أما كتابه «نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم» فقد تعرض بالنقد والتفنيد لأراء الشيخ على عبد الرازق في كتابه المشهور، ويتضمن هذا الكتاب مجموعة من الفصول المهمة التي تعتبر بمثابة فتح في تاريخ الفكر السياسي في الإسلام، وهي الخلافة والإسلام، والخلافة وطبيعتها، والخلافة من الوجهة الاجتماعية، ونظام الحكم في عصر النبوة، والرسالة والحكم، والحكم والدين والدولة، والخلافة والحكومة في التاريخ، والوحدة الدينية والعربية، والدولة العربية، والخلافة الإسلامية.

٢٧

وشأن كل الداعين إلى الله على بصيرة، كانت للشيخ محمد الخضر حسين مجموعة كبيرة من المقالات في الإصلاح الاجتماعي، وقد تم جمع عدد كبير من هذه المقالات في كتابين كبيرين مهمين هما «الدعوة إلى الإصلاح»، و«رسائل الإصلاح» فأما كتاب «الدعوة إلى الإصلاح» فيمكن القول بأنه حسب تعبيراتنا العصرية كتاب مبكر في فقه الدعوة والمجتمع المدني في ظل الإسلام، ويتضمن هذا الكتاب

مجموعة من الفصول منها الحاجة إلى الدعوة، والدعوة في نظر الإسلام، والمبادرة إلى الدعوة، والتعاقد على الدعوة ومن الذي يقوم بالدعوة؟ والإخلاص في الدعوة، وطرق الدعوة، وأدب الدعوة، وسياسة الدعوة، والأذن في السكوت عن الدعوة، وعلل إهمال الدعوة، وآثار السكوت عن الدعوة، وما يدعى إلى الإصلاح، وأثر أدب اللغة في نجاح الدعوة إلى الإصلاح، وحرية الدعوة دليل على رقى الأمة وعظمة الدولة، والجمعيات الإصلاحية، وأصول الإصلاح الاجتماعي، ومن هو الواعظ بحق، والعلماء وأولو الأمر، والتربية الدينية والشباب، واستعمال الألفاظ في غير مواضعها ومضاره الاجتماعية، ومقاصد الإسلام في إصلاح العالم. كما يتناول كتاب «الدعوة إلى الإصلاح» مجموعة مقالات تتعلق بموضوعين مهمين:

- تتعلق المجموعة الأولى منها بالتعليم الديني، وفيها يعرض آراءه من خلال مجموعة من المقالات منها إصلاح المعاهد الدينية والدكتور طه حسين، والتعليم الديني في مدارس الحكومة، ومذكرات للعناية بالتعليم الديني وأثر الدين في إصلاح الاجتماع.

- ويعرض في المجموعة الأخرى لدور العلماء مكانة الأزهر، وأثره في حفظ الدين، ورقى الشرق في حياة الأمة، والدعوة إلى الإصلاح، وحالة الأمة في هذا العصر، وشجاعة العلماء وإنصاف الأمراء، ويقدم أحد الفصول عن مثل أعلى لشجاعة العلماء واستهانتهم بالموت في سبيل الحق.



أما كتابه الآخر في هذا الميدان وهو «رسائل الإصلاح» فيتناول مجموعة من الفصول التي تتحدث حسب تعبير لغتنا العصرية عن بعض القيم والقيم المضادة، وذلك من خلال فكر إسلامي مستنير، ويضم الكتاب الفصول الآتية: المروءة

ومظاهرها الصادقة، والإلحاد أسبابه، وطبائعه، ومفاسده، ومفاسد البغاء، وكلمة في المسكرات، والشجاعة، والمساواة في الإسلام، وإبادة الضيم وأثرها في سيادة الأمم، وعظم المهمة، والإسلام والمدنية الحديثة، وصدق اللهجة، وفضيلة الإخلاص، والأمانة في العلم، والقضاء العادل في الإسلام، والإنصاف الأدبي، والعلماء والإصلاح، والمدنية الفاضلة في الإسلام، وأصول سعادة الأمة، وصدق العزيمة أو قوة الإرادة، والغيرة على الحقائق والمصالح، والشجاعة وأثرها في عظمة الأمم، وكبر المهمة في العلم، والدهاء والاستقامة، والانحراف عن الدين، وضلالة فصل الدين عن السياسة، وساحة الإسلام في معاملة غير المسلمين، والعزة والتواضع، والمدارة والمداهنة، والرفق بالحيوان، ومحكمة المسلمين للأجانب، والاجتماع والعزلة، وعلة إعراض الشبان عن الزواج، والنبوغ في العلوم والفنون، ومتى تكون الصراحة فضيلة.



وبالإضافة إلى هذه الإسهامات الفذة في هذه الميادين، فإن هذا الإمام الكبير لم يبخل ببعض بحوثه الهادية والهادفة في تاريخ الإسلام والفرق الدينية التي نشأت على مدى تاريخه.

ومن أشهر دراساته تلك الدراسة التي كتبها عن «القاديانية» و«البهائية»، وفيها مجموعة من الفصول المهمة عن غلام أحمد، أصله وولادته ومنشأته، وادعاء غلام أحمد الوحي والنبوة والرسالة، وزعمه أن له آيات على صدقه، وغروره وتفضيله نفسه على بعض رسل الله الأكرمين، وتكفيره لمن لا يؤمنون برسالته، والقاديانية فرقتان، ووجوب مقاومتهم، والتحذير من دعايتهم وتفنيد مذهب القاديانية، وخيبة مدعى النبوة كذبا، وانقطاع النبوة بعد رسول الله ﷺ، ودفع شبهة يتشبث بها

القاديانية، ونقض شبه القاديانية، والبايية أو البهائية.



ومن أهم كتبه كتابه في سيرة النبي ﷺ، وهو الكتاب المسمى «محمد رسول الله وخاتم النبيين»، وفيه يعرض الشيخ محمد الخضر حسين لأديان العرب قبل الإسلام، ثم يتحدث عن النبي محمد ﷺ وعن رفقته وحكمته البالغة في السياسة، وعن سيرته، وعن صبره ومثانة عزمه، وعن شجاعته عليه الصلاة والسلام، ورجاحة عقله، وحكمة رأيه، وعن البلاغة النبوية، كما يتناول بعض آداب خطب النبي ﷺ، ويروي قصة الهجرة النبوية، وإبادته عليه الصلاة والسلام للأصنام، ويقدم نظرة في دلائل النبوة، وآداب الدعوة، وحكمة أساليبها، وحكمة الدعوة الإسلامية في جزيرة العرب، وقضاء البعثة المحمدية على المزاعم الباطلة، كما يتحدث عن المعجزات الكونية، والأسوة الحسنة.



أما كتابه الذي سُمي «تراجم الرجال»، ففيه مجموعة دراسات رصينة لأربعة عشر من أعلام المسلمين على مدى تاريخ الإسلام الممتد، وقد جُمعت في هذا الكتاب دراسات الخضر حسين المتفرقة عن هؤلاء الأعلام، ومطالعتنا للأسماء وحدها تكفل أن تكون صورة عن سعة أفق هذا العالم العظيم، وعدم تعصبه لأي نوع من العصبية التي سيطرت على أغلب كتاب التاريخ الإسلامي:

• فهو يكتب عن ثالث الخلفاء الراشدين عثمان بن عفان، وفي الوقت ذاته عن

- ثلاثة من أئمة الشيعة هم على زين العابدين، ومحمد الباقر، وزيد بن علي .
- كذلك نراه يكتب عن موسى بن نصير، وفي الوقت ذاته يكتب عن صقر قريش .
 - وهو يتناول حياة أربعة من الآباء المؤسسين للفكر الإسلامي، في الفقه والحديث والفلسفة، وهم الإمام مالك بن أنس، وأبي داود صاحب السنن، وفي الوقت ذاته يستغرق حياة أبي الحسن الأشعري وفكره وفلسفته، وبالإضافة إلى هؤلاء يكتب عن حجة الإسلام الإمام الغزالي.
 - كما يكتب عن اثنين من أعلام القضاء في الإسلام هما القاضي الجرجاني، وأبو بكر بن العربي.
 - ثم هو يكتب عن واحد من معاصريه وأصدقائه، والرجل الذي أوصى بأن يدفن في مقبرته وهو أحمد تيمور باشا.



أما دراسات محمد الخضر حسين فتنم عن سعة الاطلاع، والتمكن من القدرة الفائقة على استخلاص الحقائق، والوصول إلى الصواب، وتوظيف الجدل من أجل الحق، ومن أهم كتبه في اللغة كتاب «بلاغة القرآن»، وقد سماه باسم الفصل الأول من الكتاب، وتعرض فصول الكتاب الأخرى لمجموعة من القضايا، منها نقل معاني القرآن إلى اللغات الأجنبية، وتفسير القرآن، وأمثال القرآن الكريم، والمحكم والمتشابه في القرآن، واليمين في القرآن، والحديث، والرقيّة، والاقْتباس، والاستخارة، وإعجاز القرآن وبلاغته، وحقيقة ضمير الغائب في القرآن، والقرآن لا يقول إلا حقاً، والفن القصصي في القرآن، وتحريف آيات الحدود عن مواضعها، وقصة أيوب عليه السلام، كما يضم الكتاب فصلين مهمين ينقد فيهما كتابين

مشهورين تحت عنوان «كتاب يهذى في تأويل القرآن المجيد»، و«كتاب يلحد في آيات الله».



أما كتابه «أسرار التنزيل» فيتناول فيه تفسيراً لبعض آيات وسور القرآن الكريم بأسلوب يعتمد على معارفه اللغوية الواسعة، وإدراكه لأسرار اللغة وأسرار التنزيل في الوقت نفسه، ويشمل الكتاب فصلاً متتابعة في تفسير الفاتحة، وتفسير سورة البقرة، وآيتين من سورة البقرة، وتفسير آية من سورة آل عمران، وتفسير آيات من سورة الحج، وتفسير آيات الصيام، وثلاث آيات من سورة الأنفال، وأربع آيات من سورة يونس، وخمس آيات من سورة ص.



أما كتابه «دراسات في اللغة» فيضم مجموعة من البحوث قدم أغلبها إلى مجمع اللغة العربية، أو نشرت في مطبوعاته، ومن هذه البحوث : الأمثال في اللغة العربية (ولعلنا نشير هنا إلى أنه نشر فصلاً في كتابه بلاغة القرآن عن أمثال القرآن الكريم) ، واللهجات العربية في هذا العصر، والمجاز والنقل وأثرهما في حياة اللغة العربية، ومن وثق من علماء اللغة، ومن طعن فيه، وشرح قرارات المجمع اللغوي والاحتجاج لها، ووصف جمع غير العاقل بصيغة فعلاء، والألفاظ المؤنثة من طريق السماع، ونقد إعرابين جديدين في صيغة التحذير، ونقد اقتراح ببعض الإصلاح في متن اللغة، وملاحظات على البحث المقدم لمجمع اللغة العربية عن موقف العامية من اللغة الفصحى.



أما كتابه «دراسات في العربية وتاريخها» فيتضمن بعض بحوث أخرى قدمها وألقاها في المجمع اللغوي، ومنها القياس في اللغة العربية، وحياة اللغة العربية، والاستشهاد بالحديث في اللغة، وموضوع علم النحو، والتضمنين، وتيسير وضع مصطلحات الألوان، وطرق وضع المصطلحات الطبية وتوحيدها في البلاد العربية، وتبسيط قواعد النحو الصرف، والإمتاع بما يتوقف تأنيثه على السماع، ونلاحظ أن له فصلاً آخر بعنوان «الألفاظ المؤنثة عن طريق السماع» في كتابه «دراسات في اللغة».



- وهذه قائمة البحوث والمقالات التي ألقاها الشيخ محمد الخضر حسين في مجمع اللغة العربية أو نشرها :
- المجاز والنقل وأثرهما في حياة اللغة العربية.
- شرح قرارات المجمع والاحتجاج لها تكملة مادة لغوية ورد بعضها في المجمعات ولم ترد بقيتها
- الاستشهاد بالحديث في اللغة.
- وصف جمع العاقل بصيغة فعلاً.
- اسم المصدر في المعاجم.
- طرق وضع المصطلحات الطبية وتوحيدها في البلاد العربية.

- الشعر البديع في نظر الأدباء.
- مَنْ وثق من علماء العربية وَمَنْ طعن فيه.



أما كتابه الأشهر وهو كتاب «نقض كتاب في الشعر الجاهلي»، وهو الكتاب الذي ردّ به على الدكتور طه حسين بطريقة علمية دحضت كل آراء طه حسين تقريباً، وبينت وجوه الخطأ والقصور فيها، وقد رتب هذا الكتاب في مجموعة من الأبواب تناظر أبواب كتاب طه حسين المنقود أو المنقوض، وهذه الأبواب هي تمهيد، مرآة الحياة الجاهلية في القرآن لا في الشعر الجاهلي، والشعر الجاهلي واللغة، والشعر الجاهلي واللهجات، وأسباب انتحال الشعر، وليس الانتحال مقصوراً على العرب، والسياسة وانتحال الشعر، والدين وانتحال الشعر، والقصاص وانتحال الشعر، والشعبية وانتحال الشعر، والرواة وانتحال الشعر ثم تناول الشيخ محمد الخضر حسين في بقية فصول الكتاب تصحيحاً للرؤى التي قدمها طه حسين عن مجموعة من الشعراء، وتناول في هذا الصدد كلا من امرئ القيس، وعبيد، وعلقمة، وعمر بن قميثة، ومهلhel، وجيليلة، وعمرو بن كلثوم، والحارث بن حلزة، وطرفة بن العبد، والمتلمس



وأما كتابه «الخيال في الشعر العربي»، فيتضمن مجموعة من الدراسات الأدبية الأصيلة التي عنى فيها بإبراز الجمال في الشعر على نحو ما أحس به ذوقه الأصيل، ومن هذه الفصول الخيال في الشعر العربي، والشعر البديع في نظر الأدباء، وأثر

الشعر في الترويح عن النفس وإثارة العواطف الشريفة، ونموذج من نقد الشعر، والشعر المصري في عهد الدولة الأيوبية، ونظرة في شعر حسان بن ثابت، والخطابة عند العرب، ونشأة علم البلاغة .



وله بالإضافة إلى كل هذه الكتب كلها ديوان شعر مُسمى «خواطر الحياة»، وكتاب في «الرحلات».

وله كتب أخرى منها: «السعادة العظمى» و«هدى ونور» و«مناهج الشرف» .

الباب الثالث
نقض كتاب
الشيخ علي عبد الرازق





لا تقل قيمة وأهمية نقد الشيخ محمد الخضر حسين لأفكار الشيخ علي عبد الرازق عن قيمة وأهمية نقده لأفكار طه حسين، على الرغم من أن تاريخ الحياة العقلية يعطى لمعركة طه حسين شهرة أكبر، وليس من قبيل المبالغة أن أقرر أن الخضر حسين تمكن بهذا النقد من إبطال مشروع فتنة عمياء كانت تستهدف (عن سوء قصد أو عن حسن نية) تشويه ملامح النظام السياسي في تاريخ الإسلام كله، وذلك بالزعم بأن الخلافة (وما يشابهها من نظم سياسية) كانت شيئاً خارجاً على الإسلام، ومن ثم فإن الخلاص منها على نحو ما حدث - بالتداعي - في أعقاب الحرب العالمية الأولى كان أمراً طبيعياً.

والواقع أن الردود التي تصدت لأفكار علي عبد الرازق، وفي مقدمتها رد الشيخ محمد الخضر حسين - جعلت الرأي العام الإسلامي (منذ ذلك الحين) يحيط علماً بكثير من النقاط الباهرة والمضيئة في تاريخ الإسلام السياسي والفكري على حد سواء، فقد دلتنا كتابات محمد الخضر حسين في هذا الموضوع على مدى عناية المسلمين بعلوم السياسة وممارساتها، بل بما نسميه الآن «نظرية السياسة» نفسها، وإن لم يعرضها محمد الخضر حسين بهذا الاسم في ذلك الوقت.

ومما لا ريب فيه أن النصوص التي كتبها الشيخ محمد الخضر حسين علي طريقته في نقد (ونقض) كتابات علي عبد الرازق وطه حسين والدمهوري والحداد وغيرهم كانت كفيلة بإلقاء كثير من الضوء على مناطق متعددة في الفكر السياسي في الإسلام، وفي تاريخ دول الإسلام، وفضلاً عن هذا فقد كانت بمثابة دروس تطبيقية جيدة فيما يتعلق بطريقة التفكير العلمي، والأخطاء التي يقع فيها الذين يارسون هذا التفكير من دون تشبع حقيقي بروحه التي تتطلب التجرد الصادق،

والبعد التام عن الهوى في تناول الحقائق لاستنباط الأحكام منها.



وقد قدم الشيخ محمد الخضر حسين من خلال هذه النصوص المتميزة نماذج كثيرة للتفكير العلمي القادر على أن يحقق، وعلى أن يتحقق، كما قدم أيضاً وفي تواضع شديد كثيراً من المعلومات الغزيرة، والفهم العميق لكثير من جزئيات الحياة العقلية والفكرية من خلال تتبع أقوال الفقهاء والخلفاء والكتّاب والشعراء على حد سواء.

وقد رأيت أن أبدأ إلى طريقة بسيطة (وصعبة أيضاً) في عرض أفكار الشيخ محمد الخضر حسين في هذا الموضوع، وهي أن أنتقي من كتاباته الفقرات الكفيلة بتصوير حقيقة أو جوهر نظريته الفكرية في هذا الجانب من جوانب الفكر الإنساني لا السياسي فحسب، وذلك من خلال إعادة عرض آرائه في الجزئيات المتوالية مع إعادة ترتيب بعض هذه الفقرات، ومع الحد الأدنى اللازم لربط هذه الفقرات بعضها ببعض لتكوين نسيج جديد ليس فيه من «الغزل» أو «خيوط النسيج» إلا أفكار هذا العالم الجليل وكلماته، مع وضع فواصل بين المواضيع المختلفة. وها أنذا أفعل.



يقول الشيخ محمد الخضر حسين بحكمة العالم واقتدار المفكر البليغ :
«شغل علي عبد الرازق مقدار صحيفتين من كتابه (أو أزيد) بتكرار معان تعد من المعلومات الموضوعية على ظاهر اليد، ليلمح بتأكيد إلى أن المسلمين يقررون لمقام

الخلافة سلطانا ومكانة فوق ما يستحقه رئيس حكومة عادلة، ثم هو لم يقف في بيان عبارات أولئك العلماء على حد ما تحتمله ألفاظهم، كما شأن طلاب الحقيقة بإنصاف، بل أخذ يرمي الكلم على عواهنه، ويعدل عن الألفاظ المطابقة إلى غيرها من الألفاظ التي ربما قدحت في الذهان معاني غير صحيحة».

فعلماء الإسلام يقولون: «تجب طاعة الخليفة فيما يأمر به من معروف»،

«وعلي عبد الرازق يقول: «إن له عليهم الطاعة التامة»، فيحذف ما اشترطه للطاعة من الاقتصار على المعروف، ويضع بدله كلمة تذهب بها إلى أن تتناول الطاعة العمياء».

والعلماء يقولون: «يجب أن يكون مكرماً بين الناس (أي غير مهان) ليكون مطاعاً، والمؤلف يقول: «وعليهم أن يجوه بالكرامة كلها!» فيصرف القلم عن تحليلهم الذي يأخذ به المعنى قوة الحقائق، ويضع مكانه لفظ الشمول الذي يذهب بنفس القارئ إلى أقصى غاية».

«وهذا النوع من التصرف في أقوال أهل العلم مما يغمز في أمانة صاحبه، وقد يُغمض عنه الطرف في المقالات الأدبية، أو في مقام الوعظ، أما الباحث في العلم فإنه حقيق بأن يؤاخذ به، وبالأحرى بحيث يكون بصدد بيان رأي أو حكم انتصب لمناقشته أو نقضه».



وعلى هذا النحو يكشف الأستاذ محمد الخضر حسين عن نواحي الضعف التي أصابت رواية الشيخ عبد الرازق لبعض النصوص التي تعتمد أن يستند إليها فيما أبدى من آراء:

«وقوله (أي قول علي عبد الرازق): «فولايته عامة ومطلقة كولاية الله تعالى ورسوله الكريم»، هذا من مبالغاته التي تضع للخلافة في نفوس المستضعفين من الناس صورة مكروهة».

«ولو كان المؤلف (علي عبد الرازق) يمشي في بحثه على صراط سوى لتحرى فيما ينطق به عن المسلمين أقوالهم المطابقة، وهم لم يقولوا: إن ولاية الخليفة عامة ومطلقة كولاية الله، فإن الله يفعل ما يشاء في مَنْ يشاء، ولا يُسأل عما يفعل، والخليفة مقيد بقانون الشريعة ومسؤول عن سائر أعماله، وكذلك رسول الله ﷺ له خصائص لا يحوم عليها الطير، ولا يبلغها مدى البصر، منها أن تصرفاته نافذة ولا تُتلقى إلا بالتسليم، وتصرفات الخليفة قد تُقابل بالمناقشة والنقض والإنكار، فإن عني بالعموم والإطلاق مجرد تناولها للرقاب والأموال والأبضاع، قلنا له: إن نزاهة البحث والأخذ فيه بفضيلة الإنصاف يقضيان عليه بطرح هذه العبارة المرهقة بالعموم والإطلاق وتشبيه المخلوق بالخالق ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل].»



ويلجأ محمد الخضر حسين إلى السياق التاريخي ليفسر دوافع الشيخ علي عبد الرازق فيما كتبه وتصوره وحاول تصويره على أنه الحق فيقول:

«والذي يؤخذ بطريق الاستنتاج أن المؤلف (الشيخ علي عبد الرازق) عرف أن للغربيين في سلطة الملوك مذهبين فابتغى أن يكون للمسلمين مثلهما، ولما لم يجد في كلام أهل العلم عن الخلافة ما يوافق أو يقارب القول بأن سلطان الخليفة مستمد من سلطان الله تلمسه في المدائح في الشعر أو النثر، وادعى أنه ظفر ببعيته، وساقها كالشواهد على تقرير مذهب ليس له بين الراسخين في العلم من مبتدع ولا تبع،

ولا أظن المؤلف يجد في مباحث الخلافة ما يشتم منه رائحة هذا المذهب ويتركه إلى الاستشهاد بأقوال الشعراء، أو كلمات صدرت على وجه المبالغة في الثناء.

«ولو رمي هذا المذهب على كتف الفرقة الغالية من الشيعة لكان له في بعض مقالاتهم متكأ، ولكن حديث هذه الطائفة لا مساس له بالخلافة التي طرح عليها بحثه وسلقها بكلماته الحداد».

«والمسلمون إذا جعلوا الخليفة ظل الله تعالى، فللحديث المروي «السلطان ظل الله»... وهذا الحديث قد خرج مخرج التشبيه، حيث إنه يدفع الأذى عن الناس كما يدفع الظل أذى حر الشمس عمن يأوي إليه، وإضافته إلى الله لأنه أمر بإقامته وطاعته، وأين هذا من معنى استمداد السلطان من سلطان الله!».



كذلك يكشف الشيخ محمد الخضر حسين حجم المبالغات التي لجأ إليها علي عبد الرازق لتثبيت ما ليس حقاً، معتمداً على نصوص أدبية ليس لها دور حقيقي في الشرع ولا التشريع:

«قال المؤلف (علي عبد الرازق): «ولقد كان شيوع هذا الرأي وجريانه على الألسنة مما سهل على الشعراء أن يصلوا في مبالغاتهم إلى وضع الخلفاء في مواضع العزة القدسية، أو قريبا منها، حتى قال قائلهم:

ما شئت لا ما شاءت الأقدار فاحكم فانت الواحد القهار

وقال طريح يمدح الوليد بن يزيد:

لو قلت للسيل دع طريقك والموج عليه كالهضب يعتلج

لساخ وارتد أو لكان له في سائر الأرض عنك منعرج

«قبض المؤلف (علي عبد الرازق) قبضة من أثر جرجي زيدان ونبذها في كتاب «الإسلام وأصول الحكم»، اقرأ كتاب «تاريخ المدن الإسلامي» نجده تعرض إلى ما حدث من الغلو في احترام الخلفاء أيام الدولة العباسية، ثم قال: «فلا غرو إذا سموا الخليفة في أيام المتوكل ظل الله الممدود بينه وبين خلقه، أو قالوا قول ابن هانئ للمعز الفاطمي:

ما شئت لا ما شاءت الأقدار فاحكم فأنت الواحد القهار

«فهذا البيت ينسب إلى ابن هانئ (قال ابن العماد في شذرات الذهب ج ١ ورقة ٢٧٦ مخطوطة دار الكتب المصرية - كان ابن هانئ كثير الانهماك في الملاذ، متهما بمذهب الفلاسفة، ولما اشتهر عنه ذلك نقم عليه أهل أشيلية، وساءت المقالة في حق الملك بسببه، واتهم بمذهبه أيضا، وقال في العبر: كان منغمساً في الملذات والمحرمات، متهما بدين الفلاسفة)، ونسبه المعري في رسالة الغفران (ص ١٥٤) إلى شاعر يدعي بابن القاضي فقال: «حضر يعرف بابن القاضي بين يدي ابن أبي عامر صاحب الأندلس فأنشده قصيدة أولها:

ما شئت لا ما شاءت الأقدار فاحكم فأنت الواحد القهار

«ويقول فيها أشياء، فأنكر عليه ابن أبي عامر قوله وأمر بجلده ونفيه، فعلى رواية المعري خرج البيت عن أن يكون خطاباً للخليفة كما يدعي المؤلف، وعلى كلا الروايتين، لم يكن هذا الغلو في الوصف من أثر الاعتقاد بأن الخليفة، أو الأمير، يستمد سلطانه من سلطان الله، وإنما هو انحلال عقيدة الإيمان بالله ينضم إليه الإغراق في التملق، وحب العاجلة فينحدر الشاعر في مديحه طلق العنان خالعا على ممدوحه من ألقاب العظمة والقوة ما يتخطى به إلى مقام الألوهية، وقد وقع مثل هذا من عضد الدولة في قوله يصف نفسه:

مبرزات الكأس من مطلعها ساقياتِ الراح مَنْ فاق البشر
عضد للدولة وابن ركنها ملك الأملاك غلاب القدر
(هكذا ورد في معاهد التنصيص ٣٤٨).



ويمضي الأستاذ محمد الخضر حسين في إثبات طغيان هذه المعاني على حديث علي عبد الرازق في كثير من فصول كتابه فيقول:
«فالحق أن علة هذا النوع من الشعر إنما هي تجرد النفس من طبيعة الحياء والأدب مع الخالق، ينضم إليه داعي الطمع أو الفخر أو التباهي بالحدق في صناعة البيان».

ويتناول الشيخ محمد الخضر حسين بعض النصوص الأدبية الأخرى الأقل شهرة التي استند إليها الشيخ علي عبد الرازق فيقول:

«ضرب (الشيخ علي عبد الرازق) المثل لرفع الملوك فوق صف البشر جملا انتزعها من خطبة نجم الدين القزويني في أول الرسالة الشمسية، وجملا من خطبة شارحه قطب الدين الرازي، وأخرى من خطبة حاشية السيالكوني على ذلك الشرح، وناقش المؤلف (علي عبد الرازق) في هذا الصنيع من ناحيتين: إحداهما أن المقال معقود للبحث في سلطان الخليفة، وهؤلاء إنما يصفون ملوكا ليسوا بخلفاء، وثانيها أن هذه الكلمات خرجت مخرج المبالغة في المديح والإطراء، وليس هذا من أثر الاعتقاد بأن سلطان المستمد من سلطان الله، وإنما علتة أحوال نفسية كالرغبة في إحراز جاه، أو الحرص على متاع هذه الحياة، ومما ينبه على هذا أن كلمات المديح

والثناء كثيراً ما تجري على ألسنة قوم وقلوبهم تبرأ منها».



ثم يصل الشيخ محمد الخضر حسين إلى المواضيع التي لجأ الشيخ علي عبد الرازق فيها إلى تلبيس الفكر الإسلامي قبعات وثيابا من ألفاظ الفكر السياسي الأوروبي بغير موافقة حقيقية:

«قال الشيخ علي عبد الرازق: ويكاد المذهب الأول يكون موافقا اشتهر به الفيلسوف (هيز) من أن سلطان الملوك مقدس، وحقهم سهاوي».

.....

والرد على هذا يقتضي أن نقرأ مقاله هيز (دائرة المعارف الألمانية لبيزج ٩ ص ٣٩١):

«إن كل فرد في المملكة يجب أن تكون إرادته خاضعة لسلطان الحاكم، وخضوع الحاكم لأي فرد من أفراد الرعية مخالف لمقتضى الطبيعة، والتزوع للخروج عن إرادة الحاكم أو ردها يعتبر ثورة وتمردا، والدين يجب أن يخضع لإرادة الحاكم»، هذا إذا مذهب (هيز) الذي يحاول المؤلف ضربه مثلا لمذهب عامة العلماء، وعامة المسلمين في سلطان الخليفة».



وسرعان ما يرمي محمد الخضر حسين القفاز في وجه علي عبد الرازق معتمداً على النصوص الأصلية للفكر الأوروبي نفسه فيقول:

«أقم الوزن بالقسط، تر هيز يقول: إن كل فرد يجب أن تكون إرادته خاضعة

لسلطان الحاكم، وعلماء الإسلام يقولون: لا يُطاع الحاكم إلا حين يأمر بحق، وهو (أي هبز) يقول: خضوع الحاكم لأي فرد من أفراد الرعية مخالف لمقتضى الطبيعة، وعلماء الإسلام يقولون: على الحاكم أن يخضع لأدنى الناس منزلة، متى أمره بمعروف أو نهاه عن منكر، وهو (أي هبز) يقول: رد إرادة الحاكم يعتبر ثورة أو تمرداً، وعلماء الإسلام يقولون: إذا أراد الحاكم أن يدير شأننا من شؤون الأمة على غير مصلحة، أو يفصل في قضية على وجه يخالف قانون العدل، فلا حرج على الأمة أن ترد إرادته بطريق الحكمة، ولا يصح له أن يعد مقاومتهم لهذه الإرادة ثورة أو تمرداً، قال أحد أمراء بني أمية لبعض التابعين: أليس الله أمركم أن تطيعونا في قوله: «وأولي الأمر منكم»؟ فأجابه بقوله: أليس قد نُزعت عنكم الطاعة إذا خالفتم بقوله: «فإن تنازعتكم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله» (فتح الباري لابن حجر ج ١٣ ص ٩١).

ويقول هبز: «الدين يجب أن يخضع لإرادة الحاكم»، وعلماء الإسلام يقولون: «يجب على الحاكم أن يخضع لقانون الإسلام نصاً أو استنباطاً، وعليه أن يخلي السبيل للطوائف المخالفة تتمتع بالحرية في أديانها، وإقامة شعائرها، ولا يحل له أن يعترضها بحال».



ثم يتناول الشيخ الخضر حسين مسألة تنصيب الحاكم المسلم من خلال ما عرضه الشيخ علي عبد الرازق من فهم خاطئ مخالف لأحكام الشريعة فيقول:

«قال المؤلف (أي الشيخ علي عبد الرازق):

«ولكنهم لا يختلفون في أنه - يعني نصب الإمام - واجب على كل حال حتى زعم

ابن خلدون أن ذلك مما انعقد عليه الإجماع».

ويرد الشيخ محمد الخضر حسين:

«لم ينفرد ابن خلدون بحكاية الإجماع على نصب الإمام، بل تضافر عليها كثير من علماء الكلام، كالعضد في المواقف، والسعد في المقاصد، وإمام الحرمين في غياث الأمم وغيرهم، وقال ابن حزم في كتاب الفصل (ج ٤ ص ٨٧): «اتفق جميع أهل السنة وجميع المرجئة وجميع الشيعة وجميع الخوارج على وجوب الإمامة، ما عدا النجدات من الخوارج (أصحاب نجدة بن عامر الحروري) فإنهم قالوا: لا يلزم الناس فرض الإمامة، وإنما عليهم أن يتعاطوا الحق بينهم، ثم قال: وقول الفرقة ساقط يكفي في الرد عليه إجماع كل مَنْ ذكر على بطلانه».

وهنا يجاهر الشيخ الخضر حسين برأيه القائل بأن اطلاع الشيخ علي عبد الرازق على التراث الإسلامي ضعيف، أو أنه لا يجد مانعاً من هذه الصورة بسبب رغبته في إثبات معنى معين:

«فقول المؤلف (أي علي عبد الرازق): «حتى زعم ابن خلدون أن ذلك مما انعقد عليه الإجماع، عبارة يصوغها مَنْ لم يطلع على الإجماع محكياً في غير مقدمة ابن خلدون، أو مَنْ يريد أن يضع في نفس القارئ عقيدة أن هذا الإجماع إنما جاء حديثه في تلك المقدمة، ولا أدري لماذا اختار هذه العبارة وهو يشعر بأنه سينجر به البحث في ص ١٤ و ٢١ إلى الاعتراف بأن الإجماع محكي في كتاب المواقف».



ويتناول الشيخ محمد الخضر حسين بعض الاستنتاجات غير الصحيحة التي ففز إليها الشيخ علي عبد الرازق من قبيل حديثه عن عدم الإجماع، في حين أن الإجماع موجود، ومن قبيل حديثه عن عدم الوجود، في حين أن الوجود قائم، وهو يصل في هذه النقطة إلى أن يقف من الشيخ علي عبد الرازق موقف الأستاذ المعلم المصحح حين يرشده إلى الفرق بين حاتم الأصم الصوفي، وحاتم الأصم المعتزلي، وهو يقول:

«نقل المؤلف (علي عبد الرازق) في ص ١٢ قول ابن خلدون: «وقد شذ بعض الناس فقال بعدم وجود هذا المنصب رأساً، لا بالعقل ولا بالشرع، منهم الأصم من المعتزلة، وقال في أسفل الصحيفة معرفاً بالأصم: «حاتم الأصم الزاهد المشهور البلخي»».

وهنا يعقب الشيخ الخضر مشيراً إلى اللبس الذي وقع فيه علي عبد الرازق:

«التبس على المؤلف (علي عبد الرازق) حاتم الأصم المعتزلي، وهو أبو بكر عبد الرحمن بن كيسان بحاتم الأصم الصوفي، وقد ذكره السيد في شرح المواقيف، والسعد في شرح المقاصد بلقب أبي بكر، وذكره إمام الحرمين في كتاب "غياث الأمم" باسمه عبد الرحمن بن كيسان، وجمع أحمد بن يحيى المرتضى في طبقات المعتزلة بين اسمه ولقبه فقال: أبو بكر عبد الرحمن بن كيسان الأصم (باب ذكر المعتزلة من كتاب المنية والأمل في شرح كتاب الملل والنحل ص ٣٢ مطبعة المعارف النظامية بحيدر آباد سنة ١٣١٦)».

ثم يتعجب الأستاذ محمد الخضر حسين من أن يصل الشيخ علي عبد الرازق إلى رمي العلماء (ادعاء) باللجوء إلى أسباب من قبل الإجماع والمنطق والعقل:

قال المؤلف (علي عبد الرازق) «ولكن المنصفين من العلماء والمتكلفين منهم قد أعجزهم أن يجدوا في كتاب الله تعالى حجة لرأيهم فانصرفوا عنه إلى ما رأيت من دعوى الإجماع تارة، ومن الالتجاء إلى أقيسة المنطق، وأحكام العقل تارة أخرى».

وهنا يجاهر الشيخ محمد الخضر حسين بدفاع قوي عن العقل ومكانه في التشريع الإسلامي فيقول:

«سمى المؤلف طريق الاستدلال الذي نحاه الأستاذ الشيخ محمد بخيت ومن تقدمه من علماء الكلام قياساً منطقياً، وحكماً عقلياً، وهذا مما ينجيل إلى القارئ أن هذا الضرب خارج عن الأدلة الشرعية، والتحقيق أنه راجع إلى الأدلة السمعية، ويشهد بهذا قولهم: إن نصب الإمام عندنا واجب سمعاً لوجهين: الوجه الأول: الإجماع، والثاني: هذا الدليل (الذي) اختار المؤلف أن يسميه حكماً عقلياً».

وزيد الأستاذ محمد الخضر حسين هذه النقطة الجوهرية في أصول التشريع الإسلامي شرحاً وتوضيحاً فيقول:

«وإن شئت بيان ما صرف عنه المؤلف عبارته - من أن ذلك الاستدلال قائم على نظر شرعي - فإليك البيان:

«يعتمد استنباط الأحكام على نظرين: أحدهما يتعلق بالأدلة السمعية التي يقع منها الاستنباط، وثانيهما يرجع إلى وجوه الدلالات المعتد بها في الاستعمال». «أما الأدلة السمعية فهي الكتاب والسنة والإجماع».

«وأما وجوه الدلالات فدلالة بالمنطق، ودلالة بالمفهوم، ودلالة بالمعقول، ويندرج في دلالة المعقول ما يسمونه بالقياس».

«فانحصرت الأدلة الشرعية العالية في الكتاب والسنة والإجماع والقياس».

«وهناك أدلة أخرى ترجع إلى هذه الأصول العالية، وهي القواعد المقطوع بصحتها كقاعدة «الضرر يزال» و«المشقة تجلب التيسير» و«العادة محكمة»، فإن مثل هذه القواعد لم يقرها العلماء بمحض العقل، بل رجعوا في كل قاعدة إلى استقراء موارد كثيرة من كليات الشريعة وجزئياتها حتى تحققوا قصد الشارع إليها، وأصبحت بمنزلة الخبر المتواتر في وقوعها موقع اليقين الذي لا تتجلبه ريبة، قال أبو إسحاق الشاطبي في موافقاته: «إن المجتهد إذا استقرأ معنى عاماً من أدلة خاصة واطرد له ذلك المعنى، لم يفتقر بعد ذلك إلى دليل خاص على خصوص نازلة تظهر، بل يحكم عليها وإن كانت خاصة بالدخول تحت عموم المعنى كالمخصوص عليه بصيغة عامة».

«فالذين يستدلون على وجوب نصب الإمام بأن ترك الناس فوضى لا يجمعهم على الحق جامع، ولا يزعهم عن الباطل وازع، يفضي إلى تبديد الجماعة، وإضاعة الدين، وانتهاك حرمة الأموال والنفوس والأعراض، إنما يطبقون قاعدة شرعية، وهي قاعدة: «الضرر يزال»، أو قاعدة «ما لا يتم الواجب المطلق إلا به وكان مقدوراً فهو واجب».

ويعود الشيخ محمد الخضر حسين إلى تفنيد الآراء التي كررها الأستاذ علي عبد الرازق فيقول:

«قال الشيخ علي عبد الرازق: «لو ثبت الإجماع الذي زعموا لما كان إجماعاً يُعتد به، فكيف وقد قالت الخوارج لا يجب نصب الإمام أصلاً، وكذلك قال الأصم من المعتزلة، وقاله غيرهم أيضاً، كما سبقت الإشارة إليه، وحسبنا في هذا المقام نقضاً لدعوى الإجماع أن يثبت عندنا خلاف الأصم والخوارج وغيرهم، وإن قال ابن خلدون: إنهم شواذ».

ويرد الشيخ محمد الخضر حسين علي هذا المعنى المكرور بقوله:

«لم يخالف في وجوب الإمامة جميع الخوارج، وإنما المخالفون طائفة منهم وهم النجدات، وقد نقلنا لكم آنفاً قول ابن حزم في كتاب الفصل: اتفق جميع أهل السنة وجميع المرجئة وجميع الشيعة وجميع الخوارج على وجوب الإمامة، وأن الأمة يجب عليها الانقياد لإمام عادل.. حاشا النجدات من الخوارج».

«أما الأصم فقد قال إمام الحرمين في تفنيد رأيه: «نصب الإمام عند الإمكان واجب، وذهب عبد الرحمن بن كيسان (هو الأصم) إلى أنه لا يجب ويجوز ترك الناس أحياناً يلتطمون اثتلافاً واختلافاً، لا يجمعهم ضابط، ولا يربط شتات رأيهم من رابط».

«وهذا الرجل هَجُوم على شق العصا، ومقابلة الحقوق بالعقوق، لا يهاب حجب الإنصاف، ولا يستوعر أصواب الاعتساف، ولا يسمى إلا عند الانسلال عن ربة

الإجماع، والحيد عن سنن الاتباع».

«وهو مسبوق بإجماع مَنْ أشرفت عليه الشمس شارقة وغاربة، واتفاق مذاهب العلماء قاطبة».

«فالتحقيق أن مخالفة هذه الطائفة في قضية الخلافة لا يُعتد بها، وليس لها في الطعن على الإجماع من أثر، ولا نجعل أقوالهم لاغية لكونهم من الطوائف التي يراها أهل السنة على غير حق».

فإن خلاف أمثالهم في الأحكام الشرعية لا يمنع من انعقاد الإجماع، كما هو المختار عند الغزالي والآمدني وغيرهما.

وإنما نصرنا النظر عن مخالفتهم هذه لوجهين:

أحدهما: أن خلافهم طرأ بعد انعقاد الإجماع ممن تقدمهم على وجوب نصب الإمام، وحدوث قول بعد انقراض العصر الذي انعقد فيه الإجماع على حكم شرعي مردود على وجه صاحبه.

ثانيهما: أنهم قيدوا مخالفتهم بحال وعلقوها على أمر لم تجر به السنن الكونية في هذه الحياة، وهو تواطؤ الأمة على العدل، وتنفيذ أحكام الله فيما بينهم، وهذا التواطؤ مما دلت التجارب والمشاهدات الطويلة على أنه خارج عن طبيعة البشر، إلا أن ينقلب الناس ملائكة لا يعصون الله ما أمرهم، ويفعلون ما يؤمرون».

«والأشبه أن يكون خالف الإجماع في مثل هذا الحكم الواضح مدفوعاً بهوى يعمى عليه الدليل الساطع، وكذلك نقل أبو منصور البغدادي ما يؤيد أن الأصم كان يخرق الإجماع استسلاماً لأهوائه فقال في كتاب الفرق بين الفرق: «قال (يعني الأصم): لا تنعقد (أي الإمامة) إلا بإجماع عليها، وإنما قصد بذلك الطعن في إمامة علي عليه السلام، لأن الأمة لم تجتمع عليه لثبوت أهل الشام على خلافه إلى أن مات، فأنكر إمامة علي مع قوله بإمامة معاوية لاجتماع الناس عليه بعد قتل علي عليه السلام».

ثم يتناول الأستاذ محمد الخضر حسين ما ذكره الشيخ علي عبد الرازق وفي موضع آخر من القول بتنزه القرآن والسنة عن ذكر الخلافة فيقول:

«عرفت أن الكتاب الكريم قد تنزه عن ذكر الخلافة والإشارة إليها، وكذلك السنة النبوية قد أهملتها، وأن الإجماع لم ينعقد عليها، أفهل بقي لهم من دليل في الدين غير الكتاب أو السنة أو الإجماع؟».

ويرد الشيخ محمد الخضر حسين على هذا بقوله:

«قبل أن نأخذ في مناقشة هذه المزاعم نذكر القارئ بأمر تناولنا البحث فيه آنفاً، وهو أن بحث الخلافة يرجع إلى النظر في حكم عملي لا في عقيدة من عقائد الدين، ومما يترتب على الفرق بين الأحكام العملية والعقائد أن الأحكام العملية يُكتفى فيها بالأدلة المفيدة ظناً راجحاً، وأما العقائد فإنها لا تقوم إلا على براهين قاطعة».

«ونضع بين يدي القارئ أيضاً أن العدول عن ظواهر الألفاظ وتأويلها إلى غير ما يفهمه أسلوبها العربي من المعاني الجلية غير مسموع في مقام المناظرة، فإن الألفاظ في سائر اللغات تحتمل الصرف إلى معانٍ غير مقصودة، وذلك بما يدعى فيها من نحو الحذف والمجاز من غير دليل ثابت، أو قرينة قائمة».

«ونخلص من هذا إلى أن سنن الشريعة في إرشادها أن تعنى بالأحكام أو الحقائق التي شأنها الغموض، فتدل عليها بتصريح وتأكيد حسب أهمية الحكم، وبعده عن متناول العقول، ولهذا لم ترد فيها أوامر بما تدعو إليه الطبائع، وإن كانت مفروضة الحفظ النفس أو النسل مثل الأكل والشرب والنكاح، إلا في سياق الإرشاد

إلى معنى زائد على أصل الفعل، كقوله تعالى: ﴿وَكُلُّوا وَأَشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾ [الأعراف: ٣١] ، وقوله تعالى: ﴿فَأَنكحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنٍ وَثُلَاثٍ وَرَبْعٍ﴾ [النساء: ٣] ، فلا غضاضة على حكم الخلافة إذا لم يرد به قرآن يتلي، إذ ليست الخلافة شيئاً زائداً على إمارة عامة تحرس شعائر الدين، وتسوس الناس على طريق العدل، ولم يكن وجه المصلحة من إقامة هذه الإمارة بالخفي الذي يحتاج إلى أن يأتي به قرآن صريح» .

« ولكن وراء ذلك أشياء أخرى قد تتنازع فيها الأهواء، أو تختلف فيها الآراء كإطاعة السلطان العادل، أو اشتراط أن يكون زمام الحكم في يد مسلم، فأرشد القرآن إلى الأولى منطوقاً، وإلى الثاني مفهوماً بقوله: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩] ، وقد نبهنا على أن النظر في وجه الأمر بإطاعة أولي الأمر يقتضي وجوب إقامتهم» .

«فالقرآن لم يصرح بحكم الإمارة العامة اكتفاء بما بثه في تعاليمه من الأصول التي تبينها السنة، ويرجع إليها الراسخون في العلم عند الحاجة إلى الاستنباط، ولأن في الأمر بإطاعة أولي الأمر عبرة لأولي الألباب» .

«فقول المؤلف (أي الشيخ علي عبد الرازق): إن القرآن قد تنزه عن ذكر الخلافة والإشارة إليها، كلمة لا تليق بأدب عالم شرعي، ولكن الهوى كالزجاجة الملونة بسواد، تضعها على بصرك فتريك الأشياء بعد أن تجري عليها صبغة من لونها البهيم» .

وهنا يردف الشيخ محمد الخضر حسين بالاستشهاد بعبارة للشاطبي في كتابه الموافقات (ج ٤ ص ١١١ طبعة تونس) وهو الكتاب الذي حققه الخضر حسين

نفسه يقول فيها: «وإذا صار الهوى بعض مقدمات الدليل لم ينتج إلا ما فيه اتباعه الهوى».



ثم يتقل الأستاذ الشيخ محمد الخضر حسين للحديث عن أدلة عناية السنة النبوية الشريفة بعلوم السياسة والفكر السياسي فيقول:

«وأما السنة فقد وردت أحاديث صحيحة ذكر فيها الخليفة والإمام والبيعة والأمير، وقد جاءت هذه الأحاديث في أغراض متعددة، ومعان مختلفة».

«فمنها ما جاء في بيان أن الإمام مسؤول عما يفرط في حق الرعية، كقوله عليه الصلاة والسلام - فيما رواه البخاري: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته فالإمام الذي على الناس راع، وهو مسؤول عن رعيته، والرجل راع على أهل بيته، وهو مسؤول عن رعيته».

ومنها ما جاء في الأمر بملازمة الإمام وعدم الخروج عليه:

كحديث: «تلتزم جماعة المسلمين وإمامهم».

كحديث «مَنْ أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد يردد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقتلوه».

وحديث: «إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما».

وحديث: «مَنْ بايع إماماً فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه فليطعه إن استطاع، فإن جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الآخر».

ومنها ما جاء في مساق الإخبار عن وجود الخلفاء، وقرن بذلك الإخبار الأمر بالوفاء ببيعة الأول كحديث: «كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء كلما هلك نبي

خلفه نبي، وإنه لا نبي بعدي، وستكون خلفاء فتكثر»، قالوا: فما تأمرنا؟ قال: «فوا ببيعة الأول فالأول» (مسلم ج ٦ ص ١٧).



بل إن الأستاذ محمد الخضر حسين يلفت النظر إلى ما تضمنته السنة النبوية من نصوص واضحة الدلالة على طاعة الإمام الذي لا بد أن يكون موجوداً بالطبع، وما تضمنته هذه النصوص أيضاً من حديث عن خصائص الإمامة الرشيدة فيقول:

- ومنها ما ورد مورد الإنكار والوعيد عن نكث اليد من طاعة الإمام، وأن يموت المسلم وليس في عنقه بيعة:

- كحديث: «مَنْ خَلَعَ يَدًا مِنْ طَاعَةِ لَقِيَّ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا حِجَةَ لَهُ، وَمَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ مَاتَ مَيْتَةً جَاهِلِيَّةً» (مسلم ج ٦ ص ٢٢)، وهذا الحديث وإن لم يرد فيه ذكر الإمام ولا الخليفة، فإن الأحاديث السابقة تفسره.

- ومنها ما ورد في وصف خيار الأئمة وشرارهم كحديث: «خيار أئمتكم الذين تجبونهم ويحبونكم ويصلون عليكم وتصلون عليهم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم» (مسلم ج ٦ ص ٢٤).

- ومنها ما ذكر فيه الخليفة بجانب النبي وأخبر فيه بما يكون له من بطانتي الخير والشر كحديث: «ما بعث الله من نبي ولا استخلف من خليفة إلا كانت له بطانتان، بطانة تأمره بالمعروف وتحضه عليه، وبطانة تأمره بالشر وتحضه عليه، فالمعصوم مَنْ عصم الله» (البخاري ج ٩ ص ٧٧ بولاق).

- ومنها ما جاء لبيان منزلة الإمام العادل، وفضله: كحديث: «سبعة يظلهم الله يوم لا ظل إلا ظله»، وصدورها بالإمام العادل، فقال: «إمام عادل» (الموطأ بشرح

الزرقاني ج ٤ ص ١٦٩ طبع بولاق).

• وحديث «إنما الإمام جنة يُقاتل من ورائه ويتقى به، فإن أمر بتقوى الله عز وجل وعدل كان له بذلك أجر، وإن يأمر بغيره كان عليه منه» (مسلم ج ٦ ص ١٧).

• فهذه الأحاديث الواردة في أغراض شتى، وأسانيد مختلفة، وكلها تدور حول الإمام، فتيين مسؤوليته، وتأمر بالوفاء ببيعته وإطاعته وملازمته وقتل مَنْ يحاول الخروج عليه، وتصنف الأئمة وتفرق بين خيارهم وشرارهم، هذه الأحاديث إذا وقعت في يد مجتهد يتبصر في حكمة أمرها ونهيها ووصفها لا يتردد في أن نصب الإمام أمر حتم وشرع قائم، ولا يصح أن يكون هذا الحق إلا من قبيل الواجب.



ويصل الأستاذ محمد الخضر حسين إلى اتهام الشيخ علي عبد الرازق بالجرأة على الحق بأسلوب يصفه وصفا صريحا بأنه أسلوب "قطع الطريق" فيقول:
«فقول المؤلف: إن السنة النبوية أهملت الخلافة، جراءة يلبسها مَنْ خرج ليقطع الطريق في وجه الحقائق».

«وليس في الشريعة ما يمنع الخليفة أن يفوض جانباً من شؤون الأمة إلى وزير ذي علم ورأي وشجاعة وعدل، فيمنحه ما كان له من تدبير وتنفيذ، قال الماوردي في الأحكام السلطانية (ص ١٨ مطبعة السعادة سنة ١٣٢٧ هـ) عند البحث عن وزارة التفويض: «هي أن يستوزر الإمام مَنْ يفوض إليه تدبير الأمور برأيه، وإمضائها على اجتهاده، وليس يمتنع جواز هذه الوزارة، قال الله تعالى حكاية عن نبيه موسى عليه السلام: ﴿وَأَجْعَلْ لِي وَزِيْرًا مِّنْ أَهْلِى﴾ ﴿١٨﴾ هَرُونَ أَخِي ﴿٢٠﴾ [طه]، فإذا جاز

ذلك في النبوة كان الإمامة أجوز، ولأن ما وكل إلى الإمام من تدبير الأمة لا يقدر على مباشرة جميعه إلا باستنابة، ونيابة الوزير المشارك له في التدبير أصح في تنفيذ الأمور من تفرده بها، ثم ذكر لهذه الوزارة شرطين: أحدهما يختص بالوزير، وهو مطالعة الإمام بما أمضاه من تدبير، وأنفذه من ولاية وتقليد، والثاني يختص بالإمام، وهو أن يتصفح أفعال الوزير وتدبيره الأمور ليقر منها ما وافق الصواب، ويستدرك ما خالفه».

«ولأهل الحل والعقد أن يطالبوا الخليفة بهذه الاستنابة متى رأوا المصلحة قاضية بها، ولا فرق بين أن يكون المستناب واحداً أو متعدداً».

«فشكل بعض الحكومات القائمة على خليفة ووزراء ومجلس نيابي يجري انتخابه تحت ظلال الحرية التامة، لا يخالف الشكل الملائم للخلافة الحقيقية بحال، وقد كان السلطان سليمان ابن السلطان سليم في أوائل المائة العاشرة قد رتب قانوناً «استعان فيه بالعلماء العاملين، وعقلاء رجال دولته، وجعل مداره على إناطة تدبير الملك بعهدة العلماء والوزراء وتمكينهم من تعقب الأمراء والسلاطين إن حادوا، وذلك أن مُلك الإسلام مؤسس على الشرع الذي من أصوله وجوب المشورة، وتغيير المنكر، والعلماء أعرف بالنيابة، ومقتضيات الأحوال، فإذا اطلع العلماء والوزراء على شيء يخالف الشريعة والقانون الخادم لها، فعلوا ما تقتضيه الديانة من تغيير المنكر بالقول أولاً، فإن أفاد حصل المقصود، وإلا أخبروا أعيان الجند بأن وعظهم لم يدفع، وبين في القانون المذكور ما يؤول إليه الأمر إذا صمم السلطان على أن ينفذ مراده، وإن خالف المصلحة، وهو أن يُجْلَع ويُولي غيره من البيت الملكي، وأخذ على ذلك العهود والمواثيق من العلماء ووزراء الدولة بمقتضى هذا القانون في الاحتساب على سيرة السلاطين كمنزلة وكلاء العامة في أوروبا».



ويتناول الشيخ محمد الخضر حسين فكرة انعدام الحاجة إلى الخلافة في إقامة شعائر الدين، وهي الفكرة التي قال بها الشيخ علي عبد الرازق، فيقول:

«قال الشيخ علي عبد الرازق: «الواقع المحسوس الذي ويده العقل، ويشهد به التاريخ قديماً وحديثاً، أن شعائر الله تعالى ومظاهر دينه الكريم لا تتوقف على ذلك النوع من الحكومة الذي يسميه الفقهاء خلافة، ولا على أولئك الذين يلقبهم الناس خلفاء».

«والواقع أيضاً أن صلاح المسلمين في دنياهم لا يتوقف على شيء من ذلك، فليس بنا من حاجة إلى تلك الخلافة لأمر ديننا، ولا لأمر دنيانا، ولو شئنا لقلنا أكثر من ذلك، فإننا كانت الخلافة - ولم تنزل - نكبة على الإسلام وعلى المسلمين، وينبوع شر وفساد».

قال الشيخ علي عبد الرازق:

«منذ منتصف القرن الثالث الهجري أخذت الخلافة الإسلامية تنقص من أطرافها حتى لم تعد تتجاوز ما بين لابتي دائرة ضيقة حول بغداد، ومن بعد أن حكي كيف صار أكثر ممالكها إلى ملوك الطوائف قال (الضمير يعود على الشيخ علي عبد الرازق): «حصل ذلك فما كان الدين أيامئذ في بغداد مقر الخلافة خيراً منه في غيرها من البلاد التي انسلخت عن الخلافة، ولا كانت شعائره أظهر، ولا كان شأنه أكبر، ولا كانت الدنيا في بغداد أحسن، ولا شأن الرعية أصلح».

وقد عقب الشيخ محمد الخضر حسين على هذا بقوله:

«ما كان للمؤلف أن يتنازل (المقصود ما نعبّر عنه الآن بلفظ: ينزل أو يهبط) إلى هذا الدرك الأسفل من المغالطة، إذ لم يدّع أحد قط أن صلاح شأن الرعية، وصيانة شعائر الدين مربوطان باسم الخلافة، وأن لقب الخليفة كالرعية النافعة يذهب به كل بأس، أو الدعوة المستجابة ينزل عندها كل خير، والذي نعلمه ويعلمه أشباه العامة من المسلمين أن الخلافة لا تترك آثارها، وتمنحك ثمارها من منعة وعزة وعدالة إلا إذا سارت على سنّة العزم في الأمور، والحكمة في السياسة».



يتناول الشيخ محمد الخضر حسين بعض المبالغات البيانية والإنشائية التي اعتمد عليها الشيخ علي عبد الرازق في إقامة دعواه، وإثبات نظريته، ومن ذلك لجوئه إلى نفي وجود نصوص قرآنية خاصة بالموضوع الذي يعالجه:

«قال المؤلف (علي عبد الرازق): «إنه لعجب عجيب أن تأخذ بيدك كتاب الله الكريم وتراجع النظر فيما بين فاتحته وسورة الناس، فترى فيه تصريف كل مثل، وتفصيل كل شيء من أمر هذا الدين ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]، ثم لا نجد فيه ذكرا لتلك الإمامة العامة أو الخلافة، إن في ذلك لمجال للمقال».

ويرد الأستاذ محمد الخضر حسين على هذا بقوله:

«في القرآن بيان كل شيء من أمور الدين، وأحكام الوقائع، وليس معنى هذا التبيان أنه يذكر أحكام الأشياء على وجه التفصيل، حتى إذا رجعنا إليه في قضية ولم نجد لها حكما مفصلا، خالطت قلوبنا الريبة من حكمها الذي دلت عليه السنّة، أو

انعقد عليه إجماع أهل العلم، أو شهدت به القواعد المسلمة».

«وإنما معنى تبيانه لكل شيء أنه أتى بكليات عامة، وهي معظم ما نزل به، وفصل بعض أحكام، وأحال كثيراً من آياته على بيان السنّة النبوية، ثم إن الكتاب والسنّة أرشداً إلى أصول أخرى كالإجماع والقياس وغيرهما من القواعد المستفادة من استقراء جزئيات كثيرة كقاعدة «المصالح المرسلّة» وقاعدة «سد الذرائع»،

«قال أبو إسحاق الشاطبي في كتاب الموافقات: «تعريف القرآن بالأحكام الشرعية أكثره كليلاً جزئياً (ج ٣ ص ١٩٤ الطبعة التونسية)»

«فإذا نظرنا إلى رجوع الشريعة إلى كلياتها المعنوية، وجدناها قد تضمنها القرآن على الكمال، وهي الضروريات والحاجيات والتحسينات ومكمل كل واحد منها، وهذا كله ظاهر أيضاً، فالخارج من الأدلة عن الكتاب هو السنّة والإجماع والقياس، وجميع ذلك إنما نشأ عن القرآن (الموافقات ج ٣ ص ١٩٥)».

«فإن لم ينص القرآن على حكم الخلافة فإن في أيدينا من طرق تبيانه السنّة والإجماع والقياس والقواعد التي لا يأتيها الريب من بين يديها ولا من خلفها».



ويحرص الخضر حسين على تحقيق موقف الشيخ علي عبد الرازق من الإجماع، وهو موقف يكاد يكون مريباً، وبخاصة إذا صدر عن عالم من علماء الأزهر الذين مروا في دراساتها بمعناه ومدلوله في كل جزئية من جزئيات دراساتهم :

«قال الشيخ علي عبد الرازق: «ولا نقول مع القائل: من ادعى الإجماع فهو كاذب، وكتب في أسفل الصفحة عازياً هذه المقالة إلى الإمام أحمد بما نصه «روي ذلك عن الإمام أحمد بن حنبل. راجع تاريخ التشريع الإسلامي لمؤلفه محمد الخضري»».

ويرد الشيخ محمد الخضر حسين على هذا الزعم بقوله:

«انتزع المؤلف (أي علي عبد الرازق) هذه الكلمة المروية عن الإمام أحمد من تاريخ التشريع الإسلامي للشيخ محمد الخضري وأطلقها في طليعة الباب لثبوت في نفوس القارئ شكاً، وتجعلهم على ريبة من حجية الإجماع. أطلق هذه الكلمة كأنه يجهل موردها، ويجهل أن الإمام أحمد لا يعني بها الإجماع المعروف في الأصول، وإنما يعني بها الرد على بعض الفقهاء الذين ينظرون إلى الواقعة (أي إلى واقعة من الوقائع) حتى إذا لم يطلعوا على خلاف في حكمها سموه إجماعاً. قال ابن القيم في كتاب «إعلام الموقعين» (ج ١ ص ٣٢): «ولا يقدم - يعني الإمام أحمد - عدم علمه بالمخالف الذي يسميه كثير من الناس إجماعاً ويقدمونه على الحديث الصحيح، وقد كذب أحمد من ادعى هذا الإجماع، وكذلك الشافعي أيضاً نص في رسالته الجديدة على أن ما لا يُعلم فيه بخلاف لا يقال له إجماع، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعت أبي يقول: ما يدعي فيه الرجل الإجماع فهو كذب، من ادعى الإجماع فهو كاذب، لعل الناس اختلفوا، ولكنه يقول: لا نعلم الناس اختلفوا أو لم يبلغني ذلك، هذه لفظة، فهذا هو الذي أنكره الإمام أحمد والشافعي من دعوة الإجماع لا ما يظنه بعض الناس أنه استبعاد لوجوده».

«فالإمام أحمد بن حنبل إنما ينكر علي الفقيه أن يسمي عدم علمه بالخلاف إجماعاً، وعلى مثل هذا جرى ابن حزم في كتاب «الأحكام» فقال: «تحكم بعضهم فقال: إن قال: عالم لا أعلم هنا خلافاً فهو إجماع، وإن قال ذلك غير عالم فليس إجماعاً، وهذا قول في غاية الفساد ولا يكون إجماعاً».



ويتناول الشيخ محمد الخضر حسين بالنقد ما ذهب إليه الأستاذ علي عبد الرازق من ضعف حظ علم السياسة عند المسلمين، ويدلل بكثير من البراهين البليوجرافية على مدى الخطأ في مثل هذا الرأي الذي يستسهله كثيرون:

«يقول الشيخ علي عبد الرازق: «من الملاحظ البين في تاريخ الحركة العلمية عند المسلمين أن حظ العلوم السياسية فيهم كان بالنسبة لغيرها من العلوم الأخرى أسوأ حظاً، وأن وجودها بينهم كان أضعف وجوداً، فلسنا نعرف لهم مؤلفاً في السياسة، ولا مترجماً، ولا نعرف لهم بحثاً في شيء من أنظمة الحكم، ولا أصول السياسة، اللهم إلا قليل لا يقام له وزن إزاء حركتهم العلمية في غير السياسة من الفنون».

ويرد الأستاذ محمد الخضر حسين على هذا القول المرسل بقوله:

«ظل المؤلف مستهترا بشهوة فصل الإسلام عن وظيفة إصلاح السياسة، فرأى أن المقدمات المساعدة له على هذا الغرض محتالة نفس القارئ، وأخذها إلى الاعتقاد بأن زعماء الإسلام أو علماءه أهملوا النظر في أنظمة الحكم، وأصول السياسة».

«(والواقع) أن حظ المسلمين من علم السياسة لم يكن أسوأ حظاً، ولا وجودها بينهم كان أضعف وجوداً، وعرفنا لهم في السياسة مؤلفات شتى:

• «(فقد) اطلعوا على كتاب السياسة لأفلاطون، الذي عربه حنين بن إسحاق وترجم بعض فصوله أيضاً أحمد بن يوسف الكاتب المتوفى سنة ٣٤٠ هـ (وفي الهامش يشير الخضر إلى أن هذا الكتاب قد نشره بالطباعة جميل بك العظم في السنة الماضية)».

• «وكتاب السياسة تأليف قسطا بن لوقا البعلبكي».

- «وكتاب المتوج في العدل والسياسة للصابي».
- وأشار ابن خلدون في مقدمته (ص ٣٣ طبعة بولاق سنة ١٢٨٤) إلى أن كتاب أرسطو في السياسة كان متداولاً بين الناس.
- وألف الكندي في السياسة اثني عشر تأليفاً، منها رسالته الكبرى في السياسة.
- وألف أحمد بن الطيب أحد المتتمين إلى الكندي كتاب السياسة الكبير، وكتاب السياسة الصغير.
- وألف أبو نصر الفارابي ثمانية مؤلفات في السياسة، منها السياسة المدنية، وهو الاقتصاد السياسي الذي يدعي أهل التمدن الحديث أنه من مخترعاتهم (تاريخ التمدن الإسلامي لجرجي زيدان ج ٣ ص ١٧٧).
- ومن مؤلفاتهم: كتاب «سياسة الملك» للماوردي.
- و«سياسة المالك في تدبير الممالك» لابن أبي الربيع، وهو جليل جداً، ولم يغادر بحثاً من أبحاث العمران والسياسة والأخلاق إلا طرقة (تاريخ آداب اللغة العربية لجرجي زيدان ج ٢ ص ٣٣٢).
- «وكتاب سراج الملوك لأبي بكر الطرطوشي».
- «وكتاب نهج السلوك في سياسة الملوك للشيخ عبد الرحمن بن عبد الله».
- وقوانين الدواوين في نظام حكومة مصر وقوانينها لأبي المكارم أسعد بن الخطير.
- «إلى غير ذلك من فصول ممتعة احتوى عليها كتاب المسالك لابن خردادبه، ومقدمة ابن خلدون، وعميون الأخبار لابن قتيبة، والعقد الفريد لابن عبد ربه».
- ويتصل بهذا كتب في أخلاق الملوك:
- «ككتاب أخلاق الملوك للفتح بن خاقان (المشار إليه في الفهرست لابن النديم - ترجمة الفتح بن خاقان)».

- «وكتاب التاج في أخلاق الملوك للجاحظ».
- «وكتاب أخلاق الملوك، لمحمد بن حارث التغلبي (الفهرست لابن النديم ص ١٤٨)».
- «والتاج في سيرة كسري أنوشروان، لابن المقفع (الفهرست لابن النديم ص ١١٨)».
- «وكتاب السفارة والسفراء (توجد نسخة منه في مكتبة سماحة السيد البكري وأخرى في الخزانة التيمورية)».
- «وكتاب جند الوزارة وحراسة حصن الصدارة، لحسن بن عبد الكريم البرزخي (كشف الظنون ١ : ٤٨٠ طبعة بولاق)».
- «وكتاب لطائف الأفكار وكاشف الأسرار في علم السياسة، ألفه القاضي حسين بن حسن السمرقندي للوزير إبراهيم باشا سنة ٩٣٦ في خمسة أبواب، الأول في السياسات، فهو من قبيل الموسوعات، لكنه يشتمل على ضروب من السياسة، منه نسخة في فيينا (تاريخ آداب اللغة العربية لزيدان ج ٣ ص ٣٤٠)».



وينتقل الأستاذ محمد الخضر حسين من هذه البيلوجرافيا القيمة التي قدمها على سبيل المثال، إلى جوهر التناول الفقهي الإسلامي لعلم السياسة من خلال المؤلفات الفقهية نفسها فيقول:

«هذا وقد شهد أولو العلم أن الإسلام قد رسم للسياسة خطة واسعة، وسن لها نظماً عامة، حسبما نوافيك ببيانه في الموضع اللائق به، فصرفوا أنظارهم في دراسة تلك الخطة، والتفقه في هاتيك النظم حيث كانت سياستهم العملية موصولة بها،

وقائمة على أسسها».

«ومن المؤلفات على هذا النمط:

- «كتاب غياث الأمم، لإمام الحرمين».
- «وكتاب الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، لابن القيم».
- «وكتاب السياسة الشرعية لإصلاح الراعي والرعية، لابن تيمية».
- «وكتاب الأحكام السلطانية، للماوردي».
- «وكتاب الأحكام السلطانية، للقاضي أبي يعلى (توجد نسخة منه في المكتبة الظاهرية بدمشق)».
- «وكتاب إكليل الكرامة، لصديق حسن خان».
- «ورسالة السياسة الشرعية، لإبراهيم بخشي زادة (توجد في برلين: تاريخ آداب اللغة العربية ج ٣ ص ٣٤٠)».



ويلخص الأستاذ محمد الخضر حسين جوهر المنهج الذي اعتمده العلماء المسلمون في مقارباتهم لقضايا الفكر السياسي معتمدين على أصول الشريعة نفسها فيقول:

«أثر المسلمون أن ينظروا إلى السياسة بمرآة الشريعة، فترى كثيراً من رجال الدولة إذا حركوا أعلامهم في تحرير سياسي نفخوا فيه روحاً من حكمة الشريعة، وكسوه حلة من حلل آدابها الوضاعة، وانظر الكتاب (الذي أوردته مقدمة ابن خلدون ص ٢٥٤) والذي أرسله طاهر بن الحسين إلى ابنه عبد الله بن طاهر - لما

ولاه المأمون الرقة ومصر وما بينهما - نجده يقول فيه:

«واسلك بمن تسوسه وترعاه نهج الدين وطريقه الأهدى، وأقم حدود الله في أصحاب الجرائم على قدر منازلهم وما استحقوه، ولا تعطل ذلك ولا تتهاون به، ولا تؤخر عقوبة أهل العقوبة، فإن في تفريطك في ذلك ما يفسد عليك حسن ظنك، واعتزم في ذلك بالسنن المعروفة».

ثم قال (الضمير يعود على طاهر بن الحسين في رسالة إلى ابنه عبد الله بن طاهر):

«واقبل الحسنة وادفع بها، واغمض عن عيب كل ذي عيب من رعيتك، واشدد لسانك عن قول الزور والكذب، أبغض أهل النميمة فإن أول فساد أمورك في عاجلها وأجلها تقريب الكذوب، والجرأة على الكذب، وإن النميمة لا يسلم صاحبها، وقابلها لا يسلم له صاحب، ولا يستقيم له أمر».

«وكذلك يقول لسان الدين بن الخطيب في رسالة له في السياسة (نفع الطيب ج ٤ ص ١٤٨ المطبعة الأزهرية):

«رعيتك ودائع الله تعالى عندك، ومرآة العدل الذي عليه جبلك، ولا تصل إلى ضبطهم إلا بإعانة الله تعالى التي وهب لك، وأفضل ما استدعيت به عونهم منهم، وكفايته التي تكفيهم تقويم نفسك عند قصد تقويمهم، ورضاك بالسهر لتقويمهم (المقصود إتاحة النوم الآمن لهم، ومن الطريف أننا نستخدم اللفظ الآن في الطب للدلالة على بدء التخدير، وفي الشؤون العامة للدلالة على معنى الخداع)، وحراسة كلبهم ورضيعهم، والترفع عن تضييعهم، وأخذ كل طبقة بما لها وما عليها أخذاً يحوط ما لها، ويحفظ عليها كما لها.. إلخ».

«ويجري على هذا المثال رسالة الحسن بن أبي الحسن البصري لعمر بن عبد العزيز

في صفة الإمام العادل، ومما يقول فيها: «واعلم يا أمير المؤمنين أن الله أنزل الحدود ليزجر بها عن الخبائث والفواحش، فكيف إذا أتاهَا مَنْ يُلِيها، وأن الله أنزل القصاص حياة لعباده، فكيف إذا قتلهم مَنْ يقتص لهم (العقد الفريد ج ١ ص ٤)».

«وكتب إليه في رسالة أخرى (سيرة عمر بن عبد العزيز ص ١٢٤): «... فكن للمثل من المسلمين أخاً، وللكبير ابناً، وللصغير أباً، وعاقب كل واحد منهم بذنبه على قدر جسمه، ولا تضربن لغضبك سوطاً واحداً فتدخل النار.»

«فالحق أن حظ المسلمين في السياسة لم يكن منقوصاً، وأن منزلتهم فيها كانت فوق المنزلة التي قعد بهم المؤلف عندها، وبالع في استصغار شأنها».



ويعود الأستاذ محمد الخضر حسين إلى التأكيد على ما احتوته رؤيته السابقة من أفكار بأدلة وألفاظ أكثر بياناً ويقول:

«ومَنْ نظر في تاريخ عظماء الإسلام ببصيرة ولم يفتتن بزخرف المدنية الغربية رأى في سيرتهم العملية وما يلفظون به من نوابغ الكلم ما يشهد له بأنهم أدركوا في فن السياسة شأواً بعيداً، ولم يكن حظهم منها أقل من حظ دارسي كتابي الجمهورية والسياسة».

«ولا أسرد في هذا المقام شيئاً من الآيات والأحاديث التي تُعد في مبادئ السياسة المثلي، فإنها مقروءة بكل لسان، ومشهود لها بالحكمة من كل ذي عقل، وإنما أسوق من أثر أولئك العظماء كلمات أضربها كالمثل ليتبين القارئ ماذا نريد من تلك الكلم النوابغ، وليعرف أن رجالاً في الإسلام أحرزوا في السياسة القدر المعلى، ورموا عن

قوس لم تكن من صنع أفلاطون ولا أرسطو، فأبعدوا المرمي، وأصابوا الغاية».

«أريد من تلك الكلم النوابغ أمثال:

• «قول عمر بن الخطاب - لما قيل له: إنك تستعين بالرجل الفاجر - «إني لأستعين بالرجل لقوته ثم أكون على قفانه» (القفان: الأثر أي أكون على تتبع أمره فكفايته تنفعني، ومراقبتي له تمنعه من الخيانة (نهاية ابن الأثير في مادة قفن)».

• «وقول أبي سفيان لعثمان ؓ حين همّ أن يرد إليه مالا صادره عمر ابن الخطاب ووضعه في بيت المال «لا ترد على من قبلك فيرد عليك من بعدك».

• «وقول عمر بن عبد العزيز حين قال له ابنه عبد الملك: مالك لا تنفذ الأمور: «لا تعجل يا بني إني أخاف أن أحمل الحق على الناس جملة فيتركوه جملة وتكون فتنة».

• «وقول معاوية بين أبي سفيان «لا أضع سيفي حيث يكفيني سوطي، ولا أضع سوطي حيث يكفيني لساني، ولو أن بيني وبين الناس شعرة ما انقطعت»، قيل وكيف ذلك؟ قال: «كنت إذا مدوها خليتها، وإذا خلوها مددتها».

• «وقوله: «إني لا أحول بين الناس وبين ألسنتهم ما لم يحولوا بيننا وبين سلطاننا».

• «وقوله: «والله لا أحمل السيف على من لا سيف له، وإن لم يكن منكم إلا ما يستشفي به القائل بلسانه فقد جعلت له ذلك دبر أذني وتحت قدمي».

• «وقول المهلب للحجاج حين كتب إليه يستعجله في حرب الأزارقة: «إن من البلاء أن يكون الرأي لمن يملكه دون من يبصره».

ثم يبيّن الأستاذ محمد الخضر حسين على هذا كله تقريراً في غاية الأهمية ينبه به إلى المكانة العالية التي احتلتها فكرة الخلافة ونظرية السياسة في الفكر الإسلامي فيقول:

«هذا نموذج من كلماتهم السياسية المقولة على البدهة، ولو أخذنا نملي عليك من أنبائها لأخرجنا بها كتاباً قيماً، ولو تناولها ذو فكر خصب، وقلم مثمر لأنشأ من أصولها فروعاً، وأجرى من منابعها أنهاراً، وقد كان القوم يقومون على هذه الأصول ويجمعون إليها علم التاريخ الذي هو الركن الأعظم لإجادة النظر في السياسة، ولهذا المعنى كانوا يتحرون في تقليد المناصب مَنْ له خبرة واسعة بأنباء الأمم وأيامها الخالية. أرسل عمر بن هبيرة إلى إياس بن معاوية، وسأله أسئلة أجابه عنها ثم قال له: تعرف من أيام العرب شيئاً؟ قال: نعم، قال: فهل تعرف من أنباء العجم شيئاً؟ قال: أنا بها أعلم، قال: إني أريد أن أستعين بك، ثم قال له: قم قد وليتك (عيون الأخبار ج ١ ص ١٨ طبعة دار الكتب المصرية)».

ومن الطريف أن الأستاذ محمد الخضر حسين يختم أدلته في هذا المقام بكلمة جميلة يقول فيها:

«وصفوة القول أن المسلمين اطلعوا على سياسة أفلاطون، وسياسة أرسطو وألفوا في السياسة المدنية، والسياسة الشرعية فملكوا من السياسة النظرية كنزاً قيماً، ولولا أنهم كانوا ينفقون من هذا الكنز القيم لما ارتفعت سياستهم العملية على سياسة تلاميذ أفلاطون وأرسطو درجات».

ثم يتناول الأستاذ محمد الخضر حسين بالتمحيص والنقد بعض الأمثلة الشاذة التي حرص الأستاذ علي عبد الرازق على أن يؤيد بها دعواه التي ذهب إليها فيقول: «قال الشيخ علي عبد الرازق: «وما كان لأمر المؤمنين محمد الخامس سلطان تركيا أن يسكن اليوم «يلدز» لولا تلك الجيوش التي تحرس قصره، وكتب معلقاً على هذا في أسفل الصحيفة ما نصه: «كتبنا ذلك يوم كانت الخلافة في تركيا، وكان الخليفة محمد الخامس».

ويرد الشيخ محمد الخضر حسين على هذا المثل مستنداً إلى ما استنتجه من تناقض وقع فيه الشيخ علي عبد الرازق فيقول:

«لعل المؤلف كتب هذا الباب (الثالث) الذي هو في الخلافة من الوجهة الاجتماعية قبل أن يؤلف الباب (الأول) الذي هو في تعريف الخلافة، والباب (الثاني) الذي هو في حكم الخلافة، فإنه ذكر في صفحة ١١ من الباب الأول رسالة الخلافة التي نظرتها حكومة المجلس الكبير الوطني بأنقرة، وهي بالطبيعة متأخرة عن وفاة محمد الخامس، ونقل في ص ١٦ عن كتاب الخلافة أو الإمامة للأستاذ السيد محمد رشيد رضا، وهذا الكتاب أيضاً لم يظهر، بل لم يؤلف إلا بعد حركة أنقرة التي ابتدأت بعد وفاة محمد الخامس، وأعجب من هذا أن المؤلف ذكر في أول سطر من هذه الصحيفة التي تحدث فيها عن محمد الخامس كتاب الخلافة أو الإمامة للسيد رشيد، فلعله أيضاً ألف شطر الصحيفة الأسفل قبل أن يؤلف شطرها الأعلى».

وقد أردف الأستاذ محمد الخضر حسين هذا النصح بقوله:

«أتينا بهذه الكلمة وإن لم يكن لها مساس بالموضوع العلمي، خدمة للتاريخ حتى

لا يتوهم القارئ أن محمدا الخامس توفي بعد انعقاد المجلس الكبير بأنقرة».

ومن الإنصاف أن نشير إلى أن الأستاذ محمد الخضر حسين قد تعفف عن أن يهاجم الشيخ علي عبد الرازق بما يمكن لأي كاتب في عصرنا أن يهاجم به مَنْ يقع في مثل هذا الخطأ الجالب للسخرية وللاتهام السهل والمثبت، بتوجيه الكتابة على نحو سياسي بحت.



ويتناول الأستاذ محمد الخضر حسين فكرة استناد الخلافة إلى القوة التي حاول على عبد الرازق أن يمررها بدهاء، فإذا الأستاذ الخضر يفندها، وذلك حيث يقول: «قال الشيخ علي عبد الرازق: «إنما الذي يعيننا في هذا المقام هو أن تقرر لك أن ارتكاز الخلافة على القوة حقيقة واقعة، لا ريب فيها، وسيان بعد ذلك أن يكون هذا الواقع المحسوس جارياً على نواميس العقل أم لا، وموافقاً لأحكام الدين أم لا».

وهنا يعلق الشيخ محمد الخضر حسين على هذا بقوله:

«ملاً المؤلف آذاننا بكلام يدور على أن الخلافة والملك لم يرتكزا إلا على القوة والرهبة، ثم انقلب إلى حرفة التشكيك الذي آلى على نفسه ألا يخرج بنا من بحث حتى يحاول أن يفتننا به مرة أو مرتين».

«ونحن نلفت النظر عن الرأي المطوي في صدر المؤلف، ونلقي الكلمة الفاصلة فنقول: إن ارتكاز البيعة على القوة والسلطان دون أن يكون لأهل الحل والعقد فيها اختيار، غير جارٍ على نواميس العقل، ولا موافق لما أرشد إليه الدين، وكذلك الدين

والعقل السليم لا يختلفان في حكم».

«أما استناد الخلافة بقوة الجند والسلاح بعد قيامها على قاعدة اختيار الأمة فأمر ينطبق على قوانين العقل بغير تردد، وحق تهدي إليه الشريعة... فإن القصد من إقامة السلطان كف الأيدي العادية على الحقوق فوجب إعداد القوة من جند وسلاح لمكافحة الأعداء والبغاة، وحماية حرم الشريعة من أن تعبت بها يد أئمة، أو نفس ماردة».

«وعلى الأمة اليقظة أن تتخذ من التدابير ما يمكنها من مشاركة الخليفة في تصريف هذه القوة المسلحة حتى إذا خاب ظنها فيها وأخذ الاستبداد بالإثم، وجدت الطريق إلى اتقاء بأسه وكيف يده أمراً ميسوراً».



ويعود الشيخ محمد الخضر حسين إلى استنتاجات الشيخ علي عبد الرازق فيما يتعلق بعلوم ومباحث السياسة ومكانتها في التراث الإسلامي ليدحض ما ذهب إليه الأستاذ علي فيقول:

«قال الشيخ علي عبد الرازق: «ذلك تأويل ما يلاحظ من قصور النهضة الإسلامية في فروع السياسة، وخلو حركة المسلمين العلمية من مباحثها».

ويرد الشيخ محمد الخضر حسين على هذا بقوله:

«قد أرى أنك أن ملوك الإسلام كانوا يساعدون على توسيع دائرة المعارف، ويقبلون ما تنتجه العقول السليمة باحتفاء وترحاب، وقد كانت الكتب السياسية تؤلف بمرأى منهم ومسمع، وكثير منها يُؤلف من أجل صاحب الدولة أو وزيره:

• «كتاب نهج السلوك في سياسة الملوك، ألفه الشيخ عبد الرحمن بن عبد الله

لصلاح الدين الأيوبي».

• «كتاب لطائف الأفكار وكاشف الأسرار في علم السياسة، ألفه القاضي حسين السمرقندي للوزير إبراهيم باشا».

• «وبعض هذه الكتب يقدمه مؤلفه بنفسه إلى الملك، كما قدم ابن خلدون نسخة من مقدمة تاريخه إلى صاحب تونس أبي العباس الحفصي، ثم إلى السلطان برقوق صاحب مصر».

• بل كان من رجال الدولة مَنْ يؤلف في السياسة:

• «ألف القاسم أبو دلف أحد قواد المأمون ثم المعتصم كتاب سياسة الملوك (ترجمته في ابن خلكان)».

• «وَأَلَّفَ عبيد الله بن عبد الله بن طاهر ولي الشرطة ببغداد، رسالة في السياسة الملوكية (فهرست ابن النديم ص ١١٧)».

.....

«ضغط بعض ملوك الإسلام على الفلسفة كما قصصنا عن المتوكل العباسي، والمنصور بن أبي عامر لاعتقاد ضررها، أو تقريباً من قلوب العامة، ولا نكاد نعلم أن أحداً منهم اضطهد علم السياسة إلا ما كان من السلطان عبد الحميد الذي انتهى به الاستبداد والضغط على حرية الفكر إلى غاية لم يسبق لها نظير، ومن ذلك الاستبداد المتناهي تعلم عبد الرحمن الكواكبي كيف يؤلف كتاب «طبائع الاستبداد» و«جمعية أم القرى».



وقد التفت الأستاذ محمد الخضر حسين إلى كشف النقاب عن القياس الخاطيء الذي لجأ إليه الأستاذ علي عبد الرازق في قياس القضاء النبوي على ما وجد قبل البعثة المحمدية من قضاء العصر الجاهلي، وهو معنى اتكأ عليه الأستاذ علي عبد الرازق في تصويره لانعدام فكرة الدولة في الإسلام بناء على أن الفصل في النزاعات قد سارت الأمور عليه من قبل، وبالتالي فإنه يمكن أن يسير على نحو ما كانت الأمور تسير من قبل، وفي هذا الصدد نطالع رأي الشيخ الخضر حسين حيث يقول:

«يقول المؤلف (أي الشيخ علي عبد الرازق): «لاشك أن القضاء بمعنى الحكم في المنازعات وفضها، كان موجوداً في زمن النبي ﷺ، كما كان موجوداً عند العرب وغيرهم قبل أن يجيء الإسلام».

ويعقب الشيخ محمد الخضر حسين معترضاً على فكرة القياس التي حاول الشيخ علي عبد الرازق تمريرها في هذه الفقرة، بينما أن قضاء النبي ﷺ كان بأمر سماوي، وكان بناء على نصوص سماوية، ولم يكن الأمر كذلك في القضاء الموجود قبل بعثة النبي عليه الصلاة والسلام، وهو يقول في هذا المعنى:

«لا يرتاب مسلم في أن الرسول ﷺ لم يتول فصل القضايا بين الناس من تلقاء نفسه، وإنما هو منصب استمده بوحى سماوي، قال تعالى: ﴿وَأَن أَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَأَحْذَرَهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [المائدة: ٤٩]، فناط بعهدته فصل القضايا ثم وضع في أعناق الأمة فريضة التسليم لقضائه فقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَيْكَ لَآيُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ

حَرَجًا مِمَّا فَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا سَلِيمًا ﴿٣٥﴾ [النساء].

«فيمتاز قضاء النبي ﷺ عن القضاء الذي وجد عند العرب قبل الإسلام، بأن ولايته قامت على وحي يُوحى، وأن التسليم له والاعتقاد بحكمته من شرائط الإيمان بالله».



وبيني الأستاذ محمد الخضر حسين على ما أثبتته في الفقرة السابقة تفريجه بين المحكمة الجاهلية بعيوبها والقضاء النبوي بعدله ويقول:

«فما ينبغي للمؤلف (أي الشيخ علي عبد الرازق) أن يقيس محكمة إلهية بمحكمة جاهلية، ويوحى إلى مَنْ يشاكره في ذوقه أن كليهما جار على غير نظام، فإن وصفه الحال القضاء النبوي بالغموض والإبهام، ثم قوله: «إن كان له نظام» لا معنى له سوي إنكار أن يكون تلك المحكمة العادلة نظام، ولقد كان هذا الإنكار أقرب إلى الصراحة من معاني أخرى لا تكشف قناعها إلا حين تلتقي بمن مارس لغة المرتابين، وتفقه في لحن خطابها».



ويتقل الأستاذ الخضر حسين ليطالع ما عبرت عنه نصوص الأستاذ علي عبد الرازق صراحة من التشكيك في إمكان استنباط أصول لقضاء النبي عليه الصلاة والسلام وهو يقول في ذلك المعنى:

«وفي التاريخ الصحيح شيء من قضائه عليه السلام فيما كان يرفع إليه، ولكننا إذا

أردنا أن نستنبط شيئاً من نظامه في القضاء نجد أن استنباط شيء من ذلك غير يسير، بل غير ممكن، لأن الذي نُقل إلينا من أحاديث القضاء النبوي لا يبلغ أن يعطيك صورة بينة لذلك القضاء، ولا لما كان له من نظام، إن كان له نظام».

وقد رد الأستاذ محمد الخضر حسين على هذا بقوله:

«الأدلة السمعية وما يتفرع عنها من نحو القياس والقواعد، بالغة حد الكفاية في إقامة محاكم تسير على قانون العدل، وتزن الحقوق بالقسطاس المستقيم، فإن تراءى لأحد أن الأخبار التي تقص شيئاً من القضايا التي رفعت إلى النبي ﷺ من القلة بحيث لا تعطي صورة بينة للقضاء في عهده، قلنا: التشريع كامل، وسيان بعد هذا أن تكثر الخصومات لعهد الرسالة أو نقل، تنقل إلينا وقائعها أو لا تنقل، على أن طبيعة ذلك العصر، روحها الاجتماعي يقتضي أن تكون الخصومات بين القوم ذات عدد يسير».



وقد توسع الأستاذ محمد الخضر حسين في الحديث عن ملامح القضاء النبوي من حيث حجمه، وموضوعاته فقال:

«واليك كلمة تنبئك (عن) سبب قلة ما يُرفع إلى مقام الرسالة من قضايا المتخاصمين، وتؤكد لك صحة ما نبهنا عليه من أن القضاء العملي ليس وحده المرجع لتعرف حال القضاء النبوي ومعرفة ما له من نظام إن كان له نظام».



في هذا الصدد يفرق الشيخ محمد الخضر حسين تفريقاً ذكياً وغير مسبوق بين ما نعرفه على أنه قضاء المنازعات و ما نعرفه على أنه قضاء الفتوى فيقول:

«القضايا التي ترفع إلى الحكام على نوعين:

«أحدهما: قضايا تنشأ عن تجاحد الخصمين فيدعي أحدهما ما ينكره الآخر، وهذه هي التي يُحتاج فيها إلى إقامة البيّنات، ويمتاز فيها منصب القضاء عن منصب الفتوى». «ثانيهما: قضايا يقرر فيها الخصمان الواقع لكنهما يجهلان وجه الحق، ولا يعلمان المحق من المبطل في نظر الشارع، والقاضي في هذا النوع بمنزلة المفتي، لأن الخصمين يكتفيان ببيان وجه الحق، وينصرفان عن تراض، والخصومات التي تنشب بين الجماعات المطبوعة على فضيلة الإخاء والتقوى إنما تكون من هذا النوع القائم على عدم معرفة الحق، وكذلك قضايا المسلمين لعهد النبوة فإن أغلبها من قبيل الاستفتاء، أما المشاجرات الناشئة عن التجاحد فنادرة جداً، قال الحافظ ابن تيمية: «ولو عدّ مجموع ما قضي به النبي ﷺ من هذا النوع يعني ما قام عن تجاحد - لم يبلغ عشر حكومات».

وبعد هذا التفريق الذكي الدقيق يقول الأستاذ محمد الخضر حسين:

«هذا سبب قلة ما تحمله الرواية من القضايا التي رفعت إلى رسول الله ﷺ وتجاوزت حد الاستفتاء، ويضاف إلى هذا أن أحكام الشريعة كانت تُطبق بعزم وإخلاص، وهذا يقتضي بوجه خاص أن تقل القضايا المتعلقة بالجنايات، وقلة القضايا لعهد (من العهود) لا تجعل حال القضاء مبهمة، فإن الأدلة بجملتها تعطينا صورة بينة لسنة القضاء الكافلة بإقامة العدل، وصيانة الحقوق».



ويستأنف الأستاذ الشيخ محمد الخضر حسين الحديث عن طبيعة القضاء في عهد النبوة واعتماده الجوهري على كفاية القضاة ونزاهتهم المطلقة فيقول:

«فلا بد أن يكون قضاة رسول الله ﷺ أتقى الناس قلوباً، وأعداهم في الحكومة ميزاناً، وهذا أحدهم وهو عمر بن الخطاب يقول في رسالته إلى أبي موسى الأشعري: «وأس بين الناس في مجلسك وفي وجهك وقضائك، حتى لا يطمع شريف في حيفك، ولا يياس ضعيف من عدلك».

«وأما استيفاء البحث في رسائل الحكم فترشد إليه آية: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكَ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنْ أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِمَهْلَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلٰى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ﴿٦﴾﴾ [الحجرات] وكان النبي عليه الصلاة والسلام يستفصل (يقصد الأستاذ الخضر بهذا اللفظ الجميل ما لا نستطيع التعبير عنه بلفظ واحد من قبيل يحقق أو يمحص الأقوال والأدلة، أو يتثبت منها أو يتولى التحقيق التفصيلي، وإنما هذا اللفظ الواحد الذي اهتدى إليه أستاذنا «يستفصل» يقوم بكل هذه المعاني معاً) في النوازل التي تُرفع إليه .

- كما استفصل المقر بالزنى هل وجد منه مقدماته؟ أو حقيقته؟
- فلما أجابه عن الحقيقة استفصله لعل به جنونا فيكون إقراره غير معتبر.
- أم هو عاقل، فلما وثق من عقله استفصله بأن أمر باستكناحه ليعلم هل هو سكران أم صاح،
- فلما علم أنه صاح استفصله هل أحسن أم لا،
- فلما علم أنه قد أحسن أقام عليه الحد».



ويقدم أستاذنا محمد الخضر حسين معلومات دقيقة عن قضاء الإسلام بطريقة ذكية وميسرة تجعلنا نفهم كثيراً مما يعرض لنا في أيامنا المعاصرة، ومن هذا حديثه عن الاستفصال والبينة.... وما إلى هذا من الإجراءات القضائية:

«والاستفصال موكول إلى اجتهاد الحاكم وذكائه "فإذا ارتاب بالشهود فرقمهم وسألهم كيف تحملوا الشهادة؟ وأين تحملوها؟ وذلك واجب عليه متى عدل عنه إثم، أو جار في الحكم، وكذلك إذا ارتاب بالدعوى سأل المدعي عن سبب الحق، وأين كان؟ ونظر في الحال هل تقتضى صحة ذلك؟ وكذلك إذا ارتاب بمن القول قوله والمدعي عليه، وجب عليه أن يستكشف ويسأل عن القرائن التي تدل على صورة الحال (ابن قيم الجوزية: الطرق الحكمية)».

«وحيث كان (يقصد الأستاذ الخضر حسين بهذا التعبير ما نعبر عنه بقولنا الآن: ولما كان) قلق الفكر مما يعوق عن استيفاء النظر في وسائل الحكم نهي النبي ﷺ عن القضاء في حال يضطرب معه الفكر، وألم بهذا (المعنى) في حديث: «لا يقضي حكم بين اثنين وهو غضبان» (البخاري ج ٩).

«وأما البينة فقد وفاها الكتاب والسنة حقها ولم يبخسها منه شيئاً، وتجدها في آية ﴿ وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ [الطلاق: ٢] ، وآية ﴿ وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِّن رِّجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن رَضَوْنَ مِنَ الشَّهَدَاءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ ﴾ [البقرة: ٢٨٢] ، وهذا إرشاد إلى الاحتياط في حفظ الحق لتكون الشهادة سنداً عند التناكر في مجلس القضاء، وتجدها في حديث: «ألك بينة»،

وحديث: «شاهدك أو يمينه»، وحديث: «البينة على المدعي، واليمين على مَنْ أنكر».

«وقد تفقه أهل العلم في معني البينة كل على حسب اجتهاده، وفسرها ابن قيم الجوزية في أعلام الموقعين بأنها اسم لكل ما يبين الحق من شهود أو دلالة قال: "إن الشارع في جميع المواضع يقصد ظهور الحق بما ظهوره به من البينات التي هي أدلة عليه وشواهد به"، ثم قال: «إن الطرق التي يحكم بها الحاكم أوسع من الطرق التي أرشد الله صاحب الحق إلى أن يحفظ حقه بها».



٣٧

ثم يعمد الأستاذ محمد الخضر حسين إلى ضرب أمثلة بارزة على السمو الذي وصلت إليه الإجراءات والخطوات التشريعية في قضاء النبي ﷺ وقضاء صحابته، مقدماً المثل الواضح في ثلاثة أمور جوهرية هي معنى رضا القاضي بالشهادة، وعدم استناد القاضي إلى ما يعلم، ومعني قوة العزم .
ويفصل المعنى فيقول:

«وللحاكم النظر في قبول الشاهد ورده، منحه هذا الحق قوله تعالى: ﴿مَنْ رَضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ [البقرة: ٢٨٢] شهد عند إياس بن معاوية رجل من أصحاب الحسن فرد شهادته فبلغ الحسن وقال: قوموا بنا إليه، فجاء إلي إياس وقال: «يا لكع ترد شهادة رجل مسلم! فقال: نعم، قال الله تعالى: ﴿مَنْ رَضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ وليس هو ممن أرضى، فسكت الحسن وقال: خصم الشيخ».

«ومما يتصل ببحث الاعتماد على البينة أن القاضي لا يستند إلى ما يعلم في القضية، ومن شواهد حديث: «فأقضى له على نحو ما أسمع»، ولهذا الحكمة نص الفقهاء على أن القاضي الذي تقدم إليه بينة بخلاف ما يعلم من حال القضية ولم يجد طريقاً

واضحاً للقدح في شهادتها، تخلى عن الحكم فيها كما يتخلى عن الحكم في قضية يكون هو نفسه أحد الخصمين مدعياً أو مدعى عليه، ويصبح بين يدي مَنْ يكلف للقضاء فيها كشاهد بما يعلم دون أن يكون لمنصبه القضائي في النازلة أثر كبير أو قليل».

«وأما قوة العزم في الفصل والتنفيذ فمن شواهدنا حديث: «لو أن فاطمة بنت محمد سرت لقطع محمد يدها»، وحديث: «كان ليهودي علي ابن أبي الحدرد أربعة دراهم فاستعدي عليه رسول الله ﷺ فقال: يا محمد، إن لي على هذا أربعة دراهم وقد غلبني عليها، فقال: «أعطه حقه»، فقال: والذي بعثك بالحق ما أقدر عليه، قال: «أعطه حقه»، قال: والذي بعثك بالحق ما أقدر عليه، قال: «أعطه حقه»، وكان النبي ﷺ إذا قال: ثلاثاً لم يراجع، فخرج ابن أبي الحدرد، فباع بردة له وقضاه حقه».



ويميضي الأستاذ محمد الخضر حسين في هذا الطريق ليشير إلى المبدأ الذي أرساه القضاء الإسلامي بعدم الحكم إلا بعد الاستماع للخصمين، وإمكان اكتفاء الحاكم بترجمة (واحد) أمين، ووجود مبدأ الحبس كعقاب، وضرورة بيان موجبات الحكم، وفكرة نقض الحكم وإعادة المحاكمة، وعدم قبول الشفاعة في إسقاط الحدود:

• (ولتجدن في الكتاب والسنة بعد هذا إرشاداً إلى سنن أخرى لا يستقيم حال القضاء إلا بها، فتجد التنبيه على أن القاضي لا يفصل في القضية حتى يسمع من الخصمين، في حديث: «ولا تقض بين الخصمين حتى تسمع من الآخر».

• (ومن الفقهاء مَنْ حمل الحديث على إطلاقه، ومنهم مَنْ حمله على حالة إمكان حضور الخصمين وأجاز الحكم علي مَنْ كان في غيبة بعيدة).

• «وتجد الدليل على اكتفاء الحاكم بترجمة واحد أمين، في حديث زيد بن ثابت إذ أمره النبي ﷺ أن يتعلم كتاب اليهود قال: «حتى كتبت للنبي ﷺ كتبه وأقرأته كتبهم إذا كتبوا إليه» (صحيح البخاري: الجزء التاسع)».

• «وتجد الحبس للتهمة واردا فيما رواه أبو داود وأحمد وغيرهما من أن النبي ﷺ حبس في تهمة، فمن «أطلق كل منهم.. وقال: لا آخذه إلا بشاهدي عدل فقوله: مخالف للسيادة الشرعية» (الطرق الحكيمة)».



وهو يواصل هذا الخط الذكي المعدد لسماة قضاء النبي ﷺ فيقول:

• «وتجد الإرشاد إلى ما ينبغي للحاكم من بيان موجبات الحكم (حيثياته) ليطمئن نفس المحكوم عليه ويسلم تسليماً، تجده في سيرة النبي ﷺ فإن قضاءه في نفسه حجة، ومع هذا كان يذكر علل بعض الأحكام القضائية لطرده الشبهة، وإزاحة الحرج من قلب المقيضي عليه، كحكمه علي من عض يد آخر إهدار ثنيته لما سقطت بانتزاع العضوض يده من فيه، وقال للمحكوم عليه: «أبدع يده فيك تقضمها كما يقضم الفحل» (صحيح البخاري: الجزء التاسع)».

• «وتجد في حديث: «مَنْ أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد» ما يرشد إلى أن الحكم الذي يظهر على خلاف الأصول القاطعة يحتم نقضه ثم يستأنف النظر في القضية على طريق الاجتهاد الصحيح».

• «وتجد الإرشاد إلى أن الحاكم لا يقبل الشفاعة في إسقاط الحدود بعد أن ترفع إليه، لأن قبول الشفاعة فيها يخفف الرهبة من سطوتها، ويفتح طريقاً لسهولة ارتكاب الفواحش والموبقات حيث يعتمد المجرمون على شفاعة تنقذهم من

عقوبتها، تجذ هذا في قصة أسامة بن زيد حين تقدم إلى رسول الله شافعاً في امرأة مخزومية وقعت في سرقة، فقال له: «أتشفع في حد من حدود الله»، وخطب خطبته التي قال فيها: «لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها».



كذلك يشير الأستاذ محمد الخضر حسين إلى الوظيفة الاجتماعية والنفسية للقضاء، وعلاقة القضاء نفسه بفكرة الإصلاح بين الخصوم ونزع الاحتقان من النفوس من أجل تحقيق السلام وصلاح المجتمع وأمنه :

«يقصد الشارع إلى تنقية القلوب من دنس التقاطع والبغضاء، وفصل الخصومات فريضة محكمة، وصولاً يجر لها الباطل صعقاً، ولكنه لا ينزع الأضغان الواغرة في الصدور، فدخل في سنة القضاء دعوة الخصوم إلى الصلح حتى إذا طابت نفوسهم لذلك تبلج وجه الحق، وانقلبت العداوة إلى تألف وصفاء».

«ومن الدليل على أن الإصلاح بين الخصوم من أدب القضاء حديث كعب بن مالك وهو: «أنه تقاضى ابن حدرد كعباً ديناً كان له عليه في المسجد فارتفعت أصواتهما حتى سمعها رسول الله ﷺ وهو في بيته فخرج إليهما حتى كشف سجد حجرتة فنادي: يا كعب، قال: لبيك يا رسول الله، فأوماً إليه (أي أشار) قال: لقد فعلت يا رسول الله، قال: «قم فاقضه» (صحيح البخاري: ج ٣).

«ولذلك يقول عمر بن الخطاب ؓ: «ردوا الخصوم حتى يصطلحوا فإن فصل القضاء يحدث بين القوم الضغائن»، والمراد من ترديد الخصوم التمهّل قليلاً حيث يُرجى فصل الواقعة وطي بساطها على يد صلح وسلام».

ويحرص الأستاذ محمد الخضر حسين على الإشارة إلى شروط الإسلام فيمن يختار لتولى القضاء، والمجالات التي يمكن للمرأة أن تقضي فيها، وإمكان قيام أكثر من فرد بالاشتراك في القضاء والحكم :

«وتجدر الإرشاد إلى أن المرأة لا يليق بها أن تنتصب للقضاء بين الخصوم، لأن القضاء يُستدعى في أغلب أوقاته عزمًا وإقدامًا وجلادة، وللمرأة لين في القلب، ورقة في المزاج، وإحجام عن المواقف الخطرة، تجد ذلك في حديث : «لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة».

«ونُقل عن محمد بن جرير الطبري «إنه يميز أن تكون المرأة قاضية ولم يصح ذلك عنه، ولعله كما نُقل عن أبي حنيفة أنها تقضي فيما تشهد فيه، وليس بأن تكون قاضية على الإطلاق، ولا بأن يكتب لها منشور بأن فلانة مقدمة على الحكم إلا في الدماء والنكاح، وإنما ذلك كسبيل التحكيم أو الاستنابة في القضية الواحدة».

«وكان في حديث معاذ وأبي موسى الأشعري مستند لأهل العلم في وضع السلطة القضائية في يد شخصين أو أشخاص، قال القاضي أبو بكر بن العربي في كتاب العارضة: "إرسال معاذ إلى اليمن مع أبي موسى الأشعري، واليمن قربتان أشركهما النبي فيهما وأمرهما بأن يسرا ولا يعسرا، ويبشرا ولا ينفرا، ويتطاعا ولا يختلفا، فكان ذلك أصلاً في تولية أميرين وقاضيين مشتركين في الإمارة والأقضية، فإذا وقعت النازلة نظرا فيها، فإن اتفقا على الحكم وإلا تراجعوا لقول حتى يتفقا على الصواب، فإن اختلفا رجع الأمر إلى مَنْ فوقهما، فينظر فيه، وينفذان ما اتفقا عليه، ولولا اشتراكهما لما قال: «تطاعوا ولا تختلفا».

«واقضى أثر هذا المنهج أمير تونس زياد الله بن الأغلب فقلد أسد بن الفرات،

وأبا محرز محمد بن عبد الله الكتاني القضاء على أن يكونا شريكين في فصل النوازل، ولم يعلم قبلهما بالبلاد التونسية قاضيان في مصر واحد».

٤٢

ويشير الأستاذ محمد الخضر حسين في نهاية حديثه إلى أن هذه مجرد أمثلة اختارها للتدليل على وجود المبادئ القضائية في الإسلام على نحو جوهرى ومبكر :
«هذه أمثلة اقتبسناها من تعاليم الإسلام، ليطلع القارئ الكريم على أن مبادئه القضائية واقعة من العدل موقع الروح من الجسد، وأن القضاء في عهد رسول الله كان على سنة محكمة».

«وإذا زعم متم لإسلام أن نظماً يتطلبها العدل، أو يتوقف عليها حفظ الحق كانت مهملة في عهد النبوة، فإنه يقف له من التاريخ ثم من مقام الرسالة من يطعن في زعمه، ويقيم الحجة على ريائه».

٤٣

ويقدم الشيخ محمد الخضر حسين تفسيراً ذكياً للجوء الشيخ علي عبد الرازق إلى اتهام المخالفين بالجمود، وهو إدراكه أنهم لن يدعوا له المجال بدون تصحيح أخطائه مستندين إلى التراث الفقهي العريض الذي لا يسنده بأي حال من الأحوال، ومن ثم فإن ذكاء علي عبد الرازق قد دفعه إلى المصادرة المبكرة على الفكرة بهذا الأسلوب:

«عرف المؤلف (أي علي عبد الرازق) أنه سيتناول بحثاً لا يمشي فيه على سبيل،

ولا يتشبه فيه بأصل، وعرف أنه سيلقي من الشبه خيالات لا تسحر إلا أعين المستضعفين علما وعقيدة، وتيقن بالطبيعة أن العلماء الذين درسوا الشريعة بحق ووقفوا على مقاصدها خبرة سينكرون عليه بدعته، وينذرون الناس لكي يتقوا فنته، عرف هذا وذاك فأخذ يستعمل السلاح الذي أعده للدفاع عن رأيه المحال وهو رمي المنكرين بالجمود فقال : (أي الشيخ علي عبد الرازق):

«وأما ثانياً فلأن المغامرة في بحث هذا الموضوع قد تكون مثاراً لغارة يشب نارها الذين لا يعرفون الدين إلا صورة جامدة، ليس للعقل أن يحوم حولها، ولا للرأي أن يتناولها».

«يريد (أي الشيخ علي عبد الرازق) بهذه القذيفة إرهاب أهل العلم ليحجموا عن نقض آرائه حذراً من وصمة الجمود، وينوي مع هذا استدراج ضعفاء الأحلام إلى اعتناق مذهبه، إذ يريهم أنه مذهب الباحث بقريحة مرنة، ونظر مستقل، إلا أن أهل العلم لا يرهبون، وذوي الفطر السليمة لا يفتنون، وإن سره أن يخب في أثره قوم لا يبصرون، فإن الفرق التي لا تتقلد الإسلام دينا ليسوا بقليل».



ويرد الأستاذ محمد الخضر حسين على هذا النهج الفكري المتطلب للتقويم بقوله:

«إن في العالم الإسلامي علماء شبوا على حرية الفكر، وإطلاق العقل من وثائق التقليد الأصم، فهم لا يكرهون ذوي الألباب أن يبحثوا حتى في أصل العقائد (وجود الخالق)، وهم لا يستطيعون أن يحولوا بين المرء وما يعتقد من باطل،

وليس في أيديهم سوى مقابلة الآراء بما تستحقه من تسليم أو تفنيد».

«وهل يرجو المؤلف (أي الشيخ علي عبد الرازق) من أمثال هؤلاء أن تقع أبصارهم على كتاب ينطوي على آراء تضع مكان الإيمان حيرة، ومكان التقوى فسوقاً، ومكان إباية الضيم ذلة، ثم يمرون عليها مرور الجاهل بسوء عاقبتها» .

« فلا وربك لا يدعون وباءها يتفشى في النفوس الزاكية، والقلوب السليمة، وإن امتلأت الدنيا ألسنة تصفهم بالجمود، وتلقيهم بالحجارة أو بما هو أشد قسوة».



ويعمد الشيخ محمد الخضر حسين إلى نفي فكرة الجدة عن بحث الشيخ علي عبد الرازق فيما كان للرسول ﷺ من رئاسة سياسية، وهو يصف مثل هذا البحث بأنه مختلق لا جديد، ذلك أن الرئاسة السياسية للرسول ﷺ أمر مقرر بالكتاب والسنة على نحو ما يدلل أستاذنا الشيخ:

«يقول المؤلف (أي الشيخ علي عبد الرازق): «إن البحث في أن الرسول عليه السلام كان ملكاً أم لا؟ بحث جديد في الإسلام»

ويرد الأستاذ محمد الخضر حسين على هذا بقوله:

«وهذا لا يصح إلا إذا عني بالبحث نفي أن يكون للرسول ﷺ رئاسة سياسية، فإن البحث في ذلك على وجه الإنكار بحث مختلق في الإسلام، وأما كون الرسول ذا رئاسة سياسية فأمر تقرر بالكتاب والسنة المتواترة، وتناوله المسلمون من قبل على وجه صريح، واستقر للعلماء فيه رأي واضح».

«أما الكتاب فمن آياته الكثيرة في هذا المعنى قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا

سَلِيمًا ﴿٦٥﴾ [النساء].

«وأما السنّة فمن شواهد ما أقضيته ﷺ، وإقامته الحدود على مثل الزنى، والسرقة، وشرب الخمر، وإرساله الأمراء في طول البلاد المفتوحة وعرضها، وأما اعتقاد العلماء قاطبة، بأنه عليه السلام كان رسولاً نبياً، ومشروعاً سياسياً، فدليلة إجماعهم على الاستدلال بأقضيته وأحكامه وسائر تصرفاته العائدة إلى شؤون الدولة إلا ما كان منوطاً بعله فزالت وخلفتها فيه علة أخرى».



ويصل الأستاذ محمد الخضر حسين في نفي صواب فكرة الأستاذ علي عبد الرازق والتأكيد على وجود معنى الرئاسة السياسية للنبي ﷺ إلى أن يقول:

«فاستخفاف المؤلف (أي الشيخ علي عبد الرازق) بذهاب الباحث إلى أن النبي ﷺ لم يكن رسولاً ملكاً، وقوله: «إن ذلك ليس بدعاً في الدين، ولا شذوذاً عن مذاهب المسلمين، ما هو إلا افتئات على الإسلام».

«ومن ذهب إلى أن الرسول لم يكن مدبراً لشؤون السياسة فقد نبذ كتاب الله وراء ظهره، وشاقق الرسول، واتبع غير سبيل المؤمنين».



ويكتبه الشيخ محمد الخضر حسين إلى ضرورة نقض فكرة الأستاذ علي عبد الرازق في التفريق بين الرسالة والملك ويقول:

«ذكر المؤلف (أي الشيخ علي عبد الرازق) أن الرسالة غير الملك، ثم قال: «ولقد كان عيسى ابن مريم عليه السلام رسول الدعوة المسيحية، وزعيم المسيحيين، وكان

مع هذا يدعو إلى الإذعان لقيصر، ويؤمن بسلطانه، وهو الذي أرسل بين أتباعه تلك الكلمة البالغة: «أعطوا ما لقيصر لقيصر، وما لله لله».

«وكان يوسف بن يعقوب عليه السلام عاملاً من العمال في دولة الريان بن الوليد، فرعون موسى، ومن بعده كان عاملاً لقبوس بن مصعب».

ويرد الأستاذ الخضر حسين على هذا الاستنتاج الخاطيء بقوله:

«أتى المؤلف (أي الشيخ علي عبد الرازق) بهذه المقدمة ليضع في ذهن القارئ تمثيل رسول الإسلام بعيسي ويوسف عليهما السلام في أن كلا منهما لم يكن صاحب دولة، ولا رئيساً أعلى في السياسة، والذي يبطل هذا التمثيل أن رسول الإسلام لم يدع إلى الإذعان لقيصر، ولا كان عاملاً للمقوقس صاحب مصر، بل دعاها إلى الإيمان به والدخول تحت سلطانه، وقد شاء ربك أن يكون انقراض دولتيهما ودخول مملكتيها تحت راية الإسلام على يد أحد خلفائه الراشدين».

«لم يرض محمد بن عبد الله ﷺ أن يقيم تحت سلطان غير سلطان الله، ولم يرض لمعتقي دينه الحنيف أن يستكينوا للسلطة غير إسلامية، وفرض الهجرة والجهاد على ما نقول شهيد، وما ينبغي للمؤلف أن يحشر في غضون كتابه مثل هذه الكلمة التي تقضي حاجة في نفس المخالف المتغلب، وتبقى في النفوس أثر الاستكانة إلى يد تقبض على زمامها».

«ولقد قلنا فيما سلف: إن هذه المقالة التي يعزوها إلى المسيح عليه السلام لا تجدد في المناظرة أدناً صاغية، إذ لم نعلم السند الذي ينتهي بها إلى المسيح عليه السلام، علاوة على أن الإسلام شرع الهجرة والجهاد، وأبى لأتباعه إلا أن يلوذوا بالمنعة والعزة التي ليس بعدها مرتقى».

وينبهننا الأستاذ الشيخ محمد الخضر حسين إلى معنى العزة في عقيدة دين الإسلام فيما يتعلق بمسؤوليته تجاه معتقيه، وأنه لا يريد لهم أن يكونوا تحت حكم المخالفين لهم في العقيدة، وذلك لما تقتضيه السياسة من حكمة فيقول:

«من مقاصد الإسلام الأساسية أن تكون لأهله دولة ليس لمخالف عليها من سبيل، ولم يكن المقتضى لإقامة هذه الدولة ما يخطر على طلاب الملك من التباهي بالرياسة، والتمتع بما لاذ هذه الحياة، وإنما يقصد الإسلام من تأسيس الدولة الإسلامية أمرين:

- «أحدهما: إجراء أحكامه العادلة، ونظمه الكافلة بسعادة الحياة، إذ لا يقوم عليها بحق إلا من آمن بحكمتها، وأشرب قلبه الغيرة على تنفيذها».
- «ثانيهما: الاحتفاظ بكرامة أوليائه، وإعزاز جانبهم حتى لا يعيشوا تحت سلطة مخالف يدوس حقوقهم، ويرفع أبناء قومه أو ملته عليهم درجات».

ويتنقل الأستاذ محمد الخضر حسين إلى الحديث عن إدارة الرسول ﷺ للشؤون المالية والإدارية في دولة الإسلام، فيجاءر بما كان للرسول ﷺ من سلطة واضحة، وتدبير ذكي في هذه الأمور، وأن هذا الذي كان الرسول يقوم به لم يكن، بالطبع، إلا أداء لما فرضه الله سبحانه وتعالى عليه:

«أتى المؤلف بمثل آخر من أمثلة الشؤون الملكية، وهو ما كان في زمن النبي ﷺ من العمل المتعلق بالشؤون المالية من حيث جمع المال وتوزيعه بين مصارفه، ثم قال:

«ولاشك أن تدبير المال عمل ملكي، بل هو أهم مقومات الحكومات على أنه خارج عن وظيفة الرسالة من حيث هي، وبعيد عن عمل الرسل باعتبارهم رسلاً فحسب».

ويعلق الأستاذ محمد الخضر حسين على هذا الطرح الذي قدمه الأستاذ علي عبد الرازق بقوله:

«الذي يعرفه رجال العلم أن تحديد وظيفة الرسول يرجع إلى إرادة المرسل، فهو الذي يحدد له العمل الذي يقوم به ويبلغه عنه، ومعرفة أن هذا العمل داخل في وظيفة الرسول إنما تُتلقى من الأدلة السمعية التي يصدق بها المؤمنون برسالته».

«... وكل عمل يقوم الدليل على أن الرسول ﷺ فعله عن وحي، فهو داخل في وظيفته، ولا ريب أن التدبير المالي الذي ذكره المؤلف كان النبي ﷺ يقوم به بأوامر إلهية مثل قوله تعالى: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ﴾ [التوبة: ١٠٣] ، وقوله: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ ... ﴾ [الخ] ، وهل بعد هذا ينشرح صدر مسلم؛ لأن يقول: إن تدبير النبي ﷺ لأموال الزكاة والخزينة وخمس الغنيمة بعيد عن عمل الرسل من حيث إنهم رسل؟».



ويتناول الشيخ محمد الخضر حسين ما ادعاه الأستاذ علي عبد الرازق من افتقاد دولة الرسول ﷺ إلى أركان الدولة على النحو المعروف في العصر الحالي، وهو يرد على هذا رداً علمياً ذكياً يفرق فيه بين الأصول والفصول، مشيراً إلى الحكم والعلل بطريقة ذكية ومفهومة:

«قال المؤلف (أي الشيخ علي عبد الرازق): إذا كان رسول الله ﷺ قد أسس دولة سياسية، أو شرع في تأسيسها، فلماذا خلت دولته إذاً من كثير من أركان الدولة ودعائم الحكم؟ ولماذا لم نعرف نظامه في تعيين القضاة والولاة؟ ولماذا لم يتحدث إلى رعيته في نظام الملك وفي قواعد الشورى؟ لماذا ترك العلماء في حيرة واضطراب من أمر النظام الحكومي في زمنه؟ ولماذا؟ ولماذا؟ نريد أن نعرف منشأ ذلك الذي يبدو للنظر كأنه إبهام أو اضطراب أو نقص أو ما شئت فسمه، في بناء الحكومة أيام النبي ﷺ، وكيف كان ذلك؟ وما سره؟».

ويقول الأستاذ محمد الخضر حسين في الرد على هذه المزاعم:

«ألقى المؤلف هذه الشبه وهو يحسبها قذائف تهدم حصون الدولة الإسلامية، ولا أخالها تنشب بذهن مسلم وقف على شيء من حكمة التشريع، ووزن أقدار الصحابة رضوان الله عليهم بالقسطاس المستقيم، وإن شئت جواباً قريب المأخذ، وجيز القول فأليك الجواب:

«عنيت الشريعة في الأكثر بتفصيل ما لا تختلف فيه مصالح الأمم، وما لا يتغير حكمه بتغير الزمان والمكان، وذلك ما يرجع إلى العقائد والأخلاق ورسوم العبادات، ثم جاء إلى قسم المعاملات والسياسات فأنت على شيء قليل من تفاصيله، وطوت سائره في أصول عامة لحكم ثلاث:

• «إحداها: أن أحكام هذا القسم تختلف بحسب ما يقتضيه حال الزمان، وتطور الشعوب، فإذا وقعت الواقعة أو عرضت الحاجة نظر العالم في منشئها وما يترتب عليها من أثر، واستنبط لها حكماً بقدر ما تسعه مقاصد الشريعة، ومبادئها العليا».

• ثابتهها: أن وقائع المعاملات والسياسات تتجدد في كل حين، والنصر على كل جزئية غير متيسر، علاوة على أن تدوينها يستدعي أسفاراً لا فائدة للناس في كلفة حملها».

• ثالثها: أن الشريعة لا تزيد أسر العقول وحرمانها من التمتع بذلة النظر، والتسابق في مجال الاجتهاد».



ويلتفت الشيخ محمد الخضر حسين إلى المعنى الجوهري في نظم الدولة، وهو المعنى الذي يجعل روح التنظيم أعلى من نصوص هذا التنظيم، ويجعل نظم الدولة نظماً خصبة قابلة للتطور مع الزمان، لا تقف عند حدود الأمر الواقع في زمن معين، وبيئة معينة، وهو يجلي هذه الفكرة بأن يقول في هذا المعنى:

«فإذا كانت الأحكام والنظم تُفصل على ما يقتضيه حال الشعوب، وكانت وقائع المعاملات والسياسات لا تنقضي، وكان شارع الإسلام يراعي العقل ولا يريد حصره في دائرة ضيقة، فهل من العقل أو من الصواب أن يقول قائل: لماذا لم يتحدث النبي ﷺ إلى رعيته في نظام الملك، وفي قواعد الشورى؟».

«إن هذا السؤال لا يصدر من سليم الطوية إلا إذا فاته أن يدنو من روح التشريع، ولم يكن من أصول الدين على بينة، فإن الشريعة ترشد إلى المصالح، وتأمّر بالقيام بها، ثم تترك وسائل إقامتها على الوجه المطلوب إلى اجتهادات العقول، قال أبو إسحاق الشاطبي في كتاب الموافقات: "كل دليل شرعي ثبت في الكتاب مطلقاً غير مقيد، ولم يُجعل له قانون ولا ضابط مخصوص، فهو راجع إلى معنى معقول، وكل إلى نظر المكلف، وهذا القسم أكثر ما تجده في الأمور العادية التي هي معقولة

المعني، وكل دليل ثبت فيه مقيداً غير مطلق، وجعل له قانون وضابط وضابط فهو راجع إلى معنى تعبدي لا يهتدي إليه نظر المكلف لو وكل إلى نظر، إذ العبادات لا مجال للعقول في أصلها، فضلاً عن كيفياتها».

«ولنضرب المثل لهذه السنة الشرعية بقاعدة الشورى نفسها: فالإسلام أرشد إلى الشورى بقوله تعالى: ﴿وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ يَتَّبِعُونَ﴾ [الشورى: ٣٨]، وقصد إلى إقامتها على وجه ينفي الاستبداد، ويجعل الحكام لا يقطعون أمراً حتى تتناوله آراء أهل الحل والعقد، وألقى النظر في وسائل استطلاع الآراء إلى اجتهاد أولي الأمر، وإلى المعيتهم، فهم الذين يدبرون النظم التي يرونها أقرب وأكمل، فيستطلعون الآراء باقتراع سري أو علني، بالكتابة أو برفع الأيدي أو بالقيام، ولهم النظر في تعيين مَنْ يُستفاد من آرائهم وكيفية انتخابهم».

ويخلص الشيخ محمد الخضر حسين وجهة نظره وفهمه لتشريع الإسلام في هذه الجزئية في عبارة موجزة وحاسمة:

«فالشريعة تحدثت في نظام السياسة، وفي قواعد الشورى، ولكن بلسان أوتي جوامع الكلم، وخطاب يفهمه الذين يحملون في صدورهم قلوباً باصرة، وسرائر خالصة».



يتبته الشيخ محمد الخضر حسين إلى قيمة البساطة والإيجاز اللذين يتميز بهما التشريع الإسلامي على وجه العموم، وإلى أن هذه البساطة لم تأت اعتباراً وإنما أتت عن قصد، وأن هذا القصد كان معجزاً، وهو يخلص هذا المعنى في قوله:

«وأما بساطته في الدين فمن جهة أنه خرج للناس في صورة موجزة جامعة قال: «بُعِثت بجوامع الكلم» (صحيح البخاري)، ومعناه أن شريعته جاءت بأقوال ذات ألفاظ وجيزة، ومعانٍ واسعة، فلو جازتها (أي إيجازها) يسهل حفظها، ولسعة معانيها، كانت الحقوق والآداب ماثلة في تعاليمها، مأخوذة من جميع أطرافها».

.....

ثم يضرب الأستاذ محمد الخضر حسين المثل الحي على مردود هذه البساطة بما تحقق على أرض الواقع من نبوغ علماء الفكر الإسلامي في مراحل مبكرة من حياتهم دون أن ينتظروا سنوات طوال حتى يدركوا أسرار التشريع، ودقائق الفكر:

«... ولهذا البساطة كان النبوغ في علوم الشريعة، والبلوغ فيها إلى مكانة الاجتهاد والإفتاء ليس بالأمر المتعسر، ولا بالأمر الذي يحتاج إلى زمن طويل متى كان أسلوب تعليمها وتلقيها بنظام، ولا أضرب المثل بالعصر الأول يوم كانت وسائل العلم بها من لغة ونحو وبيان مطوية في السنة القوم فطرة، بل أضرب المثل بالعصور التي أصبحت فيها هذه الوسائل علوماً تدرس كما يدرس التفسير والحديث والعقائد، بلغ حجة الإسلام الغزالي في العلم مكانا عاليا، وصار من الأعلام والمشار إليهم بالبنان في عهد أستاذه إمام الحرمين وعمره يوم توفي إمام الحرمين نحو ثمان وعشرين سنة، وتلقى القاضي أبو بكر بن العربي مبادئ العلوم بالأندلس، ثم رحل إلى المشرق وقد أدرك السابعة عشرة من عمره، فدخل مصر والحجاز والشام والعراق، ثم انصرف بعد ثمانية أعوام وهو بحر في علوم الشريعة، إمام في فنون اللغة العربية، حتى قالوا: إنه قدم الأندلس بعلم غزير لم يدخل أحد قبله بمثله».

«ولا أطيل في ضرب الأمثلة من أنباء الرجال الذين دخلوا في زمرة العلماء الراسخين، وامتلات الحقائق من نفائس تحريراتهم وهم لا يزالون في عهد

شبيبتهم، فإن الغرض بيان معنى بساطة الدين، وكون أصوله تحمل أحكاماً وأدباً لا يحيط بها حساب».



وينتبه الأستاذ محمد الخضر حسين في ذكاء شديد إلى قيمة هذه البساطة في صياغة عظمة الإسلام، والنبوة المحمدية، وهو المعنى الذي أراد علي عبد الرازق أن يصوره على غير حقيقته:

«والبساطة بهذا المعنى من مزايا الإسلام، ودلائل نبوة المبعوث به، ولكن المؤلف يقلب الحقائق، أو تنقلب في نظره الحقائق، فلم يقدر هذه البساطة حق قدرها، ونزع إلى إنكار أن يكون الإسلام شريعة وسياسة، بدعوى أنه أهمل ما ينبغي للحكومات من أركان وأنظمة، وقد كان بعض الغربيين من غير المسلمين أصفى خاطراً، وأقرب إلى الإنصاف منه، حيث شهدوا للإسلام بهذه المزية كما قال أرغوهارت في كتاب روح الشرق (والنص منقول عن كتاب روح الإسلام لأمير علي):

«إن الإسلام منح الناس قانوناً فطرياً بسيطاً، غير أنه قابل لأعظم الترقيات الموافقة لرقى المدنية الأدبية. إنه منح الحكومة دستوراً يلائم الحقوق والواجبات البشرية أشد الملاءمة، فقد حدد الضرائب، وساوى بين الخلق في نظر القانون، وقدس مبادئ الحكم الذاتي، وأوجد الرقابة على الحاكم بأن جعل الحياة (الهيئة) منقاداً للقانون المكتسب من الدين والواجبات الأخلاقية».

«إن حسن كل واحد من هذه المبادئ التي يكفي كل واحد منها لتخليد ذكرى واضعه، قد ضاعف في أهمية مجموعها، وأصبح للنظام المكون منها قوة تفوق أي نظام سياسي آخر».

«إن هذا النظام مع أنه وُضع في أيدي قوم أميين، استطاع أن ينتشر في ممالك أكثر

مما فتحته روما، في عهد لا يتجاوز عمر الفرد، ولقد استمر منتصرا لا يمكن إيقافه، مدة محافظته على شكله الفطري».

ثم يعقب الأستاذ محمد الخضر حسين ويقول:

«هذا ما يقوله غير المسلم، وذلك ما يقوله القاضي الشرعي، وإن في ذلك لعبرة لأولي الأبواب».



ويصل الأستاذ محمد الخضر حسين إلى نقض النتيجة التي أراد الشيخ علي عبد الرازق تصويرها علي أنها حقيقة منطقية لمقدمات (مشكوك في أمرها) في قوله:

«لم يبق أمامك بعد الذي سبق إلا مذهب واحد، وعسي أن تجده منهجاً واضحاً، لا تحشي فيه عشرات، ولا تلقي عقبات، ولا تضل بك شعابه، ولا يغمرك ترابه، مأمون الغوائل، خالياً من المشاكل، ذلك هو القول بأن محمداً ﷺ ما كان إلا رسولا لدعوة دينية خالصة للدين لا تشوبها نزعة ملك، ولا دعوة لدولة، وأنه لم يكن للنبي ﷺ ملك ولا حكومة، وأنه لم يقم بتأسيس مملكة، بالمعنى الذي يفهم سياسة من هذه الكلمة ومرادفاتهما، ما كان إلا رسولا كإخوانه الخالين من الرسل، لا ملكا ولا مؤسس ولا داعيا إلى ملك».

ويرد الأستاذ محمد الخضر حسين على هذه الفكرة البراقة بقوله:

«الرأي الذي يقصده المؤلف - حسبما تصرح به ألفاظه وما يسوق عليه من الشبه - هو أن النبي ﷺ مبلغ فقط، ولم يكن من وظيفته تنفيذ ما أوحى إليه بتبليغه، وأنه لم

يأت بشريعة لها مساس بالقضاء وسياسة الدولة، وهو رأي لم ينسج على أصل شرعي، ولم يقيم على بحث علمي، ولكن الافتتان بزخرف الحياة الإفرنجية يخامر العقل، فإذا الخيال ينقر بالقلم ما شاء أن ينقر، ويقلب صور الحقائق إلى ما لا يخطر على قلب أفاك أثيم».



ويتبته الشيخ محمد الخضر حسين إلى كشف اللثام عن الغرض الحقيقي للعبارات الجميلة أو المزخرفة التي أراد الشيخ علي عبد الرازق أن يصور بها تقديره للرسول وتنزيهه له فيقول:

«قال الشيخ علي عبد الرازق: قد يتناول الرسول من سياسة الأمة مثل ما يتناول الملوك، ولكن للرسول وحده وظيفة لا شريك له فيها: من وظيفته أن يتصل بالأرواح التي في الأجساد، وينزع الحجب ليطلع على القلوب التي في الصدور، بل عليه أن يشق قلوب أتباعه ليصل إلى مجامع الحب والضعينة، ومنابت الحسنة والسيئة، ومجاري الخواطر، ومكامن الوسوس، ومنايع النيات، ومستوى الأخلاق، وله عمل ظاهر في سياسة العامة، وله أيضاً عمل خفي في تدبير الصلة التي تجمع بين الشريك والشريك والحليف والحليف.. إلخ».

ويرد الأستاذ محمد الخضر حسين على هذه الزخارف البيانية التي تخفي أغراضاً

غير بريئة فيقول:

«علم المؤلف أن الرأي الذي حام عليه وشمر عن ساقه ليخوض مستنقع، رأي لا يلقاه قراء كتاب الله إلا بالرفض، ولا يعدون صاحبه إلا في زمرة من يتخذون

آيات الله هزواً، فكان من دهائه ولطف سحره أن أطلق قلمه في مدح رسول الله ﷺ والثناء عليه من جهة يرى أن الإطناب فيها لا يمس برأيه، وبمثل هذا الرياء يمكنه اقتناص بعض المستضعفين من الأطفال والبله، ولعله لم يمد حبالته إلا قانعا بمن يقع فيها من أمثال هذه الطائفة، أما الذين ينظرون بنور الحكمة فإنهم يزنون الكتاب بروحه المطلقة من خلال سطورها».



بل إن الأستاذ الشيخ محمد الحضر حسين كان حريصاً فيما كتب من رد ونقض على أن ينزه الرسول ﷺ عن بعض ما وصفه به الأستاذ علي عبد الرازق على سبيل المبالغة التي تقصد لفت النظر عن الحقائق بشغلها بأشياء أخرى ليست من خصائص الرسول ولا الرسالة، لكنها من خصائص الله جل في علاه:

«وإنك لتجد في هذه الجمل من الغلو في الوصف ما لم يذكره النبي ﷺ عن نفسه، وإنما علق بقلم المؤلف من أثر ديانة أخرى، كقوله: «الرسالة تقتضي لصاحبها حق التصريف لكل قلب تصريفاً غير محدود»، والتصريف للقلوب من صفات الألوهية التي لا يشاركها فيها مخلوق، قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري عند الكلام عن حديث «لا ومقلب القلوب» آية ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ﴾ [الأنعام: ٦]: «والتقلب التصرف، وتقلب الله القلوب والبصائر صرفها من رأي إلى رأي، وقال المعتزلة: معناه نطبع عليها فلا يؤمنون، والطبع عندهم الترك، وليس هذا معنى التقلب في لغة العرب، ولأن الله تعالى تمدح بالانفراد بذلك ولا مشارك له فيه، وقال البيضاوي: في نسبة تقلب القلوب إلى الله إشعار بأنه يتولى قلوب عباده ولا يكلها إلى أحد من خلقه».

وبعد هذا يصل الأستاذ محمد الخضر حسين إلى أن يقول: إن الشيخ علي عبد الرازق يدخل في الإسلام ما ليس فيه بإشارات إلى مثل هذه المعاني، وهو يشير إلى هذا المعنى (أو الاتهام) بكل صراحة ووضوح فيقول:

«وبمثل هذا تفقه أن قلم المؤلف يدس في الدين الإسلامي من عقائد الوثنية ما يتبرأ منه التوحيد الخالص، وتآباه الفطرة السليمة».

وهو يفصل القول في هذا المعنى فيقول:

«قال الشيخ علي عبد الرازق:

«ولاية الرسول على قومه ولاية روحية، منشؤها: إيمان القلب، وخضوعا تاما يتبعه خضوع الجسم، وولاية الحاكم ولاية مادية تعتمد إخضاع الجسم من غير أن يكون له بالقلوب اتصال، تلك ولاية هداية إلى الله وإرشاد إليه، وهذه ولاية تدبير لصالح الحياة وعمار الأرض، تلك للدين، وهذه للدنيا، تلك لله، وهذه للناس، تلك زعامة دينية، وهذه زعامة سياسية، ويا بعد ما بين السياسة والدين».

ويرد الأستاذ محمد الخضر حسين علي هذا الطرح فيقول:

«للسلوة ولاية على قلوب أمة، من أجل ما تحمله من تصديق رسالته، وإجلال مقامه، ومن مقتضيات التصديق برسالته الاعتقاد بحكمة ما يجيء به من أوامر ونواه، والاعتقاد بحكمة أمره ونهيه شأنه أن يبعث الجوارح على الإقدام على العقل، أو الإحجام عنه، ولكن ترتيب الإقدام أو الإحجام على الاعتقاد بحكمة الأمر والنهي من باب ترتب السبب على مسببه، ومن المعروف أن تأثير السبب في وجود

المسبب يتوقف على تحقق الشرط وفقد المانع، ومن موانع العمل على مقتضى العقيدة تغلب الأهواء، وإيثار اللذة أو المنفعة العاجلة، وليست هذه الأهواء، ولا هذا الإيثار ناسخاً للتصديق بالرسول، أو للاعتقاد بحكمة ما يأمر به أو ينهى عنه، وإنما هو حال يعرض للنفس حتى تصغر في نظرها صورة ما يترتب على ترك المأمور أو فعل المنكر من عاقبة خاسرة، وعذاب أليم».

«والدليل على أن ارتكاب الجنايات قد يدفع إليه طغيان الشهوة، أو تخبط الغضب مع بقاء أصل الإيمان، أن الجاني بعد أن يشبع شهوته، أو يشفي غيظه قد يعرض سبابه ندماً، من غير أن يجدد النظر في أصل إيمانه، أو في حال ما ارتكبه من منكر أو فحشاء».

«فالنظر يقضي بأن الولاية على القلوب لا تكفي في صيانة الحقوق، وحفظ النفوس والأموال والأعراض، وأنه لا بد من ولاية يكون شأنها تنفيذ قوانين المعاملات والعقوبات فيمن يطغى به الهوى، أو يتخبطه الغضب، وإن كان من المؤمنين».

«فولاية الرسول ﷺ كانت على القلوب ثم على الأجسام، وكانت ولاية هداية وتدبير لصالح الحياة، وكانت رياسة دينية سياسية، وكلاهما من عند الله، ولا بعد بين السياسة والدين إلا في نظر قوم لا يكادون يفقهون حديثاً».



ثم يعمد الأستاذ محمد الخضر حسين إلى محاولات الشيخ علي عبد الرازق الهروب من المسؤولية العلمية بإلقاء التبعية على الخطأ في التاريخ، واصفاً هذا المنهج بما يستحقه من نقد:

قال الشيخ علي عبد الرازق: «قد نخاف أن يخفى عليك أمر ذلك التباين الذي

نقول إنه كان بين أمم العرب زمن النبي ﷺ، وأن تحدك تلك الصورة المنسجمة التي يحاول المؤرخون أن يضعوها لذلك العصر، فاعلم أولاً: أن في فن التاريخ خطأ كثيراً، وكم يخطئ التاريخ، وكم يكون ضلالاً كبيراً».

ويرد الأستاذ محمد الخضر حسين علي هذا الهروب بقوله:

«شأن الباحث المحقق أن يجد رأيه من كل جهة، ثم يتعرض لما عساه أن يقع في سبيله من روايات المؤرخين، وينقده بحكمه، فيبين وجه مخالفته لسنن الكون، أو لطبيعة حال الأمة التي يقص من أنبائها، أو يعارضه برواية هي أصح سنداً، وأرجح وزناً».

«كل إنسان يعلم أن في التاريخ حقاً وباطلاً، ولكن وراء التاريخ علوماً وقواعد تميز حقه من باطله، وصحيحه من سقيم».

«فهل نقل المؤلف الروايات التي حاول المؤرخون أن يضعوا بها لعهد النبوة تلك الصورة المنسجمة، وبين وجه مخالفتها للسنن الكونية، أو لطبيعة الأمة العربية، أو نقضها بروايات هي أمتن سنداً، وأوفى وزناً».

«كل ذلك لم يقع، ولم يرد المؤلف على مزاعم يلف حبلها على غاربها، ويرسلها سائبة في الورق كالضالة غير المنشودة، فلا شبهة تسترها، ولا دليل يقودها، كأنه يبعث بها إلى الصم البكم الذين لا يعقلون».

«ولو كان هذا المنطق نافعاً، لكان لنا أن نكتفي في نقض هذا الباب بأن نقول لقارئه: قد نخاف أن يخفى عليك أمر ذلك الكتاب الذي نقول: إن مؤلفه مجهل ما كان بين أمم العرب زمن النبي ﷺ، وأن تحدك تلك الصورة المزورة التي يحاول أن يضعها للحكومة النبوية، فاعلم أولاً أن في الآراء خطأ كبيراً، وكم يخطئ الرأي، وكم يكون ضلالاً كبيراً».



ويناقش الأستاذ محمد الخضر حسين ما أثاره الشيخ علي عبد الرازق في مسألة استخلاف النبي ﷺ لمن يقوم بالأمر من بعده فيقول:

« قال الشيخ علي عبد الرازق: «فكيف إذا كان من عمله أن ينشئ دولة يترك أمر تلك الدولة مبهماً على المسلمين، ليرجعوا سريعاً من بعده حيارى يضرب بعضهم رقاب بعض! وكيف لا يتعرض لأمر مَنْ يقوم بالدولة من بعده، وذلك أول ما ينبغي أن يتعرض له بناء الدولة قديماً وحديثاً».

ويرد الأستاذ محمد الخضر حسين على هذا بقوله:

«ترك النبي عليه السلام المسلمين على بينة من أمر إمام يقوم بحراسة الدين، وسياسة الدنيا، ولم يبق سوى أنه لم يعهد بالخلافة لأحد بعينه، والحكمة في عدم تعيين مَنْ يقوم مقامه، تعليم الأمة المسلمة أن منصب الخليفة يرجع إلى اختيارهم، وهذا مبدأ من مبادئ الإسلام المفرغة على قالب الحرية، ولكن المؤلف ينظر إلى سيرة الرسول عليه الصلاة والسلام بمراءه تعكس الحقائق وتريها له في صبغة غير صبغتها الحسنى».

«لم يترك النبي صلوات الله عليه أمر الدولة مبهماً على المسلمين، ولم يرجعوا سراعاً من بعده يضرب بعضهم رقاب بعض، وما هي إلا مناقشة دارت بينهم في سقيفة بني ساعدة، وسرعان ما طوى بساطها على وفاق وسلام، فإن كان المؤلف يلوح إلى قتال أهل الردة، فأولئك قوم نزلت بهم ضلالة، أو استحوذت عليهم جهالة، ولو نص النبي ﷺ على إمامة أبي بكر، لنازع أولئك الضالون أو الجاهلون في صحة ما يروى لهم عن رسول الله ﷺ، ثم لم يعدوا مغالطة يتملصون بها من

عهدة ما تفرضه عليهم النصوص الصريحة، وكتاب الإسلام وأصول الحكم على ما نقول شهيد».



ويتناول الشيخ محمد الخضر حسين مفهوم الزعامة فيما بعد عهد رسول الله ﷺ على نحو ما عرضه الشيخ علي عبد الرازق فيقول:

«قال الشيخ علي عبد الرازق: «طبيعي ومعقول إلى درجة البدهاة ألا توجد بعد النبي زعامة دينية، وأما الذي يمكن أن يُتصور وجوده بعد ذلك فلإنما هو نوع من الزعامة جديد ليس متصلًا بالرسالة، ولا قائمًا على الدين، هو إذن نوع لا ديني، وإذا كانت الزعامة لا دينية فهي ليست شيئًا أقل ولا أكثر من الزعامة المدنية أو السياسية، زعامة الحكومة والسلطان لا زعامة الدين، وهذا الذي قد كان».

ويرد الأستاذ محمد الخضر حسين بقوله:

«هذه حلقة من سلسلة الآراء التي يسطو بها المؤلف حول شريعة الإسلام ليزيجهما المحاكم ومن مظاهر الدولة، حتى لا يرى للسياسة العفيفة وجهًا، ولا للإباحية المتهتكة زاجرا».

«ذهب إلى أن التنفيذ غير داخل في وظيفة الرسول عليه السلام السبئية، وأنه لم يُكلف بأن يحمل الناس على ما جاءهم، وترامي في هذه الجمل على حكومات الخلفاء الراشدين يطعن في عفافها، ويقذفها بسبة اللادينية».

«هل للمؤلف أن يغسل قلمه من المواربة ومجدثنا عن قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [البقرة: ١٧٩]، وقوله: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا

﴿أَيَّدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، وقوله: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢]،
 وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزُمُونَ الْمِحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَادَةٍ فَاجْلِدُوهُنَّ مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٤]،
 ويدلنا على المكلف بتنفيذ هذه الأحكام.

«ليس بجائز في نظره أن يكون المكلف بتنفيذها الرسول عليه السلام، لأنه لم يكلف شيئاً غير ذلك البلاغ، وليس عليه أن يأخذ الناس بما جاءهم به، ولا أن يحملهم عليه».

«ثم هو، ينفي أن يكون المكلف بتنفيذها ملوك العرب: أبا بكر، وعمر، وخلفاءهما، لأن النبي ﷺ ما تعرض لشيء من أمر الحكومة بعده، ولا جاء للمسلمين فيها بشرع يرجعون إليه، وحكومات أولئك الملوك نوع من الزعامة جديد ليس متصلاً بالرسالة، ولا قائماً على الدين، هو إذن نوع لا ديني».

«ولعله يجب بأن الخطاب بها مصروف إلى الأمة، وأنها تتولى دون أولئك الملوك إقامة هذه الحدود على أولئك الجناة، وهي فوضى لا يرضى عنها المستر (أرنولد) ولا الفيلسوف (لك)».



ثم يلفت الشيخ محمد الخضر حسين النظر إلى ثبوت الطابع الإسلامي والديني لحكومات الخلفاء الراشدين بطريقة ذكية فيقول:

«ومما يشهد بأن حكومة الخلفاء الراشدين دينية إسلامية قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سَتُدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ أُولَىٰ بِأْسِ شَدِيدٍ نَّقُولُ لَهُمْ أَوْ يَسْلُمُونَ فَإِنْ نَظِمُوا يَنْزِعِكُمُ اللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا وَإِنْ تَوَلَّوْا كَمَا تَوَلَّيْتُمْ مِنْ قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الفتح: ١٦]، «فإن قوله: ﴿سَتُدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ أُولَىٰ بِأْسِ شَدِيدٍ﴾ [الفتح: ١٦] كلام لم يُعَيَّن فيه الفاعل الداعي لهم

إلى القتال، فدل القرآن على وجوب الطاعة لكل مَنْ دعاهم إلى قتال قوم أولي بأس شديد، يقاتلونهم أو يسلمون، ولا ريب أن أبا بكر دعاهم إلى قتال المرتدين ثم قتال فارس والروم، وكذلك عمر دعاهم إلى قتال فارس والروم، وعثمان دعاهم إلى قتال البربر ونحوهم، والآية تتناول هذا الدعاء كله (وفي كتابه يشير الأستاذ الخضر حسين إلى أنه اقتبس هذه الفكرة من كتاب «منهاج السنة»).

«وإن قال قائل يجوز أن يكون النبي ﷺ هو الذي دعاهم، قيل له: قال الله تعالى: ﴿فَقُلْ لَنْ مَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَنْ تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًّا﴾ [التوبة: ٨٢] ، فأخبر أنهم لا يخرجون معه أبدا، ولا يقاتلون معه عدوا (أشار الأستاذ محمد الخضر حسين إلى أنه اقتبس هذه الفكرة من كتاب أحكام القرآن للجصاص).

«فانظر كيف أوجب الله طاعتهم، ومَنْ لم يحكم بما أنزل الله فهو ظالم أو كافر، والله لا ينزل قرآنا في إطاعة الظالمين أو الكافرين».



ويعقب الأستاذ محمد الخضر حسين على جملة براءة أثبتها الأستاذ علي عبد الرازق في كتابه لينفي بها المعاني الأخرى التي يريد أن يسربها من قبيل مفهوم المخالفة فيقول:

« قال المؤلف يصف الأمة المسلمة في عهد النبوة: «حتى استحالوا أمة واحدة من خير الأمم في زمانهم، قال الله تعالى يخاطب هذه الأمة: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

وهو يرد على هذا بقوله:

«لم يوافق ذوق المؤلف أن يكون أصحاب رسول الله ﷺ خير أمة أخرجت

للناس، وما سمحت نفسه بأن يجعلهم من خير الأمم في زمانهم، ولعله جعلهم من خير الأمم في زمانهم، لأنه لا يراهم من خير الأمم في كل زمان، ولو نظر إليهم كأمة عربية فقط، وأصغى إلى ما يمليه عليه التاريخ وحده، لا اعترف كما اعترف بعض المؤرخين من غير المسلمين بأن الأزمنة لم تخرج للناس أمة كتلك الأمة عدلا ورحمة وعفافا، قال جرجي زيدان في تاريخ التمدن الإسلامي يصف حكومة الخلفاء الراشدين: «خلافة دينية أساس أحكامها التقوى والرفق والعدل بما لم يسمع بمثله في عصر من العصور».



ويتناول الشيخ محمد الخضر حسين النمط الذي قدمه الأستاذ علي عبد الرازق حين وصف حكومة المسلمين في عصور الخلافة بالحكومة المدنية فيقول:

« قال الشيخ علي عبد الرازق: «كان معروفا للمسلمين يومئذ أنهم إنما يقدمون على إقامة حكومة مدنية دنيوية، لذلك استحلوا الخروج عليها، والخلاف لها، وهم يعلمون أنهم إنما يختلفون في أمر من أمور الدنيا لا من أمور الدين، وأنهم إنما يتنازعون في شأن سياسي لا يمس دينهم، ولا يزعزع إيمانهم».

ويرد الأستاذ محمد الخضر حسين بقوله:

«الاختلاف في المسائل العلمية ينشأ من اختلاف الآراء فيما يصلح أو فيمن يليق، فقد يتفق الناس على الرئاسة العامة غير منفصلة عن الدين، ويختلفون في تعيين مَنْ يتولاها وكفايته لها اختلافا ناشئا عن تفاوت في النظر، أو هوى في النفس، ومن شأن المؤمنين التنافس في الخلافة أو لا يرضى أحد عن ولاية شخص بعينه، مع

اتفاقهم جميعاً على أنها سياسة ذات صبغة دينية».

.....
ويزيد الأستاذ محمد الخضر حسين هذه النقطة وضوحاً فيقول:

«والخروج على الخليفة بغير حق يعد في نظر الشارع معصية، ولا يسمى خروجاً على الدين إلا إذا صح أن يقال لكل مرتكب جريمة: إنه خارج على الدين، وهم لا يقولونه إلا لمن يرتكب المعصية عن عمد واستحلال».



ويشير الأستاذ الخضر حسين إلى حقيقة الأمر في اتخاذ أبي بكر الصديق رضي الله عنه لقب الخليفة:

«قال الشيخ علي عبد الرازق: «لم نستطع أن نعرف على وجه أكيد ذلك الذي اخترع لأبي بكر رضي الله عنه لقب خليفة رسول الله، ولكننا عرفنا أن أبا بكر قد أجازته وارتضاه».

ويرد الأستاذ محمد الخضر حسين فيقول:

«خلافة رسول الله صلى الله عليه وسلم القيام مقامه في حراسة الدين، وسياسة الناس بمقتضى شريعته، وهذا المعنى تحقق في أبي بكر على ما سنوضحه، ولتحقق معنى الخلافة في أبي بكر اتفق أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على ندائه وخطابه بهذا اللقب، وليكون خطابهم بهذا اللقب صادقاً، رضي عنه أبو بكر وأثره على أن يلقب بالملك أو السلطان».

.....

ثم يلقي الخضر حسين بما نسميه الآن في لغة الجدل بقنبلة مؤثرة ويقول:
 «وقد وجدنا في حديث النبي ﷺ تسمية القائمين بالأمر بعده خلفاء، ففي صحيح مسلم (الجزء السادس: ص ٣٢): قال رسول الله ﷺ: «إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما»، وفي صحيح مسلم (الجزء السادس: ص ١٧) أيضا، أن النبي ﷺ قال: «كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء، كلما هلك نبي خلفه نبي، وإنه لا نبي بعدي، وستكون خلفاء فتكثر»، قالوا: فما تأمرنا؟ قال: «فوا بيعة الأول فالأول».

ثم يشير الأستاذ محمد الخضر حسين إلى إنه لا ينكر أنه عاجز عن أن يعرف مَنْ الذي اخترع لأبي بكر لفظ الخليفة، ولكن هذا العجز لا يمس التسمية بسوء!
 «فلم يبق سوى أننا لم نستطع أن نعرف على وجه أكيد ذلك الذي اخترع لأبي بكر ﷺ لقب خليفة رسول الله، وعدم استطاعتنا لأن نعرف ذلك عجز لا نأسف له، وجهل لا يمس تلك التسمية بسوء».



ويتطرق الأستاذ الخضر حسين في نقضه لكتاب الأستاذ علي عبد الرازق إلى الحديث عن قوة إيمان أبي بكر الصديق ﷺ فيقول:
 «ولو طالع المؤلف تاريخ أولئك الرجال بالعين التي طالع بها كتاب العلامة المستر أنولد، لعرف أن في نفس الصديق شيئا فوق «ما تستعد به شعوب البشر لأن يكونوا سادة ومستعمرين»، وذلك الشيء (هو) يقينه بأن الله سيظهر دينه، وأن حركة الارتداد سحابة صيف لا تلبث أن تنقشع، يدرك هذا كل مَنْ وقف برهة على

حالته النفسية، أو أطل عليها من الكلمات التي كانت تصدر عنه في ذلك الشأن». «وقع إلى المسلمين نبأ الفساد الذي ضرب في القبائل العربية، قبل مسير جيش أسامة إلى بلاد الروم، فقالوا لأبي بكر: «إن هؤلاء جل المسلمين، العرب على ما ترى قد انتفضت بك، فليس ينبغي لك أن تفرق عنك جماعة المسلمين»، فقال أبو بكر: «والذي نفس أبي بكر بيده لو ظننت أن السباع تحطفني لأنقذت بعث أسامة كما أمر به رسول الله ﷺ، ولو لم يبق في القرى غيري لأنقذته»، فهذه القصة تنبئ بقوة يقين أبي بكر، وأنه يستخف بكل ثورة لا دينية، فقد أنفذ جيش أسامة امتثالاً لأمر رسول الله ﷺ، مع أنه لو أمر بإقامته لوجد في المسلمين عاذراً، ومن الشرع مسوغاً». «فالذي بلغت به قوة الإيمان هذا المبلغ العظيم، لا يحق لأحد أن يرميه باختراع لقب ديني لينتفع به في تكوين دولة لا دينية».



ويناقد الشيخ الخضر حسين ما ادعاه الأستاذ علي عبد الرازق من أن النزاع بين مالك التميمي وأبي بكر القرشي نزاع في ملوكية ملك لا في قواعد دين، ويصف هذا الطرح الذي قدمه الأستاذ علي بأنه ليس إلا أمراً اشتتهه نفسه، ولذه قلمه: «والواقع أن أبا بكر خليفة رسول الله كان يدعو مالكا المسلم لإقامة قاعدة من قواعد الدين وهي الزكاة، ومالك المسلم يأبى إقامة هذه القاعدة، ومما يدخل في وظيفة أبي بكر أن يحمل كل طائفة مسلمة على إقامة القواعد الشرعية، ومما يدخل في وظيفته أن يجمع شمل المسلمين تحت راية واحدة، ولو كان للمؤلف ذوق في الإسلام، وإنصاف للتاريخ، لقدّر نتيجة تلك الحروب قدرها، واعترف بما كان لها من فضل على العالم أجمع، فإنها الوسيلة لإحكام عرا دولة إسلامية خدمت حقوق الإنسان، ورفعت منار العلم وأرت الناس المساواة والحرية في أحسن تقويم».



و ننتقل مع الأستاذ محمد الخضر حسين إلى مغالطة أخرى يدحضها بعلمه :
 « قال الشيخ علي عبد الرازق: ثم ألسنا نقرأ في التاريخ أيضا: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد أنكر على أبي بكر قتاله المرتدين، وقال: كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فمن قالها عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه، وحسابه على الله».

ويكشف الأستاذ محمد الخضر حسين المغالطة فيما يورده الشيخ علي عبد الرازق وقول: «لم ينكر عمر قتال المرتدين عن الإسلام، فإن قتالهم جائز بإجماع، وإنما أنكر قتال مانعي الزكاة، واستشهاده بالحديث صريح في أنه يعارض في قتال قوم يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، وقد قطف المؤلف من محاوره الشيخين رضي الله عنهم إنكار عمر، وترك أمرين وهما جواب أبي بكر، ورجوع عمر إلى رأي أبي بكر، وكلاهما ثابت في الصحيح، قال شيخ الإسلام في منهاج السنة (الجزء الرابع): «وأما قول الرافضي: إن عمر أنكر قتال أهل الردة فمن أعظم الكذب والافتراء على عمر، بل الصحابة كانوا متفقين على قتال مسيلمة وأصحابه، ولكن كانت طائفة أخرى مقرين بالإسلام وامتنعوا عن أداء الزكاة، فهؤلاء حصل لعمر شبهة في قتالهم حتى ناظره الصديق وبين له وجوب قتالهم فرجع إليه، والقصة في ذلك مشهورة».

«وفي الصحيحين عن أبي هريرة أن عمر قال لأبي بكر: كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فإذا قالوها: عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله»، قال أبو بكر ألم يقل: «إلا بحقها»، فإن الزكاة من حقها، والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونه إلى رسول الله

ﷺ لقاتلتهم على منعه، قال عمر: فوالله ما هو إلا أن رأيت الله قد شرح صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق، وعمر احتج بما بلغه أو سمعه من النبي ﷺ فبين له الصديق أن قوله: «بحقها» يتناول الزكاة فإنها حق المال».

٦٨

ونصل أخيراً إلى نقطة مهمة كان الأستاذ محمد الخضر حسين قد تعرض لها في وسط حديثه لا في آخره وكان حريصاً فيها على القيام بدور المعلم أو الملقن بعدما رأى أن نصوص الشيخ علي عبد الرازق كفيلاً بإيقاع الخلط والشك في نفوس القراء، بسبب ما حوته من لبس يعتمد على المعنى الظاهر لأسلوب القصر الذي رأى الأستاذ علي عبد الرازق أن يستغل معناه في غير الحقيقة .

ويبدأ الأستاذ الخضر هذه المناقشة بالتفريق بين نوعين من أنواع القصر: الحقيقي، والإضافي، إذ إن هذا التفريق كفيلاً بفهم المعنى الذي اختلط في نصوص الأستاذ علي عبد الرازق:

«يعرف كل طالب علم في الأزهر، أو في غير الأزهر أن العلوم العربية علماً يقال له علم المعاني، وأن في المعاني باباً يقال له باب القصر، ولا شك أن من اطلع على هذا الباب يعلم أن القصر ينقسم إلى قصر حقيقي، وهو تخصيص شيء بشيء بحسب الحقيقة، وفي نفس الأمر بحيث لا يتجاوزه إلى غيره أصلاً، وقصر إضافي، وهو تخصيص شيء بشيء بحسب الإضافة إلى شيء آخر لأن لا يتجاوزه إلى ذلك الشيء، وإن أمكن أن يتجاوز إلى شيء آخر».

«ويعلم بعد هذا أن القصر الإضافي ينقسم إلى قصر أفراد، والمخاطب به مَنْ يعتقد شركة صفتين في موصوف واحد، أو موصوفين في صفة، وقصر قلب، والمخاطب به مَنْ يعتقد عكس الحكم الذي يتصدي المتكلم لإثباته، وقصر تعيين،

والمخاطب به مَنْ يتساوى في نظره أمران فيقصر له المتكلم الحكم على أحدهما». «هذه المباحث من بديهيات علم البلاغة، ومن مبادئه الملقاة على قارعة الطريق، بحيث لا يمتاز بمعرفتها الذكي عن الغبي، ولا قارئ الكتب المبسوطة عن قارئ المختصرات».



وينطلق الأستاذ محمد الخضر حسين في البناء على هذا المعنى لإيضاح المقصود بالآيات التي استشهد بها الأستاذ علي عبد الرازق على غير ما تعنيه:

«وَمَنْ عَرَفَ أَنْ مِنْ فَنُونِ الْقَصْرِ مَا يَسْمَى قَصْرًا إِضَافِيًا، عَرَفَ بِوَجْهِ إِجْمَالِي أَنْ الْآيَاتِ الَّتِي سَاقَهَا الْمُؤَلِّفُ إِنَّمَا هِيَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ، وَلَا يَصِحُّ حَمْلُهَا عَلَى الْقَصْرِ الَّذِي يُرَادُ بِهِ نَفْيِ كُلِّ صِفَةٍ مَا عَدَا الْإِنذَارَ حَتَّى يَدْخُلَ فِي هَذِهِ الصِّفَاتِ الْمُنْفِيَةِ الْقَضَاءُ وَالْفَصْلُ وَالتَّنْفِيذُ».

«ولنضرب لك مثلاً تشهد به أن هذه الآيات منسوجة على منوال من البلاغة بديع، وأنها بريئة من نفي صفة التنفيذ عن النبي ﷺ كما يزعم مؤلف كتاب الإسلام وأصول الحكم».

«قال تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنَ فِي الْقُبُورِ ۗ إِن أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ ۗ﴾ [فاطر]، وبيان سر هذا القصر بلاغة أنه جاء بالنفي والإثبات، لأنه لما قال تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنَ فِي الْقُبُورِ ۗ﴾، وكان المعنى في ذلك أن يقال للنبي ﷺ: إنك لن تستطيع أن تحول قلوبهم عما هي عليه من الإباء، ولا تملك أن توقع الإيمان في نفوسهم، مع إصرارهم علي كفرهم، واستمرارهم في جهلهم، وصددهم بأسماعهم عما تقوله لهم، وتتلوه عليهم، كان اللائق بهذا أن يجعل حال النبي ﷺ حال مَنْ قد ظن أنه يملك ذلك،

ومَنْ لا يعلم يقينا أنه ليس في وسعه شيء أكثر من أن ينذر ويحذر، فأخرج اللفظ مخرجه إذا كان الخطاب مع مَنْ يشك، فقيل: ﴿إِن أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ ، وبين ذلك أنك تقول للرجل يطيل مناظرة الجاهل ومقاولته: إنك لا تستطيع أن تسمع الميت، وأن تفهم الجماد، وأن تحول الأعمى بصيرا، وليس بيدك إلا أن تبين وتحتج ولست تملك أكثر من ذلك (اقتبس الأستاذ محمد الخضر حسين هذا المثل كما أشار في الهامش من كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني).

«فانظر إلى الفيلسوف البيان عبد القاهر الجرجاني كيف فهم أن الآية من نوع القصر الإضافي (قصد تعيين)، وأن قصر النبي ﷺ الإنذار في قوله: ﴿إِن أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ لم يرد به نفي كل ما عدا الإنذار، وإنما أريد به نفي صفة معينة، وهي كونه ﷺ يملك تحويل قلوبهم عما هي عليه من الإباء».

«وذكر ذلك الفيلسوف أن هذا الوجه من البلاغة يجري في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كُنْتَ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَأَسْتَكْتَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف] ، فقصر النبي ﷺ على الإنذار والبشارة في هذه الآية إنما يعني به نفي أن يملك لنفسه نفعاً ولا ضراً، وأن يكون عالماً بالغيب».

«وسائر الآيات المفرغة على قالب القصر مما أورده (المؤلف: أي الشيخ علي عبد الرازق) لا تخرج عن أن يراد منها القصر الإضافي...».

وفي النهاية يصل الأستاذ محمد الخضر حسين إلى بلورة هذه الفكرة بقوله:

«ولا يستطيع المؤلف أن ينكر هذا الفن من البلاغة إلا إذا تناهى به العناد إلى إنكار ما يضرب في الأفق من بياض النهار، أو سواد الليل».



ويعيد الشيخ محمد الخضر حسين التأكيد على المعنى الخاص بفهم أسلوب القصر في القرآن الكريم، وهو المفهوم الذي حاول الشيخ علي عبد الرازق أن يلتفت عليه ليفهم من نصوص الذكر الحكيم ما يواجهه به نظريته في نفي عناية الشريعة الإسلامية بالسياسة، وفي محاولة إثبات اقتصار الرسالة المحمدية على البلاغ فحسب:

«يقول المؤلف (أي الشيخ علي عبد الرازق): «وإنه لم يكلف شيئاً غير ذلك البلاغ، وليس عليه أن يأخذهم بما جاءهم به، ولا أن يحملهم عليه».

ويرد الأستاذ محمد الخضر حسين على هذا الزعم بقوله: «هذه الفقرة تنادي بصراحة أن المؤلف يريد أن يلصق بعقول الأطفال والسذج الاعتقاد بأن جهاد النبي ﷺ، وتصرفه في أموال الزكاة قبضاً وإنفاقاً، وحكمه بين الناس، وإقامته الحدود، لم يكن من عمله السماوي، فإن هذه الحقائق شيء غير ذلك البلاغ، ومنها ما فيه حمل للناس على ما جاءهم به، والقرآن يشهد بأن جهاده عليه الصلاة والسلام وتصرفه في أموال الزكاة، وحكمه بين الناس، إنما كان بوحى سماوي».

ويردف الأستاذ الشيخ الخضر حسين هذا المعنى بقوله:

«ولا أحسب المؤلف يترك قلمه سائباً حتى يقول على آيات الجهاد والزكاة والحكم بين الناس، كما قال على أحاديث في الصحيحين: «لنا أن ننازع في صحتها».

٧١

ثم يفند الشيخ محمد الخضر حسين أقوال الأستاذ علي عبد الرازق بطريقة طريفة، وهي أن يجيله على نص للأستاذ جورجى زيدان في كتابه الشهير «تاريخ التمدن الإسلامي»:

«وإن كان المؤلف في ريب مما يقوله حملة الشريعة وحفاظها، فهذا جرجى زيدان يقول في تاريخ التمدن الإسلامي: لما ظهر الإسلام كان النبي ﷺ رئيس المسلمين في أمور الدنيا، وهو حاكمهم وقاضيتهم، وصاحب شريعتهم، وإمامهم وقائدهم، وكان إذا ولى أحد أصحابه بعض الأطراف خوله السلطتين: السياسية والدينية، ووصاه أن يحكم بالعدل، وأن يعلم الناس القرآن».

٧٢

ومن أمثلة الأخطاء القاتلة التي يثبتها الأستاذ محمد الخضر حسين على كتاب الشيخ علي عبد الرازق، ذلك الخطأ الذي وقع فيه علي عبد الرازق والذي يشير إليه محمد الخضر حسين في صفحة ١٠٤ من كتابه، وهو الخطأ في تفسير الخمس التي كانت الدولة الإسلامية تحصله بأنه خمس الزكاة، مع أنه خمس الفيء.

يقول الشيخ محمد الخضر حسين:

«يقول الإمام البخاري: بعث عليا بعد ذلك ليقبض الخمس، ومن الجلي لدى المبتدئين من طلاب العلم أن المراد خمس الغنيمة، ولكن المؤلف (أي الشيخ علي عبد الرازق) الذي لم يقنع برتبة مجتهد وحاول أن يكون مشرعا، يقول: «ويروي الآخر أنه كان لقبض الخمس من الزكاة»، وليس في الزكاة شيء يقال له خمس، ولكن الله ضرب هذا المثل لنشهد به حظ المؤلف من فهم كتب الشريعة، وليعلم الذين يريدون أن يتبعوا خطواته أنهم ركبوا قارب عشواء، وفتحوا أعينهم في ليلة ظلماء».

٧٣

ولا يخلو كتاب الأستاذ محمد الخضر حسين من سخریات لاذعة لمنهج علي عبد الرازق في الاستنباط والاجراء على الحقائق، ويصل ضيق الأستاذ محمد الخضر حسين بأخطاء علي عبد الرازق إلى أن يعبر عن هذا الضيق في ص ١٧٦ بقوله: «لو التزم أحد على وجه المزح ألا يقول إلا خطأ، ثم تحدث بمقدار ما تحدث المؤلف في ذلك الكتاب، لسبق لسانه إلى الصواب مراراً، وربما لا يكون خطؤه أكثر من خطأ كتاب الإسلام وأصول الحكم».

٧٤

ويبلغ الأستاذ الشيخ محمد الخضر حسين بعد هذا موضعاً من مواضع السخرية المبررة من طريقة تفكير الأستاذ علي عبد الرازق المعرضة عن الحق حيث يقول: «وقد أوجسنا خيفة بعد هذا أن ينظر المؤلف إلى كل ما يتصل بالحكومات الغربية أو الشرقية من نظام أو إدارة، ويتخذ عدم وجوده في عهد النبوة حجة على أن ليس هناك حكومة ونظام، حتى خشينا أن يسوق على هذا الغرض آيات بينات، وهي أنه لم يكن في عهد النبوة مجالس مختلطة، ولا صندوق دين عمومي، ولا أقلام تشفي غليل الإباحية بما تآذن من تعاطي ما يدنس الأعراض، ويفتك بالألباب».

٧٥

وأخيراً فإن الأستاذ الشيخ محمد الخضر حسين يصل إلى ما حرص جيل أساتذتنا على تجنب التعرض الصريح له طيلة ما يقرب من مائة عام في محاولة

مخلصة منهم لرأب صدع النفوس التي لا تؤمن بإرادة الشعوب ونراه في عبارة سيرة هينة يربط بين محاولة علي عبد الرازق في كتابه وبين تيار المعاداة لروح الشعب المصري التي أملاها هذا الشعب بثورته في نصوص دستوره الذي صدر في ١٩٢٣:

«قام في زمن قريب بعض مَنْ تخبطه الجهل والغرور، وصاح في وجه حكومة شعب مسلم صحيحة المعريد، منكرًا عليهم ما قررته في قانونها الأساسي (الذي هو الدستور ولكن الأستاذ أثر اللفظ الآخر) من جعل الإسلام ديناً رسمياً للدولة، وقد ردد المؤلف في نتيجة أبوابه التسعة هذه الصحيحة، إذ حاول أن يقطع الصلة بين الدين والسياسة، ويجارب آداب الإسلام القاعدة للإباحية الفاسقة في كل مرصد، ولكن الفرق بين ذلك الصائح، وهذا الصديق أن الأول وثب على المسألة وثوب أهبل لا يعرف يمينه من شماله، أما المؤلف فقد أدرك أن الأمة مسلمة، أن الإسلام دين وشريعة وسياسة، وأن هاتين الحقيقتين تقضيان على الدولة أن تضع سياستها في صبغة إسلامية، فبدا له أن يعالج المسألة بيد الكيد والمخاتلة، ويأتيها باسم العلم والدين، فكان من حذقه أن التقط تلك الآراء الساقطة وخلطها بتلك الشبه التي يجزي بعضها بعضاً، وأخرجها كتاباً يحمل سموماً لو تجرعها المسلمون لتبدلوا الكفر بالإيمان، والشقاء بالسعادة، والذلة بالعزة: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ، وَالْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ الْمُتَفَقِّهِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [المنافقون].

الباب الرابع
بعض نقض كتاب
الدكتور طه حسين





حين نشر الدكتور طه حسين كتابه الذي جلب له الشهرة والمتاعب معاً، تصدى للرد عليه عدد من أعلام الفكر، لكن أبرز هؤلاء جميعاً في ذلك الوقت، وبعد ذلك الوقت، كان هو الأستاذ محمد الخضر حسين، الذي كان يفوق طه حسين علماً وقدرة، كما كان صاحب أسلوب قادر على الكتابة والنقد والعرض والتحليل، وكانت مكانته العلمية فوق مستوى الشبهات.

ومن العجيب أن الزمن لما مضى ظل الخضر حسين متقدماً في مكانته العلمية والمجتمعية على طه حسين، وعلى سبيل المثال فقد كان الخضر حسين واحداً من الرعيل الأول المؤسس لمجمع اللغة العربية في القاهرة (١٩٣٣م)، على حين كان طه حسين واحداً من الرعيل الثاني الذي لحق بالأوائل (١٩٤٠م)، وإذا كان طه حسين قد وصل إلى منصب وزير المعارف، أو عميد الآداب، فقد وصل الأستاذ الخضر حسين إلى منصب مشيخة الأزهر الشريف.

وفضلاً عن هذا فإن الخضر حسين كان رئيساً لتحرير ثلاث مجلات إسلامية رفيعة القدر ومن الصف الأول في المجلات، فضلاً عن المجلة التي كان قد أسسها في تونس، وفي المقابل فقد كانت المجلة الأدبية التي ترأس طه حسين تحريرها (على أكثر تقدير) في مقدمة الصف الثاني من المجلات الأدبية ولم تعمر طويلاً.

ومع هذا فإن ضجيج الحداثيين في مصر سيظل يفخر لظه حسين بما تراجع هو نفسه عنه، وليس هذا بالأمر الغريب على تاريخنا الفكري والثقافي، كما أنه ليس موضوعنا في هذا الكتاب.



ومن الإنصاف أن أقول : إني أكاد أعتقد أن الدكتور طه حسين قد أفاد إفادة عظمت من فكر الشيخ محمد الخضر حسين في رده عليه الذي نشر في كتابه «نقض الشعر الجاهلي»، فقد تولى هذا الشيخ الجليل تصويب كل فقرة من فقرات طه حسين في كتابه، وقد قدم هذا التصويب الدقيق (والضخم الذي كونه كتاباً كبيراً عظيماً) خدمات جليلة للغة والأدب، ولمنهج البحث والتاريخ والأسلوب وبناء العبارة.

والحق أن القارئ لنص الشيخ محمد الخضر حسين في الرد على الدكتور طه حسين، يدرك إلى أي مدى كان الدكتور طه حسين لا يزال بحاجة إلى درجة أعلى من درجات الإحاطة المتعمقة بالتراث العربي، وإلى التمكن منه على نحو ما تمكن منه محمد الخضر حسين، كذلك يلاحظ القارئ لنصوص الشيخ محمد الخضر حسين أن طه حسين لم يكن قد تمكن بعد من أدوات البحثية، وهذا لا يقلل من قيمة طه حسين عند مَنْ يدركون أن فوق كل ذي علم عليم.

ولعلّي أتجاوز هذا إلى تأكيد ما أشرت إليه في مطلع هذه الفقرة من أن طه حسين كان محظوظاً حين صادف مثل هذا التصويب العلمي الممتاز الذي كان كفيلاً بأن يدلّه على مواضع الخطأ في استنتاجاته أو ما اقتنع به أو روج له من نقولاته، ومقولاته على حد سواء، كما كان كفيلاً بأن يدلّه على مواضع النقص في منهجه وتفكيره وبحثه.



وليس هذا الكتاب مقاماً لإبراز النقاط التي انتصر محمد الخضر حسين فيها على طه حسين، فليس هذا من شأننا، وبخاصة أننا نحب الرجلين حبا جما، وإنما يكفيني، على سبيل التمثيل، أن أنقل للقارئ بعض الأجزاء من نقد الخضر حسين لكتاب طه حسين وقد جعل الخضر حسين نقده على طريقة غاية في الاحترام والموضوعية والعلم، فهو يورد الفقرة كاملة من فقرات طه حسين ثم يرد عليها بمتتهى التهذيب والاعتزاز والثقة في آن واحد.

ولا تكاد فقرة من فقرات كتاب الدكتور طه حسين تنجو من توضيح الشيخ محمد الخضر حسين لبعض ما تحويه أو تدليله على فساد ما تستنجه، وليس معنى هذا أن طه حسين كان مخطئاً في كل جملة، ولكن معناه أعمق من هذا بكثير، وهو أن منهج الشيخ محمد الخضر حسين وتناوله كان متماسكا إلى الحد الذي جعله يكتشف في كل جملة من جمل طه حسين ما يساعده على أن يكشف عن خطأ توجهه في كتابه، وفي نظريته إلى الشعر الجاهلي.

نحن إذاً أمام عالم جليل يدرك الحقيقة، ويدرك كيف أخطأ «الآخر» في الوصول إليها، أو في عرضها، وهكذا فإنه يستطيع بسهولة أن يدرك ويحدد خطأ التوجه في كل ما كتبه «الآخر».



وأعود لألفت النظر إلى حسن الحظ الذي واجهه الدكتور طه حسين حين تصدى محمد الخضر حسين لنقده وتفنيده آرائه، فقد ساعد هذا

التصحيح والتفنيد الدكتور طه حسين نفسه على الارتقاء بمستواه، وعلى معرفة ما لم يكن يعرف، وعلى إدراك ما لم يكن يدرك، ولهذا فإنه أضاف إلى علمه ومهارته من خلال هذا النقد الذي صادفه مهماً بدا النقد قاسياً في دلالته.

وبوسعنا أن نقارن هذا الموقف بموقف أصحاب التوجهات الجديدة في جيلنا الذين لا يجدون إلا تعصبا أعمى للدفاع عن أخطائهم فحسب، ولا يجدون أحداً يصحح لهم ولا يتقدمهم نقداً موضوعياً، ومن ثم فإنهم يتحولون تلقائياً إلى رموز للخطأ عند فصيل من معاصريهم، وإلى رموز للخلاف العقيم عند فصيل آخر، وإلى رموز للحرية المدعاة عند فصيل ثالث.

ومما يؤسف له أنهم في الغالب أو في الأغلب الأعم لا يتخطون مرحلة الرمز هذه إلى أية مرحلة أخرى.



ونبدأ باطلاع القراء على بعض ملامح الذكاء والعبقرية والفهم في القول الفصل الذي حكم به الأستاذ الشيخ محمد الخضر حسين على آراء وأحكام طه حسين في كتابه «في الشعر الجاهلي»، ويجدر بنا أن نطلع قارئنا على بعض ما أورده الخضر حسين في قضية الاستشهاد بالشعر الجاهلي في القرآن والحديث حيث يقول:

«قال طه حسين في ص ٣٨: «ولندع هذه المسألة الفنية الدقيقة التي نعترف بأنها في حاجة إلى تفصيل وتحقيق أوسع وأشمل، مما لا يسمح لنا به المقام في هذا الفصل، إلى مسألة أخرى ليست أقل منها خطراً، وإن كان أنصار القديم سيجدون فيها شيئاً من العسر والمشقة، لأنهم لم يتعودوا هذه الريبة في البحث العلمي، وهي أننا نلاحظ أن العلماء قد اتخذوا هذا الشعر الجاهلي مادة للاستشهاد على ألفاظ القرآن والحديث

ونحوهما، ومذاهبها الكلامية، ومن الغريب أنهم لا يكادون يجدون في ذلك مشقة، ولا عسراً، حتى إنك لتحس كأن هذا الشعر الجاهلي إنما قد على قد القرآن والحديث، كما يُقدّ الثوب على قدر لابسه لا يزيد ولا ينقص عما أراد طولاً وسعة، إذاً فنحن نجهر بأن هذا ليس من طبيعة الأشياء، وإن هذه الدقة في الموازنة بين القرآن والحديث والشعر الجاهلي لا ينبغي أن تحمل على الاطمئنان إلا الذين رزقوا حظاً من السذاجة لم يتح لنا مثله، إنما يجب أن تحملنا هذه الدقة في الموازنة على الشك والحيرة، وعلى أن نسأل أنفسنا أليس يمكن ألا تكون هذه الدقة في الموازنة نتيجة من نتائج المصادفة، وإنما هي شيء تُكلف وطلب وأنفق فيه أصحابه بياض الأيام، وسواد الليالي؟».

على هذا النحو تحدث الدكتور طه حسين، ولكن الشيخ محمد الخضر حسين رد عليه باقتدار وتمكن، وشأن المجيدين المتفوقين من المشتغلين بالبحث العلمي، فإنه كان حريصاً في رده على أن يلتزم حدود العقل والعلم، فهو لا ينفي وقوع بعض الاختلاق والانتحال، لكنه لا يجعل هذا الوقوع بمثابة قانون يحكم على مجموع ما هو موجود من الشعر الجاهلي ونصوصه على نحو ما استسهل طه حسين أن يصل إليه، أو أن يقفز إليه في أحكامه السريعة، وإنما يقدر الأستاذ الخضر حسين الأمور على حقيقتها، وبما هو موجود بالفعل، ونحن نراه يلجأ إلى فكرة ذكية في حصر دعوى طه حسين في نطاقها الضيق، فهو يشير إلى أن الشعر الذي يُطلق عليه أنه شعر الشواهد لا يقاس في نسبته إلى مجموع ما يسمى بالشعر الجاهلي إلا بنسبة مئوية ضئيلة، ومن ثم فإن قضية طه حسين لا تحتمل الصدق من هذا المنفذ، وهو يضرب مثلاً بتفسير الكشاف الذي هو أكثر التفاسير حملاً للشواهد اللغوية، ويشير إلى أنه يحتوي نحو ألف بيت فيها كثير من شعر المخضرمين والإسلاميين، وهكذا فإن نسبة الشعر الجاهلي فيها لا تساعد على إقامة هذه الدعوى على هذا النحو.

وقبل هذا نجد الشيخ محمد الخضر حسين منتبهاً إلى حقيقة أخرى مهمة، ويدل انتباهه إليها على ذكاء حقيقي أصيل، فهو يقول إن ما يثير العجب هو افتقاد المفسرين للشواهد المتاحة بكثرة، وليس اكتشافهم لمثل هذه الشواهد، والحق أن مثل هذه الملاحظة الذكية لا يمكن أن تصدر إلا عن واحد من العلماء من مثل طبقة هذا العالم واسع الإدراك، والأفق، والعلم، ذي القدرة العالية على اكتشاف أسرار اللغة، ومواطن التشابه والتضاد، فضلاً عن سرعة الخاطر، وكفاءة الذاكرة.

انظر إليه وهو يقول في هذا المعنى:

«وكانت سوق الأدب في البلاد العربية قائمة، وبضاعة الشعر نافقة، قرائح ترسل المعاني نظماً، وقلوب سرعان ما تحيط به حفظاً، ويساعد القرائح على ما تصدر من الشعر، والقلوب على ما تعي من بدائعه، أن ليس هناك علوم كثيرة، وفنون شتى، تتجاذب القرائح، ويذهب كل منها بنصيب من الفكر، أو يحوز ناحية من القلب، فعلي الباحث في تاريخ الأدب أن يدرس حال العرب كأنه يعيش بين ظهرائهم، ولا يتسرع إلى إنكار أن تصدر ربيعة أو قيس أو تميم من الشعر في عصر أكثر مما تصدر الشام أو مصر أو العراق في مثله».

«على أن إقامة الشاهد في تفسير القرآن غير موقوف على الشعر الجاهلي، بل يتناوله العلماء من شعر مَنْ نشؤوا في الإسلام كالفرزدق، وجريز، والأخطل، وعمر ابن أبي ربيعة، ومَنْ التفت في تاريخ الأدب يميناً وشمالاً، ونظر إلى كثرة مَنْ نبت في البلاد العربية من الشعراء جاهلية وإسلاماً، عجب لفقدهم الشاهد لكلمة غريبة في القرآن، أو وجه من وجوه إعرابه أشد من عجبه لوقوع يدهم عليه كلما نقبوا عنه،

فمن النظر الخاسئ أن نحكم على هذه الشواهد بالاصطناع، وندخل إلى الحكم عليها من باب موازنتها للمستشهد عليه، بزعم أن هذه الموازنة منافية لطبيعة الأشياء».

«فإذا كان القرآن وارداً بلسان عربي مبين، وكانت المواضع التي يحتاج في بيانها إلى الشاهد معدودة، وكان الشعر العربي في ثروة طائلة، أفيصدق أحد أن سوق بيت يطابق المعنى المستشهد عليه مناف لطبيعة الأشياء!».

«الصواب أن نذهب في نقد هذه الشواهد من نواح غير هذه الناحية، كجهة النظر في حال الراوي، أو جهة الذوق الذي تقلب في فنون الشعر وعرف طرز كل عصر، ونزعة كل شاعر».



ويفرق الأستاذ الشيخ محمد الخضر حسين بين موقفين مختلفين، موقف صائب هو إدراك وجود شعر مختلف، وموقف خاطئ هو تعميم الحكم بالاختلاق على كل الشعر الجاهلي المسوق في الاستشهاد على بلاغة القرآن، وذلك حيث يقول:

«ونحن لا ننكر أن يكون فيما يساق للاستشهاد على تفسير القرآن شعر مختلف بينه عليه أهل الدراية بفن الأدب من قبل، أو ينقده مؤرخ أو أديب مطبوع من أهل هذا العصر، والذي لا يقبله الراسخون في العلم أن يطرح هذا الشعر الذي يدخل في تفسير آية أو حديث لمجرد الدقة في الموازنة بينه وبين الآية أو الحديث».

«يعلم الذين يدرسون التفسير والحديث بحق، أن ما يستشهد به في هذين العلمين ليس بالكثير الذي لو ثبت اصطناعه صحت دعوى أن هذا الشعر الذي

ينسب إلى الجاهلية ليس منهم في شيء، فهذا تفسير الكشاف الذي يعد من أكثر التفاسير حملاً للشواهد اللغوية إنها يحتوي نحو ألف بيت، وفي هذه الشواهد كثير من أشعار المخضرمين كحسان، ولييد، والنابغة الجعدي، والإسلاميين كروية، والفرزدق، وجريير، والعجاج، وذو الرمة، وأبي تمام، وأبي الطيب، والمعري.. وغيرهم».

«ثم إن كثيراً من الشواهد المعزوة للجاهلية تجدها في هذه المطولات التي يستحيي المؤلف (أي طه حسين) أن يقول: إنها اصطنعت لأجل أن يتنزع منها شاهد على القرآن أو الحديث، وما لم يكن من هذه المطولات تجده وارداً في قصائد أخرى يصعب ادعاء أن تكون اختلقت لأجل ما تحتوي عليه من البيت المحتاج إليه في الاستشهاد».

«فلو بحث المؤلف هذه الشواهد بروية، لوجد الشعر الجاهلي الذي يجتمل أن يكون مصطنعاً لأجل الاستشهاد على القرآن مقداراً لو ثبت وضعه لم يكن له أثر في الدلالة على أن الشعر الجاهلي مزور مصنوع».



وينتقل الشيخ محمد الخضر حسين بعد هذا إلى حديث طه حسين عن قضية تفوق عبد الله بن عباس في رواية شواهد الشعر، ودلالة هذا التفوق، وهو يلخص ما عرضه طه حسين ورأيه هو نفسه في هذه القضية بقوله:

«خرج المؤلف (أي طه حسين) بعد هذا إلى الحديث عن ابن عباس رضي الله عنه، وأتى على قصة نافع بن الأزرق، ووسمها بميسم الوضع، ولم يستند في هذا الحكم إلا إلى أن تصديقها من السداجة، وأن أهل الفقه لا يشكون في وضعها،

ومررني كلامه إلى إنكار أن يبلغ ابن عباس في حفظ الشعر منزلة تحوله أن يجيب عن نحو مائتي مسألة في التفسير، ويسوق على كل مسألة بيتاً من الشعر، ثم ردد الغرض الداعي إلى وضعها علي وجوه، وهي إثبات أن ألفاظ القرآن كلها مطابقة للفصح من لغة العرب، أو إثبات أن عبد الله بن عباس كان من أقدر الناس على تأويل القرآن، ومن أحفظهم لكلام العرب الجاهليين، أو إفادة معاني طائفة من ألفاظ القرآن في صورة قصة ثم خفف من غلوائه شيئاً، وقال (أي طه حسين): ولعل لهذه القصة أصلاً يسيراً جداً، لعل نافعاً سأل ابن عباس عن مسائل قليلة، فزاد فيها هذا العالم ومدّها حتى أصبحت رسالة مستقلة يتداولها الناس».

يلق الشيخ محمد الخضر حسين على دعوى طه حسين هذه بأسلوب علمي راقٍ ومتمكن، فهو يبدأ بنقد المضمون ويرى أن ليس في المضمون شيء غريب لا يمكن تفسيره، ويقدم عدة تفسيرات ذكية لإمكان حدوث مثل هذا، ومن هذه الأمثلة ما عهده هو نفسه في أستاذه أبو حاجب (وأحب هنا أن أضيف فأقول: وما نعهده نحن من آثار الخضر حسين نفسه).



ومع هذا فإن الأستاذ الشيخ الخضر حسين لا يرى غرابة في عبقرية ابن عباس ومهارته، وبالتالي في إمكان قيام ذلك الخبر الجليل بمثل هذا الدور على هذا النحو على عكس ما يريد طه حسين أن يصور الأمر، لكنه من ناحية أخرى ينيه إلى نوع آخر من الاختبار الذي يجب أن يجري على مثل هذه القصة، وهو اختبار صدق روايتها من حيث سند الرواة.

وعلى عادته يتفوق الخضر حسين في إثبات ضعف حلقة من إسناد هذه الرواية

التي تبناها طه حسين وبني عليها استنتاجاته، وهو يقول:

«ليس بالبعيد على ابن عباس أو غيره ممن يصرف ذهنه إلى رواية الشعر، أن يحفظ منه ما يحتوي نحو مائتي بيت تصلح للاستشهاد على تفسير طائفة من ألفاظ القرآن، وليس بالغريب أن يكون ابن عباس أو ذو المعية كابن عباس، قد بلغ في سرعة الخاطر، وجودة الذاكرة أن يحضره البيت الصالح للاستشهاد عندما تطرح عليه المسألة، فقد رأينا من بعض أساتذتنا أبا حاجب يحفظ من الشعر الفصيح ما يجعله قادراً على أن يضرب منه المثل للمعاني والوقائع التي تخطر في الحال، وتكاد لا تسأله عن معنى لفظ غريب، أو وجه من الإعراب إلا أتاك بالشاهد على البدهة، أو بعد تأمل قريب».

«وقد يقول قائل: إن هذا الشأن أيسر من شأن ابن عباس، لأن ذلك الأستاذ قد حفظ تلك الشواهد من مثل التسهيل والمغنى وتاج العروس وغيرها من الكتب التي تربط الشواهد بمسائلها، أما قصة ابن عباس فيظهر منها أنه يتناول الشاهد من بين ذلك الشعر الكثير ويضعه على المسألة، مثلما يصنع المجتهدون في علم اللغة، وذلك يحتاج إلي بحث وأناة، فالجواب عن نحو مائتي مسألة بمثل تلك السرعة فيه غرابة تلفت النظر إلى القصة، أو تقدح الريبة في صحتها، هذا البحث مقبول، ولكنني أريد أن أقول: إن هذه الغرابة وحدها لا تكفي في الحكم على القصة بالوضع، فمن المحتمل أن يكون ابن عباس ممن يقضي جانباً من وقته في التماس الشواهد على تفسير الغريب من القرآن، حيث رأى الناس مقبلة أو محتاجة إلى هذا النوع من العلم، فيكون جوابه عن مسائل ابن الأزرق نتيجة بحث سابق، وتأمل غير قليل، فلا غرابة أن يلتم ابن الأزرق الجواب عقب كل مسألة يطرحها عليه».



ومع هذين (أي مع) التسليم والتحوط يبدأ الشيخ محمد الخضر حسين في البحث عن سند القصة من جهة الرواية ويقول:

«وإذا كانت الغرابة لا تكفي للقطع باصطناع هذه القصة، فلنذهب في البحث عنها من جهة الرواية، لعلنا نجد في البحث من هذه الجهة هدى».

«روي ابن الأنباري في كتاب «الوقف والإبداء» نبذة منها بسند يتصل بمحمد ابن زياد اليشكري عن ميمون بن مهران، وميمون بن مهران ثقة، ولو اطردت القصة مارة على رجال من مثله إلى ابن الأنباري لم نجد مانعاً من دخولها في تاريخ الأدب الصحيح، ولكن محمد بن زياد اليشكري مطعون في أمانته، قال ابن معين: كان ببغداد قوم كذابون يضعون الحديث منهم محمد بن زياد، وقال أحمد بن حنبل بعد أن وصفه بوضع الحديث: ما كان أجراًه! يقول حدثنا ميمون بن مهران في كل شيء، وروي الطبراني في معجمه الكبير قطعة منها عن طريق جويبر عن الضحاك بن مزاحم، والضحاك بن مزاحم لم يلق ابن عباس، وهو في نفسه موثق به عند قوم مضعف عند آخرين، وأما جويبر فمعدود من الضعفاء، سئل عنه علي ابن المديني فضعفه جداً وقال: جويبر أكثر على الضحاك، روي عنه أشياء منكرة».

«وروي هذه المسائل الجلال السيوطي في كتاب "الإتقان" بسند يتدئ بشيخه ابن هبة الله محمد بن علي الصالحى، وينتهي إلى أبي بكر محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري، وفي هذا السند رجال يوثق بروايتهم، ولكنك تجد من بينهم آخرين تقدمهم علماء الحديث وطرحوهم إلى طائفة وضاع الأحاديث، كمحمد بن أسعد العراقي المعروف بابن الحكم، وعيسى بن يزيد بن داب الليثي».



وبعد استعراض هذا العلم الغزير كله يصل الشيخ محمد الخضر حسين إلى الحكم بعدم قدرة هذه «القصة» على الدلالة على معنى تاريخي لا شبهة فيه، وهو تعبير مهذب عن أن «القصة» التي استند إليها طه حسين هي نفسها أقرب إلى الاختلاق منها إلى الحقيقة، وهو يقول بمتهى التهذيب:

«ومتى لم نجد في طريق رواية القصة ما يثبت على النقد أصبحت القصة من قبيل ما يروى لفائده الأدبية، وضعفت عن أن تستقل بالدلالة على معنى تاريخي لا شبهة فيه».



وقد تناول الشيخ محمد الخضر حسين بعد هذا موقف الدكتور طه حسين من قصة «البنات السبع» التي اتخذها كدليل على انتحال الشعر للأغراض التعليمية، وهو يتحدث عن هذه القصة حديثاً شائعاً حافلاً بالفهم العلمي، والبحث الدقيق:

«ادعى المؤلف (طه حسين) أن التكلف والانتحال للأغراض التعليمية الصرفة كان شائعاً ومعروفاً في العصر العباسي، وقال: لا أطيل ولا أتعمر في إثبات هذا، إنما أحيلك إلى كتاب «الأمالي» لابن علي القالي، وإلى ما يشبهه من الكتب».

«ثم قال (طه حسين): سترى مثلاً بناتاً سبعاً اجتمعن وتواصفن أفراس آبائهن، فتقول كل واحدة منهن في فرس أبيها كلاماً عربياً ومسجوعاً يأخذه أهل السذاجة على أنه قد قيل حقاً، في حين أنه لم يقل، وإنما كتبه معلم يريد أن يحفظ تلاميذه

أوصاف الخيل وما يقال فيها، أو عالم يريد أن يتفهق ويظهر كثرة ما وعي من العلم، وقل مثل ذلك في سبع بنات اجتمعن وتواصفن المثل الأعلى للزوج الذي تطمع فيه كل واحدة منهن، فأخذن يقلن كلاماً غريباً مسجوعاً في وصف الرجولة، والفتوة، والتعريض والتلميح إلى ما تحب المرأة من الرجل».

وبعد هذا العرض الموجز والأمين لرأي الدكتور طه حسين، يعلق الشيخ محمد الخضر حسين بدرس عميق المعني والأثر في البحث العلمي، فيبدأ ينبه طه حسين وغيره إلى أن البحث العلمي لا يحتمل أسلوب «إما وإما»، وإنما هو يحتمل أن نجد أدلة الثبوت فنحكم به، أو أدلة النفي فنحكم به، أما ما بين هذا وذاك فلا يصح لنا أن ننكره، كما أنه لا يصح لنا أن نثبته.

وأظن أن الشيخ محمد الخضر حسين قد عبر عن معنى دقيق من معاني التفكير العلمي لا البحث العلمي فحسب، وهو معنى مواز تماماً لما أكرره في حلقات الطب والكتابات المتعلقة به من التأكيد على قاعدة أن نفي الإثبات لا يعني إثبات النفي، والواقع أن الشيخ محمد الخضر حسين قد التفت من خلال آرائه في نقد رؤية طه حسين هذه إلى حقيقة مهمة، وهي أن القضاء (أو الحكم) بالكذب لا يجوز أن يتم إلا باصطناع الأدلة على تحقق هذا الكذب، لا لمجرد الانتباه أو التخيل كما فعل طه حسين.



وبالإضافة إلى هذا، فإن الشيخ محمد الخضر حسين مستندا إلى سعة الاطلاع والتمكن من العلم يقدم تفسيرات أكثر ذكاء، وهي تفسيرات كافية لأن تساعد على الحكم بصدق مثل هذا الحديث، وهو في تفسيراته التي لا يتحيز لها، وإن كان يوردها باعتزاز وتواضع، يستند إلى معرفة حقيقية بالتراث، وبأسلوب التفكير،

وهو على سبيل المثال ينبه إلى أنه إذا كان قد ثبت أن بعض الناس يقولون الشعر بالبداهة، فمن الجائز أن يقول آخرون السجع بالبداهة أيضاً، كما ينبه إلى حقيقة أخرى تتعلق بأسلوب تعليم الفتیان (أو الفتیان) الشعر والنظم وفنون القول، وإن مثل هذا الحديث كان بمثابة ما نسميه الآن «مشروع التخرج» الذي لا يتم نيل الشهادة بدون تقديمه.

ولنقرأ نص الأستاذ محمد الخضر حسين:

«لا يعيننا أن تبقي قصة البنات السبع في هذا الأدب القديم، أو تطرح من حسابه وتذهب كما ذهبت أولئك البنات عيناً وأثراً، والذي يعيننا نقده هنا أن المؤلف يكاد يذهب إلى أن ما يذكر في تاريخ الأدب قسماً: ما هو ثابت قطعاً، وما هو مكذوب لا محالة، والمعروف أن من بين هذين القسمين قسماً يقف فيه المؤرخ المحقق فلا يستطيع أن يقول عليه: إنه موثوق بصحته، ولا يستطيع أن يصفه بالكذب الذي لا مرية فيه، وشأنه فيما يقضي عليه بالكذب قضاءً فاصلاً أن يذكر الطريق الذي وصل منه إلى معرفة اصطناعه، والمؤلف حكم على حديث البنات (بالاختلاق)، ولم يأت بدليل أو أمانة على اختلاقه، ما عدا وصفه له بأنه كلام غريب مسجوع، إذا لم ينكره المؤلف إلا لأنه غريب مسجوع، واشتغال الكلام على الغرابة والسجع غير كاف في الحكم عليه بالاختلاق».

«أما الغرابة فإن المعزوّ إليهن هذا الحديث عرب، والألفاظ من نوع اللغة المستعملة في محاوراتهم ومسامراتهم، وقد تكون غريبة بالنسبة إلى الناشئ في غير عهدهم حيث لا تلاقيه هذه الكلمات في كلام فصحاءهم إلا قليلاً».

«وأما السجع فنحن نعلم أنه أقرب منالاً وأيسر من صناعة الشعر، بل هو أدنى مأخذاً من الرجز، والتواتر شاهد بأن في الناس من يقول الشعر أو الرجز على البداهة، ومتى صح ارتجال الكلام الموزون لم يكن في الحديث الجاري على أسلوب

السجع غرابة تدعو إلى الحكم عليه بالاصطناع، ومن المحتمل أن تكون الفتيات كالفتيان يتدربن لذلك العهد على طريقة السجع حتى ينقاد لهن، ويجري على ألسنتهن كما يجري عليها المرسل من القول» .

« ونحن لا نذهب إلى أن مثل هذه القصة داخل في التاريخ الموثوق في صحته، لأن طريق روايتها لا يكفي في الدلالة على أنها وقعت حقاً، ونرى مع هذا أن الباحث الحكيم، وهو الذي يفصل الحكم على قدر البحث، لا يقول على حديث: «إنه لم يقل»، إلا أن يأتي في بحثه بما يستدعي هذا الحكم القاطع، وقد عرفتم أن المؤلف إنما وضع حكمه على غرابة الكلام وسجعه، وهما جائزان على العربي القح، فلا تدخل هذه القصة وأمثالها في قبيل ما يحكم عليه بأنه كذب لا محالة، ولا تتعدى في نظر المؤرخ المحقق موقع الظن الذي يسوغ له تدوينها ليتفجع بما فيها من أدب، وليتألف من مجموع أخبارها ما يكون كالمرأة ينظر فيه كيف كان حال المرأة في الجاهلية.



ومن القضايا التي عاجلها محمد الخضر حسين في كتابه في «نقض الشعر الجاهلي» قضية إسلام أبي سفيان . وكان الدكتور طه حسين قد ألقى ببعض ظلال من الشك على إسلام هذا الصحابي الجليل، وصوره على أنه كان ينتظر عودة المجد من المدينة إلى مكة، وهو يتناول هذه القضية فيقول:

«ذكر المؤلف (أي طه حسين) أن قريشاً جاهدت بالسنان واللسان والأنفس والأموال، ولكنها لم توفق، ثم قال: «وأمتت ذات يوم وإذا خيل النبي قد أظلت مكة، فنظر زعيمها وحازمها أبو سفيان فإذا هو بين اثنين: إما أن يمضي في المقاومة

فتفنى مكة، وإما أن يصالح ويدخل فيما دخل فيه الناس، وبتنظر لعل هذا السلطان السياسي الذي انتقل من مكة إلى المدينة، ومن قريش إلى الأنصار، أن يعود إلى قريش وإلى مكة مرة أخرى».

وتتجلى سعة علم الأستاذ محمد الخضر حسين بالتاريخ وحركياته وتقلباته من مناقشته الذكية لهذه القضية، ونحن نراه أمهر ما يكون في نفيه النفاق عن أبي سفيان مستندا إلى ما نسميه الآن «التحليل النفسي» أو «الخبرة بطباع النفوس وأثر التربية والبيئة فيها»، كما أنه يستند إلى واقع الحال الذي استمر سنوات من دون أن تصدر عن أبي سفيان هفوة تتيح لمثل رأي طه حسين أن يكون صواباً، وقبل هذا فإنه يشير إلى مشاركة أبي سفيان في حروب المسلمين وفقده إحدى عينيه في موقعة اليرموك.



ولا يكتفي الأستاذ الشيخ محمد الخضر حسين بهذه المحااجة، لكنه يتسبه إلى الجانب الآخر من القضية وهو المتعلق بفكرة سيادة قريش، أو انتقال السيادة منها، أو عودتها إليها، وفي هذا الصدد فإن الشيخ محمد الخضر حسين يصور حقائق الأمور تصويراً جيداً: على نحو ما حدثت وعلى نحو ما كانت بالفعل بحيث يتبدد من مجرد مطالعة رأيه كل أثر لحديث طه حسين الذي سرعان ما يظهر للقارئ أنه قد أخطأ في الوصف والاستنتاج على حد سواء.

يقول الشيخ محمد الخضر حسين:

«سار النبي عليه الصلاة والسلام إلى فتح مكة في عشرة آلاف مجاهد بعد أن نبذ إليهم العهد على سواء، نزل بباء الظهران فخرج أبو سفيان يلتمس الخبر، فأخذه حرس عليهم عمر بن الخطاب، وأتوا به رسول الله ﷺ فكانت العاقبة أن أصبح

مسلياً، وتألفه عليه السلام بقوله: «مَنْ دخل دار أبي سفيان فهو آمن»، وكان يتألفه بالمال، ويذهب كثير من الرواة إلى حسن إسلامه، ومما يستدلون به على هذا أنه شهد فتح الطائف، وهناك فقئت إحدى عينيه بسهم أصابها من يد الأعداء، وشهد بعدها وقعة حنين، ثم وقعة اليرموك لعهد عمر بن الخطاب، ولو كان منافقاً لقعده مع الخالفين ولم يضق به الحال أن يلتمس عذراً، لاسيما إذ كانت السلطة العسكرية لذلك العهد لا تأخذ الناس إلى الجندية قهراً، ولا تعاقب البُلط أو المتأخرين عن صفوف الحرب بالفصل بين الرؤوس والأعناق، ويضاف إلى هذا أن المنافق قلما استطاع أن يتصل بقوم ليسوا بأغبياء، ويعاشرهم حيناً من الدهر دون أن تظهر سريرته في لحظاته، وبين شفتيه، وهذا شأن كل مَنْ يحمل سريرة سوداء، فإنه لا يملك مردها، ويقوى على شد وكائها زمناً طويلاً».

«فلو كان أبو سفيان منافقاً لم يخف حاله على النبي ﷺ والصحابة المستنيرين المخلصين، ولو رسم أبو سفيان بين هؤلاء بميسم النفاق لكان أثره في التاريخ أوضح، وروايته أقوى، وقد تمرد على النفاق نفوس نشأت في خمول، ولا يسهل على الذي يكبر في زعامة كأبي سفيان أن يقضي سنين في كفر يحوطه الكتمان من كل ناحية».



ويتقل الأستاذ محمد الخضر حسين إلى الجانب الآخر من قضية إسلام أبي سفيان وموقفه من الإسلام ومن النبي ﷺ، وهو يقول:

«لندع المؤلف (أي طه حسين) يتحدث عن أبي سفيان بما يشاء، فإنه يجد في بعض الكتب أثراً يساعده على أن يمس عقيدته وإخلاصه، وقد اعتاد التمسك

بالروايات التي يكثر بها سواد المنافقين والمتهتكين، وإن كانت هباء، وإنما نريد مناقشته في شيء آخر وراء إخلاص أي سفيان».

«يقول المؤلف (أي طه حسين) عن أبي سفيان: «وإما أن يصانع ويصالح ويدخل فيما دخل فيه الناس، لعل هذا السلطان السياسي الذي انتقل من قريش إلى الأنصار أن يعود إلى قريش مرة أخرى».

ويسارع الشيخ محمد الخضر حسين بإبداء دفعه القوية القادرة على تسفيه هذا الرأي ويقول:

«نحن على يقين من أن المؤلف لم يتلق بطريق الرواية الصحيحة أو المصنوعة أن أبا سفيان احتمل هذه المصانعة رجاء أن يتقل هذا السلطان السياسي من الأنصار إلى قريش، وإنما يحاول التشبه بفلاسفة التاريخ المستنبطين، وما هذا الاستنباط إلا من سقط المتاع الذي يقول له المؤرخ بيده هكذا، ويبعده عن ساحة تلاميذه، لأنه ناشئ عن عامل غير عامل الفكر، أو عن فكر لا يتمتع باستقلاله».

«ينظر المؤرخ يوم فتح مكة، فيجد القائد الأعلى للجند الفاتح من صميم قريش، ويجد كثيراً من هذا الجنب لا يمت للأوس والخزرج بنسب، وآخرين لا تزال بيوتهم التي ولدتهم بها أمهاتهم قائمة في بطحاء مكة، ولا يزال آباؤهم أو إخوانهم يغدون من هذه البيوت القائمة وإليها يروحون، وما الأوس والخزرج إلا فرقة من جند تألف حول ذلك القائد القرشي، فالسلطان يوم فتح مكة في يد قريش، ومن البعيد أن يخطر على بال أبي سفيان أنه في يد تلك الفرقة التي تسم الأنصار حتى يقول: لعل هذا السلطان يعود إلى قريش، ولو قال المؤلف: لعل هذا السلطان الذي انتقل من عبدة الأوثان إلى عبادة من خلق الأوثان أن يعود إلى عبدة الأوثان، لكان خطؤه قريباً، وشبهته محتملة».

ويتناول الشيخ محمد الخضر حسين أيضاً الفكرة التي حاول الدكتور طه حسين أن يلقي بها بعض الشكوك على مدى شرعية خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه وأرضاه، وهو يقول في هذا المعنى:

«قال المؤلف (أي طه حسين): وفي الحق أن النبي لم يكذب يدع هذه الدنيا، حتى اختلف المهاجرون من قريش والأنصار من الأوس والخزرج في الخلافة أين تكون؟ ولمن تكون؟ وكاد الأمر يفسد بين الفريقين لولا بقية من دين وحزم نفر من قريش، ولولا أن القوة المادية كانت إذ ذاك لقريش، فما هي إلا أن أذعنت الأنصار وقبلوا أن تخرج منهم الإدارة إلى قريش».

وهنا يجد الأستاذ محمد الخضر حسين نفسه مضطراً إلى البدء ببعض التعريفات والتحقيقات حتى يقدم الصورة على حقيقتها قبل أن يستنتج منها بعض ما يدحض به آراء طه حسين.

وهو ينبه إلى طبيعة تكوين جيش المسلمين في ذلك الوقت، وأنه كان جيشاً مستنفراً ولم يكن جيشاً دائماً، كما أن أسلحته وعتاده لم تكن في يد سلطة أو قيادة، وإنما كانت بأيدي المجندين (المجاهدين)، بل إن التمويل المالي لم يكن يعتمد على رصيد ولا على احتياطي، إذ لم يوجد هذا الرصيد أو الاحتياطي في عهد الرسول ﷺ.

وهكذا ينفي الشيخ الخضر حسين بذلك شديدة فكرة استحواذ قريش على مصادر القوة المادية أو عناصرها، أو احتمال التفكير في مثل هذا الأسلوب من أساليب السياسة).

ويتصل بهذا النفي ما يراه الشيخ الخضر حسين، وهو حق، من أن استخلاف أبي بكر لم يتم في ظل جنود متحفزين، أو سلاح مشهر، أو بفضل مال مبدول، وإنما كان في ظروف بعيدة تماماً عن هذا، ونحن نرى حديث الشيخ الخضر حسين بالتفصيل في هذه الجزئية في كتابه «في نقض الشعر الجاهلي».

وفي جميع الأحوال فمن المفيد أن نقرأ هذه الفقرات للأستاذ محمد الخضر حسين حيث يقول:

«القوة المادية: الجند والسلاح والمال، ولم يكن هناك جيش تحت إمارة وزير، أو قائد قرشي، وإنما هي الأمة تنفر للجهاد، وعندما تضع الحرب أوزارها يعود كل واحد إلى حرفته، ولم يكن هناك خزائن للسلاح مفاتيحها بيد رجل من قريش، بل كان سلاح كل أحد في يده أو في بيته، ولم يكن السلاح الذي بأيدي قريش أجود من السلاح الذي كان يحمله الأنصار وسائر القبائل العربية».

«أما المال فقد روي أبو عبيد القاسم بن سلام في كتاب «الأموال» عن الحسن بن محمد: إن رسول الله ﷺ لم يكن يقبل مالاً عنده، ولا بيته، قال أبو عبيدة: يعني إن جاء غدوة لم يتتصف النهار حتى يقسمه، وروى أبو داود عن عوف بن مالك: أن رسول الله ﷺ كان إذا أتاه الفيء قسمه في يومه، إذا لم يكن هناك مال للأمة تحت يد أمير قريش».

وبعد هذا التعمق الجميل في التاريخ وحركياته ودوافعه، يبدأ الأستاذ الشيخ محمد الخضر حسين في الرد على الجزئيات التي أثارها الدكتور طه حسين جزئية بعد أخرى فيقول:

«فإن قال المؤلف أريد من القوة المادية أن قريشاً أكثر من الأنصار عدداً أو أنصاراً، قلنا الرواية الموثوق فيها تقول: إن المجتمعين في سقيفة بني ساعدة طرحوا مسألة الخلافة على بساط الشوري فاختلف المؤتمرون: أين تكون الخلافة؟ ولمن تكون؟ واشتدت رغبة سعد بن عبادة في أن يتقلد الإمارة على الأنصار».

«لما احتدم الجدل بسط عمر بن الخطاب يده وباع أبابكر، فتتابع الحاضرون من المهاجرين والأنصار على مبايعته، ولم يتخلف عنه سوى سعد بن عبادة، ثم عقد اجتماع عام في المسجد فتوارد الناس على مبايعته، وتوانى عنها علي بن أبي طالب حيناً ثم أقبل وباع، ووفى».

«والرواية تصرح بأن الأوس جنحوا إلى ولاية أبي بكر، وتتابع الخزرج على مبايعته دليل على أنهم لا يجدون في صدورهم حرجاً من خلافته، ويروى أن أول من قام من الأنصار وباع أبابكر خزرجي يقال له: بشير بن سعد، وهو أبو النعمان ابن بشير، فالظاهر أن عمر لم يمد يده إلى المبايعه إلا بعد أن تراءى له أن أكثر الآراء متوجهة إلى اختيار أبي بكر، وسمى مبايعته فلتة لأنه بادر إليها قبل أن تخرج تلك الآراء في صراحة على ما هو المعهود في نظام الشوري، وعذره في هذه المبادرة أن بعض الأنصار أسرف في الجدل وهم بما لا تحمد عقباه، فخلافه أبي بكر لم تعقد

بمبايعة عمر، بل تقرر بآراء الأغلبية الساحقة، ولم تقع تحت تأثير جند يتحفز، أو سلاح يشهر، أو مال يبذل».

«وإذا فرض أن في المهاجرين أو الأنصار مَنْ بايعوا متابعة للكثرة السائدة، أو حذراً من سخطها، فمثل هذا لا يخرج خلافة أبي بكر عن أن تكون قائمة على رضا الأمة».



ويتناول الشيخ محمد الخضر حسين بالتنفيذ ما استسهل الدكتور طه حسين ترديده من إلقاء الشكوك حول مقتل سعد بن عباد الأنصاري، الذي كان معارضاً للوهلة الأولى في خلافة أبي بكر وهو يقول:

«قال المؤلف (أي طه حسين): وظهر أن الأمر قد استقر بين الفريقين، وأنهم قد أجمعوا على ذلك، لا يخالفهم فيه إلا سعد بن عباد الأنصاري، الذي أبى أن يبايع أبا بكر، وأن يبايع عمر، وأن يصلي بصلاة المسلمين، وأن يحج بحجهم، وظل يمثل المعارضة قوى الشكيمة، ماضي العزيمة، حتى قتل غيلة في بعض أسفاره».

ويبدأ الشيخ محمد الخضر حسين تفنيده لهذه الرواية بحديث طبيعي ومتوقع عن ميل طه حسين إلى الأخذ بأية رواية من الروايات التي تثير شكوكاً حول سياسة المسلمين وهو: «قلنا لكم: إن المؤلف متى وقع نظره على رواية تمس سياسة العرب بعد الإسلام، ضرب منهج ديكارت برجله، وكان أجرى إليها من الماء في صيب».

«يقول المؤلف: إن سعد بن عباد قُتل غيلة في بعض أسفاره، وسيقول: إن السياسة قتلته، ويشير إلى أن الباعث على قتله عدم إذعانه بالخلافة لقريش».

ويبدأ الشيخ محمد الخضر حسين التنفيذ فيقول:

«لم يذكر المؤرخون كابن جرير، وابن الأثير، وابن خلدون، ولا الحفاظ الكاتبون في التعريف بأحوال الصحابة كابن حجر، وابن عبد البر، والذهبي، وجمال الدين المزي رواية أن سعد بن عبادة قُتل غيلة بيد السياسة، وإنما تجدها في مثل شرح ابن أبي الحديد لنهج البلاغة حين قال: «ويقول قوم: إن أمير الشام كَمَن له مَنْ رماه ليلاً إلى الصحراء فقتله لخروجه عن طاعة الإمام»

«وابن أبي الحديد على مذهب الشيعة، والأقرب أن تكون هذه الرواية شيئاً يزعمه بعض غلاتهم».

ويبلور الشيخ محمد الخضر حسين رأيه في هذه الجزئية ببساطة وثقة ويقول:
«ونحن نشك في هذه الرواية ونبحثها بقلب خال من كل ما قيل في موت سعد ابن عبادة».



ثم يبدي الشيخ محمد الخضر حسين أسانيد قوية كونت رأيه هذا فيقول:
«لم ترد هذه الرواية في الكتب المبسوطة في التاريخ، أو في التعريف بأحوال الصحابة، وهذه أمانة على أنها لم تدخل في دائرة العلم التي جاس خلالها هؤلاء الحفاظ والمؤرخون، ولا تجد من هؤلاء إلا مَنْ يذكر أن سعداً مات حتف أنفه، أو يذكر ما يُزعم من أن الجن قتلته، ومنهم مَنْ يحكي أن سبب موته النهش، كما قال ابن قتيبة في المعارف، ويقال: إنه نُهش وهو الصحيح».

«وردت هذه الرواية في بعض كتب لا يؤخذ ما ترويه من الأخبار المتصلة بسياسة أبي بكر أو عمر إلا بالتحفظ والاحتراس، ثم إن ابن أبي الحديد لم يسندها إلى قوم بأسائهم، فلا ندري مَنْ هؤلاء القوم، وما مبلغ نصيبهم من الصدق أو

البهتان، ولا ندري أيضاً مَنْ هذا الأمير الذي كَمَن لسعد بن عباد حتى رماه فقتله، وهم يختلفون في تاريخ وفاة سعد، فقيل في خلافة أبي بكر سنة إحدى عشرة، وقيل في خلافة عمر سنة أربع عشرة، أو خمس عشرة، أو ست عشرة».

«انصب المؤلف على هذه الرواية لأنها وصمة في سيرة الخلافة الرشيدة، وأعرض عن الرواية التي تقول: «وتتابع القوم على البيعة وبايع سعد»، (هذه الرواية على ما يشير كتاب الشيخ الخضر حسين في الهامش أوردها ابن جرير في الحديث عن سنة ١١ هجرية؛ لأنها تجعل خلافة أبي بكر منعقدة بإجماع، وتنفي أن يكون هناك مَنْ يمثل المعارضة قوي الشكيمة، ماضي العزيمة».



وينبه الشيخ محمد الخضر حسين أيضاً إلى مدى التجني والخلط الذي حاوله الدكتور طه حسين من أجل إثبات وجود نعرة جاهلية دفعت إلى دعوة عمر بن الخطاب لحسان بن ثابت بالكف عن إنشاد الشعر في مسجد النبي ﷺ، وذلك على الرغم من أن الرواية التي رواها طه حسين نفسه تدل على أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأرضاه ترك حساناً لشأنه، وهو ما لم يركز عليه الشيخ محمد الخضر حسين، وإنما اهتم بجوهر القضية واستطاع تجليته على نحو واضح.

يقول الشيخ محمد الخضر حسين:

«قال المؤلف (أي: طه حسين): وقد ذكر الرواة أن عمر مرّ ذات يوم فإذا حسان في نفر من المسلمين ينشدهم شعراً في مسجد النبي، فأخذ بأذنه وقال: أرغاء كرغاء البعير؟ قال حسان: إليك عني يا عمر، فوالله لقد كنت أنشد في هذا المكان مَنْ هو خير منك في رضي، فمضى عمر وتركه، وفقه هذه الرواية يسير لمن يلاحظ ما قدمنا

من أن الأنصار كانوا مورتورين، وأن عصيتهم كانت لا تظمن إلى انصراف الأمر عنهم، فكانوا يتعزون بنصرهم للنبي وانتصافهم من قريش، وما كان لهم من البلاء قبل موت النبي، وما أفادوا بألستهم من مجد».

ويبدأ الشيخ الخضر حسين رده على هذه الجزئية بالإشارة السريعة إلى طبيعة منهج طه حسين في التصدي للتاريخ، ولوقائع التاريخ فيقول:

«وعد المؤلف (أي طه حسين) بأنه سيمشي في البحث على منهج ديكرت، قلنا: عوج في التاريخ سيقوم، وتزوير في الرواية سينجلي، فإذا هو يهجم على ما يقصه التاريخ بلسان لا عقدة فيه، ويجرفه إلى معانٍ ليس بينها وبين اللفظ صلة إلا على طرف لسانه».

ويذهب الشيخ محمد الخضر حسين في تفنيده لما أراده طه حسين من رواية هذه القصة بإثبات أن القصة صحيحة، وأن الواقعة موجودة في كتب التاريخ، لكن السياق لا يسوغ أبداً تطويعها لما أقحمه عليها طه حسين من تفسير مخالف تماماً لنصها ولروحها، وهو المعنى الذي أجاد الخضر حسين وصفه في الفقرة السابقة بأن قال: إن طه حسين يجرف التاريخ إلى معانٍ ليس بينها وبين اللفظ صلة إلا على طرف لسانه هو!!



ومن الجدير بالذكر أن نقد الشيخ محمد الخضر حسين لرؤية طه حسين في هذه الجزئية لا يمتثل أي مناقشة لأن المعنى واضح، وإن كان قد سهل على طه حسين أن يتجاوزوه إلى ما يريد إلباسه للقصة من مزاعمه هو.

يقول الشيخ محمد الخضر حسين: «قصة حسان وردت في كتاب الأدب على مثال

ما قصها المؤلف نفسه، وقد رأيتكم بأعينكم كيف خاض في أحشائها، وركض بين بدايتها ونهايتها، ثم خرج منها بادعاء أن حسان كان ينشد من شعره الذي هجا به مشركي قريش، وأن عمراً استاء من ذلك الصنيع، وأخذته الحمية لقريش أن أخذ بأذن حسان معنفاً له على تعرضه لقريش بإنشاد ذلك الهجاء، وها هي تلك القصة ماثلة بين أيديكم، فلا تدل بمنطوقها ولا بلحن خطابها إلا على أن حسان كان ينشد شعراً في المسجد بصوت جهير والناس حوله، فكره عمر أن تقام هذه الحفلة في المسجد الذي هو معد للعبادة، ولم يذكر في القصة نوع الشعر، ولحسان قصائد غير ما هجا به قريشاً، فقد قال في الجاهلية شعراً كثيراً، وقال في الإسلام ما ليس بهجاءاً.

«والشاهد من القصة على أن عمر إنما كره إلقاء الشعر في المسجد على تلك الهيئة قول حسان: لقد كنت أنشد في هذا المكان مَنْ هو خير منك فيرضى، ولو كان حسن ينشد شعراً في هجاء قريش لم يمض عمر ويتركه، وهو الذي نهى الناس أن ينشدوا شيئاً من مناقضة الأنصار ومشركي قريش، وقال: في ذلك شتم الحي بالميت، وتجديد للضغائن».



ولا يقف الشيخ محمد الخضر حسين عند هذا الحد من أسانيد النقض لرؤية طه حسين لموقف عمر بن الخطاب من حسان بن ثابت، ولكنه يعمد إلى جزئية مهمة كان لابد من أن يتناولها بالإشارة حتى لا يدع فرصة الأراجيف التي تبناها طه حسين، وهو يفرق بذكاء متفتح بين نوعين من المشاعر الطبيعية التي لم يتمكن طه حسين من الالتفات إلى التفريق بينهما، فمشاعر المسلم الملتزم في شخصية عمر بن الخطاب تكره أن يتوجه ازدراء إلى ابنه أو إلى مسلم آخر، وإلى قومه أو قوم آخرين، ولكن هذا لا يعني أن عمر بن الخطاب كان يكره هزيمة قريش في معاركها مع

المسلمين، بينما هو كمسلم كان أحرص الناس وأسعدهم بهزيمة قريش في تلك المعارك.

والحق أن القارئ لمثل هذا النسيج الجيد من الجدل العلمي الرائع، يدرك إلى أي مدى يمكن للعالم الحقيقي من طراز محمد الخضر حسين أن يتمكن من الانتصار للحق مهما كانت قدرة المنحازين للباطل، أو لزخرف القول، وبلاغتهم حتى لو كانت هذه القدرات من وزن قدرات طه حسين.

«قال المؤلف (أي طه حسين): وكان عمر قرشياً تكره عصبية أن تُزدري قريش، وتكر ما أصابها من هزيمة، ما أشيع عنها من منكر».

وهنا يرد الشيخ محمد الخضر حسين مباشرة ويقول:

«كان عمر قرشياً مسلماً يكره له أدبه أن تُزدري قريش، كما يكره له أن تُزدري الأوس والخزرج وقيس وتميم، ويكره له ذلك الأدب أن يُزدري عبد الله بن عمر، كما يكره له أن يُزدري سلمان الفارسي، وبلال الحبشي، أما أنه ينكر ما أصاب قريشاً من هزيمة، وقد كان من أحرص الناس على هزيمتها، فذلك ما لا تحتمله إلا عقلية «أقرب إلى الغربية منها إلى الشرقية».



وعلى المستوى نفسه من الذكاء والمهارة نجد الشيخ محمد الخضر حسين يتناول جزئية أخرى تتعلق بهذا الموضوع، وهي أن سيرة عمر بن الخطاب تتميز بالتجلي والوضوح الشديد إلى الحد الذي يصعب معه أن يضع الإنسان فيها يده (أو إصبعه) على نحو ما يضعه في سيرة يزيد بن معاوية...» .

« والمعنى واضح وهو أن الموضوعات التي تتمتع بمثل ما تتمتع به سيرة عمر

ابن الخطاب من التجلي والوضوح، لا تحتمل مثل هذا التشكيك الجزئي في جانب أو آخر.

وهو يعبر عن هذا المعنى بوضوح في قوله:

«يسهل على المؤلف أن يضع إصبغه في سيرة يزيد بن معاوية، أو حماد الراوية، لأنه يجد في التاريخ الصحيح أو الباطل ما يعبر به إلى الحديث عنهما بغلو وإغراق، ثم لا يعدم أذنًا تصغى إليه، أو قلباً يتلهى به».

أما عمر بن الخطاب فإن سيرته متجلية تحت نبراس من التاريخ الصحيح، لا يستطيع القلم أن يغير منها لوناً، أو يسومها كيداً، وإن ركب منهج ديكرات، وتناول زاده من حقيبة مرغليوث».



وبعد صفحات ينتقل الشيخ محمد الخضر حسين إلى واقعة أخرى يرويها الدكتور طه حسين في نفس هذا الإطار، وهي الواقعة التي يُطلق عليها تشبيب عبد الرحمن ابن حسان بابنة معاوية نكاية في بني أمية فيفاجئنا الشيخ محمد الخضر حسين بما لم يكن لأحد أن يتصوره في معالجة طه حسين للنصوص، وهو أنه نقل عن الأغاني ثم أضاف عبارة «نكاية ببني أمية» من عندياته.

والأدهى من هذا هو ما يطلعنا الشيخ محمد الخضر حسين (دون ادعاء أو تعالم) عليه من أن كتاب الأغاني نفسه قد نقض هذه الرواية تماماً فيقول:

«إن في كتاب الأغاني نفسه أكثر من دليل كفيّل بنقض دعوى طه حسين تماماً، ومن هذه الأدلة حوار عبد الرحمن بن حسان مع معاوية بن أبي سفيان نفسه، ومن هذه الأدلة أيضاً ما رواه صاحب الأغاني من تنافس عبد الرحمن ويزيد، ومن هذا

ثالثاً الاختلاف في تحديد شخصية السيدة موضوع الرواية ما بين أن تكون ابنة معاوية أو أخته».



وبعد هذا كله يشير الشيخ محمد الخضر حسين بصريح العبارة إلى أن الدكتور طه حسين لا يميل إلا إلى الروايات التي توافق هواه فحسب!! ثم هو بالإضافة إلى هذا يستنبط منها ما ليس له وجود إلا في خياله!!

«قال المؤلف (أي طه حسين): ولعلك قرأت تلك القصة التي تخبرنا بأن عبد الرحمن بن حسان شبب برملة بنت معاوية نكايه ببني أمية».

ونقرأ رد الشيخ محمد الخضر حسين أو نقضه حيث يقول:

«قصة تشبيب عبد الرحمن برملة رواها صاحب الأغاني ولم يقل «نكايه ببني أمية»، ولا أحسب هذه الكلمة إلا من طينة الاستنباطات التي يصعد إليها المؤلف علي سلم العاطفة، وتشبيب الرجل بالمرأة يكون من داعية (أي: سبب) صباية، ويكون لرفع قيمة الشعر، أو التطلع إلى فخر، ويكون نكايه بأبيها أو أخيها وحده، والظاهر أن تشبيب عبد الرحمن برملة - إن صح - لا يحمل إلا على مثل هذين الباعثين، وقد ذكر صاحب الأغاني نفسه أن معاوية قال لعبد الرحمن: ألم يبلغني أنك تشبيب برملة؟ قال له: بلي، ولو علمت أن أحداً أشرف لشعري منها لذكرته».

وهنا يستطرد الخضر حسين إلى جدل ذكي ويقول:

«فإن لم يرض المؤلف عن هذا الوجه ورآه من الاعتذار الذي يُراد به التخلص، فليكن ذلك التشبيب للنكايه بيزيد، فقد حكى الجُمحي في طبقاته أن يزيد وعبد الرحمن كانا يتقاوان الشعر حتى استعلاه عبد الرحمن، ومما يجعل أصل القصة في

وهن، أن صاحب الأغاني حدثنا تارة أخرى بأن تشييب عبد الرحمن كان بأخت معاوية لا بابنته، وأن يزيد قال لمعاوية: إنه شبب بعمتي».

«يتواضع المؤلف (يقصد: يميل وينحرف، والاشتقاق هنا من تغيير الوضع لا من التواضع المقابل للغرور) إلى الروايات التي توافق هواه، ولا يكفيه أن تكون واهية مخوفة بالريبة من كل جانب، حتى يعمد إلى أن يستنبط منها ما لا يخطر على خيال الباحث الرصين: كل أنصاري يشبب بأموية أو يهجو أمويًا فللنكاية ببني أمية، وكل قرشي يشبب بأنصارية أو يهجو أنصاريًا فللنكاية بالأنصار، فالعصبية ثائرة، والفتنة غاشمة، وإذا هذا الشعر الجاهلي متحل، وليس من الجاهلية في شيء».



٢٨

ويكشف الأستاذ محمد الخضر حسين عن موضع الخطر والخطأ في كثير من مقدمات الدكتور طه حسين التي تبدو وكأنها تتحدث عن شيء جديد يتفوق بمعرفته طه حسين ولم يعرفها القدماء، بينما هي تتحدث عن أخلاق وفضائل عرفها القدماء ومارسوها، ومن أبلغ ما يمكن أن تقرأ الصفحات الأولى من الجزء الذي سماه الخضر حسين بالكتاب الثالث من كتابه، وجعل عنوانه «الشعر والشعراء»، وقد اتخذ الشيخ محمد الخضر حسين له شعاراً قول الحق سبحانه وتعالى: ﴿وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَىٰ مَا فِي قَلْبِهِ ۖ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ۗ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ ۗ﴾ [البقرة: ٢٠٤، ٢٠٥].

ومن حديث الشيخ محمد الخضر حسين نقل للقارئ بعض الفقرات التي تصور تفوق ذلك العالم الجليل في فهم الأدب والتاريخ، والإمام بحقائقهما، والتعبير عن هذا الفهم في ثقة وفي هدوء:

«قال المؤلف (أي طه حسين): ولن نستطيع أن نسمي حقاً ما ليس بحق، وتاريخاً ما ليس بتاريخ، ولن نستطيع أن نعترف بأن ما يروى من سيرة هؤلاء الشعراء الجاهلين، وما يضاف إليهم من الشعر تاريخ يمكن الاطمئنان إليه، أو الثقة فيه».

ويعقب الشيخ محمد الخضر حسين على هذا النص بقوله:

«يقع في ذهن القارئ أن في مصر طائفة تحمل الكاتب على أن يسمي ما ليس بحق حقاً، وأن يسمي ما ليس بالتاريخ تاريخاً، وأن هذه الطائفة هي التي تتراءى للمؤلف عند كل بحث فتأخذه لوثة، ويقبل على هذه الخيالات إقبال المشير بسببته، يريها أنه لا يمثل أمرها، ولا يبالي نهيها، وشأن الكاتب بإخلاص أن يجيل نظره، ويطلق قلمه، وإذا انتهى به البحث إلى الرأي، حفه بأدلته، وأذاعه بين الناس، فإما أن يمكث في الأرض، وإما أن يذهب جفاء، ولو لم يكن في نية المؤلف الانحراف عن الأدب إلى غايات مؤذية لما أنطق كتابه بمثل هذه الجمل التي لا تتقدم بالبحث خطوة، ولا يكون بها عند ذوي العقول الراجحة وجيهاً».



ويتناول الشيخ محمد الخضر حسين جوهر الفكرة التي ذكرها طه حسين والخاصة بأن لكل أمة تاريخاً صحيحاً وتاريخاً منتحلاً، وهي الفقرة التي كرر طه حسين التعبير عنها ثم أردف هذا الحديث عنها بقوله:

«ولسنا ندري لما يريد أنصار القديم أن يميزوا الأمة العربية والأدب العربي عن سائر الأمم والآداب؟ ومن الذي يستطيع أن يزعم أن الله قد وضع القوانين العامة لتخضع لها الإنسانية كلها إلا هذا الجيل الذي كانت ينتسب إلى عدنان وقحطان؟». وعلى هذا القول المفرط في شذوذه يرد الشيخ محمد الخضر حسين في هدوء وثقة وسخرية مهذبة فيقول:

«يزعم المؤلف (أي طه حسين) أن طائفة يسميها أنصار القديم يسوءها تقسيم تاريخ الأمة العربية وأدبها إلى صحيح ومنحول، والمعروف لدى القراء أن القدماء والمحدثين يجمعون على أن للأمة العربية وأدبها تاريخاً صحيحاً وتاريخاً منتحلاً، وكم أنكر المؤرخون من حوادث، وكم من منظوم حكم عليه نقاد الأدب بالتوليد والانتحال!».

ويستطرد الشيخ محمد الخضر حسين إلى أن يقول:

«ما كان لأستاذ في الجامعة أن يلهج بسخف إنما تلهج به أقلام لا تفصل بين الحق والباطل، ولا تفرق بين الحجة والشبهة، وإنما تعرف الجديد والقديم، وتدعو إلى الجديد وإن كان سماً ناقعاً، وتتهكم بالقديم وإن كان قمراً ساطعاً، ليس ببعيد أن

يكون المؤلف من هذه الفئة التي ترى اسم الجديد بمنزلة البرهان على أن المسمى به حق، وترى اسم القديم كافياً في الدلالة على أنه باطل، فإن نوبة «أنصار الجديد» و «أنصار القديم» تكاد تحضره عند كل حديث»

الباب الخامس
نموذجان لتصويب التفسير
الزائغ نقد الشيخ الخضر حسين
لكتابي «الهداية والعرفان
في تفسير القرآن بالقرآن»
و «امراتنا في الشريعة والمجتمع»



تصدى الشيخ محمد الخضر حسين لتفنيد ما اعتبره بمثابة الآراء الخاطئة الكثيرة فيما نشره الشيخ محمد أبو زيد الدمهوري في كتابه «الهداية والعرفان في تفسير القرآن بالقرآن» وهو الكتاب الذي طبع عام تسعة وأربعين من القرن الرابع عشر الهجري في مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، وقد كانت مقالة الشيخ محمد الخضر حسين في نقد هذا التفسير فرصة ممتازة للحديث عن كثير من الجزئيات المتعلقة بالقرآن الكريم وصورته في عقلية المحدثين وبيان وجه الصواب والحق فيها. وقد نشر هذا المقال القيم كفصل من فصول كتاب «بلاغة القرآن» الذي جمعت فيه كتابات الشيخ محمد الخضر حسين في هذا الميدان، ونشر الفصل / المقال تحت عنوان «كتاب يهذى في تأويل القرآن الكريم» وقد رأيت أن أقتطف من هذا المقال بعض الفقرات التي تفيدنا نحن المحدثين في تهذيب تصورنا لصحيح العقيدة وجزئيات الإسلام الصحيح وهو تصور جوهرى وحاكم في فهم موضوع كتابنا هذا عن فقه السياسة في الإسلام.



يرى الأستاذ محمد الخضر حسين أن الآفة التي دفعت مثل هذا المؤلف إلى مثل هذه الأخطاء الفادحة تتمثل في ظهور أشخاص قل علمهم باللغة وهو يقول في هذا المعنى: «وما زال القرآن يدرس، والراسخون في العلم لا يختلفون في فهم آياته إلا آيات لا يمس الخلاف فيها أصلاً من أصول الدين، وليس فيما يعتد به من هذا الخلاف ما يخرج فيه الفهم عن أساليب اللغة العربية ومقتضى وضع ألفاظها، حتى

ظهر أشخاص قل في علم اللغة نصيبهم، أو خف في علم الشريعة وزنهم، فتناولوا القرآن بعقول لا تراعى في فهمه قوانين البلاغة، ولا تدخل إلى تفسيره من باب السنة الصحيحة، فأدخلوا في تفسير القرآن آراء سخيصة ومزاعم منبوذة، ووجدت هذه الآراء وهذه المزاعم عند بعض العامة وأشباه العامة متقبلاً.



وقد حرص الشيخ محمد الخضر حسين على الإشارة إلى الأثر الضار الذي أحدثته طائفة البهائية في تلوّث عقل من نقلوا عن بعض أتباعها مثل هذه الأفكار السوداء الخاطئة :

«ويضاهاى البهائية وأسلافهم الباطنية في العمل لتقويض أصول الإسلام على طريقة التأويل نفر يضعون على رؤوسهم بياضاً ويحملون في صدورهم سواداً، لم يرسموا لأنفسهم نحلة دينية، إنما هي الغواية لعبت بعقولهم، وإكبار خصوم الدين ران على قلوبهم، فانطلقوا إلى القرآن الكريم يؤولونه على ما يوافق شهواتهم ويقضى حاجات في نفوس ساداتهم، يفعلون هذا ولا يرقبون في اللغة العربية ذمة ولا يراعون لسنة أفضل الخليفة حرمة، وتراهم ينبذون ما يقرره أئمة العربية أو أئمة الدين نبذاً لا يتكئ على دليل، ويطلقون ألسنتهم في هؤلاء الأئمة الذين خدموا الدين والعلم والأدب، وإنما يعرف فضلهم العالم الناقد النبيل».



وينقل الأستاذ محمد الخضر حسين من هذا التعميم إلى التخصيص الذى يصف به المؤلف الدمنهوري فيقول :

«ومن هؤلاء نفر شخص سولت له نفسه أن يخوض في آيات الله كالذين خاضوا فيها على عمياء، فكتب جملاً قصيرة قذف فيها شيئاً من وساوسه، وسماها تفسيراً، بل تنهى في الافتتان بها فساها «الهداية والعرفان» .

«والذى يقرأ هذه الجمل لا يرتاب في أن صاحبها جامد على المحسوسات، جاحد لكثير مما أخبره القرآن، منكر لأحكام قررها القرآن والسنة وأجمع عليها الصحابة وأئمة الإسلام من بعدهم جيلاً بعد جيل، ولكنه يريد أن يدل على إنكاره بما يرتكبه في الآيات من سوء التأويل» .



ومن الإنصاف أن نتناول بعض الأفكار التي عرضها الأستاذ محمد الخضر حسين من خلال نقده للدمهوري في هذا التفسير الذي اشتمل على كثير من الآراء الغريبة.

يتصدى الشيخ محمد الخضر حسين لإنكار الدمهوري للمعجزات عن طريق تأويل الآيات القرآنية التي تتحدث عن معجزات الرسل والأنبياء، ويذكر أن الدمهوري لم يخرج في هذا الرأي عما قال به أبو الفضل داعية البهائية :

«يذكر ذلك المؤول المعجزات صراحة فقد قال : «وإن آيتهم أي الرسل » على صدق دعوتهم لا تخرج عن حسن سيرتهم، وصلاح رسالتهم، وأنهم لا يأتون بغير المعقول، ولا بما يبدل سنته ونظامه في الكون» .

«وبعد هذا تعلم أن الله ينادى الناس بأنهم لا ينبغي أن ينتظروا من الرسول آية على صدقه في دعوته، غير ما في سيرته ورسالته» .

ويعلق الشيخ الخضر حسين على هذه الفكرة الزائفة فيقول:
«وقد جرى هذا المؤول وراء طائفة البهائية فإنهم يذكرون أن للرسول عليهم
الصلاة والسلام معجزات، صرح بإنكارها داعيتهم المسمى أبا الفضل» .



ويحرص الشيخ محمد الخضر حسين على أن يستقصى جوهر أسلوب
الدمهوري في الجزئية الخاصة بإنكار المعجزات :

«يذكر ذلك المؤول المعجزات، فأخذ يتقصى الآيات الواردة في شأنها، وينحو بها
نحواً يخرجها عن أن يكون فيما تدل عليه خارق للعادة، ولا يندى جبينه حياء أن
يتعسف في التأويل، فيأتي به بعيداً من مواقع البيان خارجاً عن المعقول من دلالة
الألفاظ» .

«وقد اتبع المؤول في هذا مهذار البهائية (يستخدم الأستاذ الخضر هذا اللفظ في
وصف من عرف على أنه عالم البهائية، واللفظ من الهذر الذي هو نقيض الجد)
المسمى أبا الفضل فقد ذكر في كتابه المسمى «الدرر البهية» أن أهل الفضل فيما
يزعم فسروا العصا بأمر الله وحكمه، وقال: إن موسى عليه السلام بهذه العصا
غلب على فرعون وجنوده، ومحا حبائل عتوه وجحوده، وذكر في ذلك الكتاب أن
اليد البيضاء عبر بها عن الرسالة» .



وعلى هذا النحو يمضي الشيخ الخضر حسين في الكشف عن مصدر الآراء
الزائفة التي تبناها الدمهوري في هذا التفسير.

وفي مواجهة هذه المزاعم يشير الأستاذ الخضر إلى حقيقة وطبيعة البلاغة القرآنية، وارتباط هذه البلاغة بما هو معروف من بلاغة العرب في عهد القرآن وقبل هذا العهد، وكيف أنها بلاغة معهودة الطرق وليست شاذة التأويل.

و يمضى الأستاذ الخضر في هذا السبيل إلى أن يقول في هذا المعنى:

«في القرآن مجاز واستعارة وكناية، ولكنه - أي القرآن - يسلك هذه الطرق على الوجه الذي يأتيه البلغاء من العرب، وشأن البلغاء ألا يخرجوا عن الحقيقة إلى أحد هذه الطرق إلا أن يكون سهل المأخذ، واضح المقصد، أما ما يبدو على وجهه تكلف أو يكون في دلالة التواء فمعدود في معيب الكلام، وداخل فيما يذهب بمزية الفصاحة، وتأويل الآيات على ما قاله المؤول (أي: الدمهوري) وسلفه البهائي (أي: أبو الفضل) يجعلها من قبيل المجاز الذي ينبو عنه الذوق لتعسفه، ويبعد من الفهم لخلوه من القرينة المشيرة إلى أنه مستعمل في غير ما وضع له، فالمؤول ومعلمه البهائي لم يقدروا الله حق قدرة إذ صرفوا كلامه عما يدل على سعة قدرته وخرجوا به عن حدود البلاغة، وهو مثلها الأعلى، والمختص بذروتها القصوى».



ويضرب الشيخ الخضر حسين المثل على التواء الحقائق في فكر الدمهوري بتفسيره لآية سورة آل عمران التي تتحدث عن الخلق، وهو يتصدى لتفسيره المتعسف لهذه الآية فيقول:

«وانظر ماذا صنع أي الدمهوري في قوله تعالى: ﴿أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ

كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾ [آل عمران: ٤٩] فقد حرف قوله أخلق لكم من الطين عن حقيقته،

وقال : يفيدك التمثيل لإخراج الناس من ثقل الجهل وظلماته إلى خفة العلم ونوره، وتردد هنا معنى إبراء الأبرص فقال «فهل عيسى يبرئ هذا بمعنى أنه يكمل التكوين الجسماني بالأعمال الطيبة، أم بمعنى أنه يكمل التكوين الرحي بالهداية الدينية».

ثم يقول الأستاذ الخضر:

«ويدلك على أنه يذهب في تأويل الآية إلى غير مذهب المسلمين قوله عند تفسير قوله تعالى : ﴿أَسْأَلُكَ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ﴾ [القصص: ٣٢]: واعلم أن قصة موسى في العصا واليد كقصة عيسى في إحياء الموتى وشفاء المريض كلاهما يتشابه في معناه على الناس» .

«وقد مشى أي الدمنهوري في هذا خلف ذلك البابي المسمى أبا الفضل إذ تصدى في كتابه المسمى «الدرر البهية» لبيان معنى هذه المعجزة فقال عن حال بني إسرائيل : «حتى انتهت دورتهم وانقضت مدتهم وماتت قلوبهم وبرصت بالذل جباههم وجنوبهم فرجعوا من أسر الفراعنة إلى أسر القياصرة، وعن عبادة المصريين إلى عبادة الرومانيين حينئذ طلعت شمس الحقيقة عن أفق بلاد الجليل وارتفعت نغمات الإنجيل فأحيا الله تعالى بأنفاس عيسى ^{عليه السلام} بعضًا من تلك النفوس الميتة وبرأ بيده المباركة جملة من الجباه المبروصة».

وعلق الشيخ محمد الخضر حسين على عبارات أبي الفضل في الدرر البهية بقوله:

«زخرف من القول، وتحت هذا الزخرف جحود لمعجزات الرسل عليهم السلام وصرف لآيات الله عن معانيها المفرغة في لفظها العربي المبين، والتي عرفها المسلمون منذ نزل بها الروح الأمين متظاهرين عليها جيلاً بعد جيل».

ثم يقدم الشيخ محمد الخضر حسين ما يسميه المعنى المعقول من الآية فيقول:
 «والمعنى الذي يعقل من الآية أنى أصور لكم من الطين شيئاً على هيئة الطير
 فأنفخ فيه فيكون طيراً حياً بأمر الله، وأبرئ الأعمى والذي به وضح، وأعيد الحياة
 إلى جسم من فقد الحياة، أفعل كل ذلك بأمر الله».
 « وأما نحو إخراج الناس من ثقل الجهل إلى خفة العلم، وإبراء الجباه المصابة
 ببرص الذل، فلا يصح حمل الآية عليها إذ القرآن بريء من أمثال هذه الاستعارات
 البالغة في التكلف والتعقيد غاية تذهب عندها الفصاحة وحسن البيان».



ويلتفت الشيخ محمد الخضر حسين إلى أهمية التفريق بين مثل هذه التأويلات
 البهائية التي سار الدمهوري ورائها وبين الإشارات التي نبه بعض علماء التفسير
 إلى وجودها، وهو يجيد عرض هذه القضية بعقلية تحليلية ناقدة يفرق بينها وبين ما
 يلتبس علينا من الظن من أن أصحاب الإشارات هم الباطنية، مع أن الفريقين
 مختلفان :

« فأعلم أن أصحاب الإشارات غير من يسمونهم الباطنية، فالباطنية يصرفون
 الآية عن معناها المنقول أو المعقول إلى ما يوافق بغيتهم بدعوى أن هذا هو مراد الله
 دون ما سواه، وأما أصحاب الإشارات فإنهم كما قال أبو بكر بن العربي في
 كتاب «القواصم والعواصم» «جاؤوا بألفاظ الشريعة من بابها، وأقروها على
 نصابها لكنهم زعموا أن وراءها معاني غامضة خفية وقعت الإشارة إليها من

ظواهر هذه الألفاظ، فعبروا إليها بالفكر، واعتبروا منها في سبيل الذكر». ويستطرد الشيخ محمد الخضر حسين إلى بيان هذا المعنى على نحو أوضح في قوله:

«.... فأصحاب الإشارات لا ينفون كما ينفي الباطنية وأذناهم المعنى الذي يدل عليه اللفظ العربي من نحو الأحكام والقصص والمعجزات، وإنما يقولون: إنهم يستفيدون من وراء تلك المعاني وعلى طريق الاعتبار معاني فيها موعظة وذكرى، وعلى ما بين مذهبهم ومذهب الباطنية من فرق واضح، نرى في أهل العلم مَنْ نازعهم في إصاق تلك المعاني بألفاظ القرآن، وقال: إن ما جاء في صريح القرآن والسنة من مواعظ وحكم، يغنى عن ارتكاب هذه الطرق البعيدة التي هي في الأصل نزعة قوم شأنهم الصد عن هدى الله، وتعطيل أحكام شريعته الغراء»



ويضرب الشيخ الخضر حسين مثلاً آخر لهذا التعسف اللغوي والمعنوي الذي مارسه الدمهوري بما فسر به كلام عيسى عليه السلام في المهد:

«وأنكر ذلك المؤول أن يكون عيسى عليه السلام قد تكلم في المهد فسام قوله تعالى: ﴿ وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ ﴾ [آل عمران: ٤٦] سوء التأويل، فقال: « في دور المهد وهو دور الصبا، علامة على الجرأة وقوة الاستعداد في الصغر» يريد أنه يكلمهم في سن اعتيد فيها الكلام».

ويتولى الشيخ محمد الخضر حسين التفنيد الذكي لهذا التأويل الشاذ حتى يصل إلى جزئية حاسمة وهي إشارة النص القرآني إلى أن السيدة مريم عليها السلام كانت تحمل المسيح عليه السلام وهو مالا يتأتى إلا لطفل ولا يتأتى مع صبي، ومع هذا

الوضوح فإن الشيخ الخضر يشير إلى أن الدمنهوري ذهب يؤول معنى لفظ «الحمل» تأويلات شاذة حتى تستقيم نظريته في إنكار المعجزات.

ولنطالع رأى الشيخ محمد الخضر حسين :

«ولما رأى أي الدمنهوري أن ما قبل الآية وهو قوله تعالى : ﴿ فَأَتَتْ بِهِ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُ ﴾ [مريم: ٢٧] يدفعه عن هذا العبث، صرفه عن وجهه فقال : «تحمله على ما يحمل عليه المسافر ومنه تفهم أنه كان في سياحة طويلة» .

«لم يكف المؤول أن يخرج فيما يكتب عن قوانين اللغة فطاش إلى أن يقول في التاريخ ما لا يعرفه التاريخ، فمن أين اطلع على أن مريم عليها السلام كانت في سياحة طويلة ، كان على المؤول أن يثبت هذه السياحة الطويلة من التاريخ أو من القرآن ثم يقول «ومنها تعلم أنها كانت تحمله على ما يحمله عليه المسافر» ولكنه قلب الكلام فأتى إلى قوله تعالى : ﴿ تَحْمِلُهُ ﴾ الذي هو ظاهر في أنها تحمله بنفسها، وحرفه إلى معنى تحمله على مركب، وأذن لك في أن تأخذ منه أنها كانت في سياحة طويلة! » .



ويصل الشيخ محمد الخضر حسين بعد هذا إلى أن يقرر خطورة ما انتهى إليه الدمنهوري من نتائج لتأويله بإنكار معجزات الرسل عليهم السلام:

«ومقتضى إنكاره لمعجزات الرسل ألا يسلم أن عيسى عليه السلام خلق من غير أب، وقد كتب عندما وصل إلى آيات هذه المعجزات بلسان يدل على إنكارها في غير صراحة فقال في تأويل قوله تعالى: ﴿ قَالَتْ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلْمٌ وَلَمْ يَمَسَّسْنِي بَشَرٌ ﴾ [مريم: ٢٠] «استنكرت لما طرأ على فكرها أن الولد يأتيها من غير السبب المعروف» ، وقال في

قوله تعالى ﴿ فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ إِلَىٰ جِذْعِ النَّخْلَةِ ﴾ [مريم: ٢٣] «اختصار في التعبير لا يعوق دور الحمل الطبيعي» وقال عند قوله تعالى : ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ ﴾ [القصص: ٧] : «فيه ملحوظة ظريفة هي أن موسى لم يُذكر له أب ولكن قومه لم ينكروا أباه أو يقولوا فيه كما قالت النصراني في المسيح ابن الله بناء على أن المسيح نسب إلى أمه ولم يذكر له أب» فإذا نظرت إلى قوله أي قول الدمنهوري : «لما طرأ على فكرها أن الولد يأتيها من غير السبب المعروف»، ثم إلى قوله في حديثه عن موسى عليه السلام «بناء على أن المسيح نسب إلى أمه ولم يذكر له أب» إذا لاحظت هذا وهو صادر ممن ينكر المعجزات عرفت أنه لا يعترف، كما لا يعترف اليهود، بأن عيسى عليه السلام خلق من غير أب .

وعلى هذا النحو الذكي كشف الشيخ محمد الخضر حسين أغراض مثل هذا التأويل الشاذ الذي تبناه الدمنهوري نقلاً عن البهائية، وهو تأويل يكاد يتماشى مع بعض المعتقدات التي يتبناها بعض اليهود.



ويضرب الشيخ محمد الخضر حسين أمثلة أخرى بحديث القرآن عن انفلاق البحر، وعن عرش سبأ، وعن نار إبراهيم، وعن واقعة الإسراء، ومن المفيد أن ننقل للقارئ آراءه في هذه المواضع الأربعة .

يقول الشيخ محمد الخضر حسين :

«وحرّف: أي الدمنهوري قوله تعالى : ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ ۚ فَانفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ ۗ ﴾ [الشعراء] فقال «اضرب بعصاك البحر اطرقه

واذهب إليه» وقال «هذا بيان لحالة البحر يصوره لك بأنه مناطق بينها طرق ناشفة يابسة» .

قال هذا ولم يتحدث عن الفاء في قوله تعالى : ﴿ فَأَنْفَلَقَ ﴾ ، وظاهر تأويله أن يكون المعنى : فذهب إلى البحر فانفلق فيكون الانفلاق قد وقع عقب الذهاب إلى البحر، والمؤول يقول : يصور لك البحر بأنه مناطق بينها طرق ناشفة يابسة ثم إن قوله تعالى : ﴿ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ ﴾ ظاهر في تصوير حال البحر عند انفلاقه ليريك كيف ينجى رسله على طرق يفتحها من أجلهم، فتقف الأحوال حولهم، لا يمسكها أن تغطي إلا قدرته التي يدخل تحت سلطانها كل ما يدخل في حيز الإمكان» .

«ومما هو ظاهر في هذا المعنى قوله تعالى : ﴿ فَأَضْرَبَ لَهُمُ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى ﴾ ﴿٧٧﴾ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِ فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴿٧٨﴾ وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُ وَمَا هَدَى ﴿٧٩﴾ [طه] فالمعقول من هذه الآية أن الطريق الذي سلكه موسى عليه السلام إنما تنحى عنه الماء حال مروره به، وأن فرعون اقتفى أثره عندما رأى الطريق الذي يسير فيه موسى وقومه يبساً، ولما انحدر فرعون وقومه في هذا الطريق عاد الماء إلى حاله وغشيه من اليم ما غشيه فكانوا من المغرقين ، وأما قول المؤول أن فرعون أضل الطريق اليابس الذي اهتدى إليه موسى ، فمن الأشياء التي يفرضها (الضمير يعود على الدمنهوري) ويحمل عليها الآيات إنكاراً للمعجزة» .

ونأتي إلى موضوع قصة ملكة سبأ، وما اندفع إليه الشيخ الدمنهوري من القول بأن سليمان عليه السلام طلب خريطة ملك سبأ، وهو قول غريب يفنده الشيخ محمد الخضر حسين في يسر وسهولة:

«وحرّف أي: الدمنهوري قوله تعالى : ﴿ قَالَ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِيهَا قَبْلَ أَنْ يَأْتُونِي مُسْلِمِينَ ﴾ [النمل] فقال : «بعرشها بملكها يريد أن يضع خطط الحرب ونظام الدخول في البلد فطلب الخريطة التي فيها مملكة سبأ، ليهاجمها ويربها أنه جاد غير هازل» .

«يقول الله تعالى : ﴿ أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِيهَا ﴾ ويقول هذا المؤول : «يأتيني بخريطة مملكتها» ، وهنا يتساءل الأستاذ الخضر :

« وإذا كان طلب خريطة مملكتها لوضع خطط الحرب فما وجه عرض هذه الخريطة عليها بعد أن جاءت مسلمة؟ وما حكمة سؤالها عن مطابقة هذه الخريطة لحال مملكتها؟ »

هكذا تصدى الشيخ محمد الخضر حسين بقوة الإيمان والعلم والمنطق لمثل هذه الأفكار الضالة التي تبدو وكأنها تقدم جديداً.

ثم إن الشيخ الخضر حسين يصف هذه السلوك في عبارة موجزة فيقول :
«عبث يهذى به حول كتاب الله، فلا تقوى تحجمه عنه، ولا حكمة يفرق بها بين الجذ والمزح فترفعه عن أن يقول ما يضحك الناس منه» .



ونأتي إلى تفنيد الشيخ محمد الخضر حسين لأراء الدمنهوري فيما يتعلق بنجاة النبي إبراهيم عليه السلام من النار، وذلك حيث يقول :

«وحرّف (الضمير يعود على الدمنهوري) قوله تعالى : ﴿ قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا

فقال: الإسراء يستعمل في هجرة الأنبياء، والمسجد الحرام الذي له حرمة، والأقصى الأبعد: مسجد المدينة» .

«وقصد المؤول إنكار واقعة الإسراء فحمل الآية على هجرته عليه الصلاة والسلام من مكة إلى المدينة» .

ويعقب الشيخ الخضر حسين فيقول :

«أجمع أهل العلم على أن أوائل هذه السورة نزل بمكة، أي قبل الهجرة، ولو كان هذا المؤول ممن يفقه فائدة معرفة ما نزل بمكة وما نزل بالمدينة في تفسير كتاب الله تعالى، لما تجاسر على تفسير الآية بواقعة الهجرة، وقد روى واقعة الإسراء جابر بن عبد الله، وابن عباس، وأنس بن مالك، وأبو هريرة، ومالك بن صعصعة، وجاءت هذه الروايات في الكتب الصحيحة مثل الجامع الصحيح للإمام البخاري، والجامع الصحيح للإمام مسلم، فلو كان هذا المؤول ممن درس كتب السنة، وكان ممن يستضيء في تفسير كتاب الله تعالى بسنة رسول الله ﷺ، لما رمى بنفسه في حفرة لا يسمع صيحته فيها إلا فارغ الذهن من مبادئ الدين، أو مزلزل العقيدة ما لقي ضليلاً إلا مال به عن السبيل» .



كذلك تصدى الشيخ محمد الخضر حسين لإنكار الأستاذ الدمهوري لوجود كل من الجن والشياطين والملائكة، وهو يلخص آراءه ودعاويه في هذا الصدد تلخيصاً ذكياً، والحق أن آراء الدمهوري فيما يبدو للمثقف العادي آراء ساذجة وملفقة ومفتعلة وظاهرة البطلان، ولكن الشيخ محمد الخضر حسين بما جبل عليه من جدية يتناولها بالمناقشة والدحض والنقض، مؤكداً في الوقت ذاته على صواب وجوهر ما يعتقده أهل السنة والجماعة في مثل هذه الأمور.

ومن الإنصاف للحقيقة أن نورد بعض آراء الأستاذ الخضر حسين القاطعة الواضحة متتالية و مختصرة فيما يلي.

يقول الشيخ محمد الخضر حسين:

«وأكتفى بأن أسوق ما قاله في آية هي من أظهر ما يدل على أن الجن خلق غير الأنس، وهي قوله تعالى : ﴿ قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا ﴾ [الجن]، فإنه أي الدمهوري بعد أن أحال القارئ على آيات من سور متعددة قال (أي الدمهوري) : «بعد هذا تفهم أنه يطلق الجن والجنة على الزعماء المستكبرين من السادة المتبوعين، ويعبر عن الأنس بسائر الناس المقلدين والتابعين المستضعفين، ويفسر الجن في بعض الآيات بقواد الجيش» .

ويستطرد الأستاذ الشيخ محمد الخضر حسين إلى عرض آرائه في هذا الرأي

الشارد فيقول:

«ولم ينقل عن أحد من المسلمين على اختلاف فرقهم إنكار الجن، وإنما ينكرهم طائفة من غير المسلمين، قال ابن حزم في كتاب «الفصل بين الملل» : لما أخبرت الرسل الذين شهد الله عز وجل بصدقهم بما أبدى على أيديهم من المعجزات المحيلة للطبائع، بنص الله عز وجل على وجود الجن في العالم، وجب ضرورة العلم بخلقهم ووجودهم، وقال : وأجمع المسلمون على ذلك وجود الجن ، نعم، والنصارى والمجوس والصائبون وأكثر اليهود حاشا السامرة فقط، فما أنكر الجن أو تأول فيهم تأويلاً يخرجهم عن هذا الظاهر فهو كافر ومشرك» .

وبعد هذا النص الذي ينقله الشيخ محمد الخضر حسين عن كتاب « الفصل بين الملل » لابن حزم فإنه يشير إلى حقيقة (أو طبيعة) الدافع الذي يقف وراء مثل هذه الآراء التي تصدر عن بعض أصحاب القلم :

« وإنما ينكر الجن مَنْ جُهد في دائرة من المحسوسات لا يتخطاها أنملة، ونحن نعلم أن العقل وحده لا يصل إلى العلم بوجودهم، كما أنه لا يستطيع إقامة الدليل على نفيهم، بل إذا سئل عنهم وهو صحيح النظر مجرد من كل تقليد أقر بإمكان وجودهم، إذ ليس من شرط كل موجود أن يُدرك بإحدى الحواس الخمس، فقدرة الله تعالى تسع خلقاً ينشأ من عنصر لطيف، فلا يقع عليه النظر، وإذا أقرت العقول إمكان شيء وأخبر الدين القائم على البرهان بوجوده، تلقينا خبره بالقبول، ولم نفرق بينه وبين ما أدركناه بالمشاهدة، أو ثبت بالأدلة العقلية مباشرة » .

ثم يقدم الأستاذ محمد الخضر حسين في هذا المقام دليلاً عقلياً جديداً حيث يقول :

« وينكر أي الدمهوري أن يكون هناك مخلوق غير الإنسان يقال له : شيطان، نجد هذا الإنكار عندما يرد لفظ إبليس أو الشيطان في آية، فيأبى (أي الدمهوري) أن يبقيه على المعنى المعروف في الكتاب والسنة وإجماع المسلمين، فانظر إلى أصرح آية في هذا المعنى وهي قوله تعالى : ﴿ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَأَسْتَكْبَرَ ﴾ [البقرة: ٣٤] كيف تناول أي الدمهوري لفظ إبليس فيها فقال إبليس اسم لكل مستكبر على الحق، ويتبعه لفظ الشيطان والجان، وهو النوع المستعصي على الإنسان

تسخيره، وكذلك تأويله (أي الدمنهوري) لقوله تعالى : ﴿ فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُفْقًا حَيْثُ أَصَابَ ﴿٦٨﴾ وَالشَّيَاطِينَ كُلَّ بَنَّاءٍ وَعَوَّاصٍ ﴿٦٧﴾ ﴾ [ص] ، فقال : «والشياطين يطلقون على الصناع الماهرين، والأشقياء المجرمين».

«ولما وجد (أي الدمنهوري) قوله تعالى ﴿ إِنَّهُ يَرِنُّكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ ﴾ [الأعراف: ٢٧] نصاً في أن الشيطان مخلوق يصل أثر فتنه إلى نفس الإنسان دون أن يأخذه بأحد حواسه، ذهب في تأويل الآية مذهب مَنْ يتظاهر بتفسير القرآن وهو يدس في تفسيره جحوداً فقال : من حيث لا ترونهم : شياطين يخدعونكم بأنهم من الأولياء الناصحين» .



وقد تناول الشيخ محمد الخضر حسين أفكار الدمنهوري المنكرة للملائكة بالقدر ذاته من الدحض والتفنيد، مستخدماً طريقته العقلية المباشرة ومرجعاً السبب في هذه الآراء إلى اعتماد الدمنهوري على عقليته المتحجرة العاجزة عن أن تؤمن بغير المحسوس من الملموس أو المرئي، وهو يقول في هذا المقام:

«يتخبط المؤول أي الدمنهوري عندما تحيثه آية فيها اسم الملائكة، فمرة يفسره برسل النظام والسنن في الكون كما قال عند قوله تعالى : ﴿ أَنْ يَأْتِيَكُمُ النَّابُؤُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ آءَالُ مُوسَىٰ وَآءَالُ هَارُونَ تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ ﴾ إشارة إلى أنه يأتيهم بسنن الله ونظامه، أي بتغلبهم على العدو، وبقوة الحرب ونظامه، والملائكة كما قلنا (الضمير يعود على الدمنهوري) رسل النظام والسنن في الكون» .

«وقال (الضمير يعود على الدمنهوري) عند قوله تعالى : ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ [البقرة: ٣٤] : الملائكة رسل النظام وعالم السنن، وسجودهم للإنسان معناه أن الكون مسخر له» .

«ومرة يجعل الآية التي ذكر فيها الملائكة من قبيل التمثيل، كما قال في قوله تعالى : ﴿جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعًا﴾ [فاطر: ١] : يمثل لك السرعة في إجراء سننه في الكون، وتنفيذ أوامره في العالم، وفسر جبريل وميكائيل في قوله تعالى : ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ﴾ [البقرة: ٩٨] بأنها قسمان من الملائكة، وقال (أي الدمنهوري) الأول رسول الوحي والإلهام، والثاني رسول السنن والنظام، وقال عند تأويل الملائكة من قوله تعالى : ﴿وَلَكِنَّ الْآلِيََّةَ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ﴾ [البقرة: ١٧٧] وهذا تابع للإيمان بالله، فمن يؤمن بالله يؤمن بخلقه ونظامه، والملائكة رسل هذا الخلق والنظام، فتحريفه الآية بادعاء التمثيل مرة، وذكره لسنن الكون ونظمه مرة أخرى، وجعله جبريل وميكائيل قسامين من الملائكة دون الاعتراف بأنهما فردان منهم، يدل على أنه يريد من الملائكة معنى غير المعنى المعروف في صريح الكتاب والسنة، ونصوص الشريعة في دلالتها على وجود الجن والملائكة متساوية، وهما من جهة إمكان وجودهما في منزلة واحدة» .

وبعد ضروب كثيرة من هذا الفهم العميق القادر على الجدل العلمي وتوظيفه في كشف الزيف والادعاء والجهل يختم الشيخ محمد الخضر حسين نقده لكتابات الدمنهوري بقوله :

«هذه أمثلة من كتاب حشوه الجحود والهديان، نسوقها ليزداد المسلمون علماء بأن

مؤلفه مهزول الفكر، منحرف عن الرشد : ﴿وَإِنْ يَرَوْا كَلِمَةَ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُ بِهَا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ ﴿١٦﴾﴾ [الأعراف].



وننتقل الآن إلى ما نشره الأستاذ الخضر حسين من نقض سريع لكتاب «امرأتنا في الشريعة والمجتمع»

في مجلة «نور الإسلام» نشر الشيخ محمد الخضر حسين مقالاً تصدى فيه لنقد كتاب تونسي عنوانه «امرأتنا في الشريعة والمجتمع»، وقد نشر المقال تحت عنوان : «كتاب يلحد في آيات الله» .

وقد حرص الشيخ محمد الخضر حسين على ألا يذكر اسم هذا المؤلف على الإطلاق، وذلك على الرغم من أنه في الفصل الذي خصصه لنقد ونقض تفسير الدمنهوري أشار إلى اسم المؤلف في هامش الفصل، ولكنه في هذا الفصل ختم حديثه بقوله :

«وكان من رأينا صرف القلم عن ذكر هذا الكتاب اكتفاء بما تناولته به أقلام أهل العلم في تونس من الرد المحكم، ولكن الدعاية التي قام بها شركاء صاحب الكتاب في مصر دعتنا إلى أن نذكره، ونرى القراء مثلاً من باطله ليحذروا فتنة، ويعلموا أن في الشرق نفوساً تقضى باسم الشريعة مآرب قوم يبتغون فساد ما بقى فينا من عقيدة سليمة، وأدب يغط عليه ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة] .

ومن المفيد في حديثنا عن الشخصية العظيمة للشيخ محمد الخضر حسين واستيعابه الذكي لأصول الإسلام وأحكامه، أن ننقل عنه بعض فقراته في هذا الحديث الناقد لكتاب شهير لا يزال بعض أنصار ما احتواه من فكر يتحشون عن قيمته وأثره الفكري على نحو مبالغ فيه .

يشير أستاذنا الشيخ محمد الخضر حسين إلى قول الكاتب : «إن الإسلام لم يقرر نزول ميراث المرأة عن الرجل كأصل من أصوله التي لا تتخطاها»، ويرد الأستاذ الخضر على هذه الدعوى بقوله:

«هذا مما بناه الكاتب على زعمه أن من أحكام الإسلام ما لم يجئ الإسلام من أجله، يقول الله تعالى : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي آوَالِدِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَّاتِ﴾ [النساء: ٣] إلى قوله تعالى : ﴿وَصِيَّةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ﴾ (١٢) تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ (١٣) وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ (١٤)﴾ [النساء] .

«فالله تعالى يوصي بأن تعطى الأنثى نصف ما يعطى الذكر، ويجعل هذه الوصية حداً من حدوده، ويتوعد على تعديها بالنار والعذاب المهين، وذلك الكاتب يريد من المسلمين أن يهملوا وصية ربهم، ويتعدوا حدوده، ويجعلوا ميراث الأنثى مساوياً لميراث الذكر على الرغم من الحكم الواضحة فيما أوصى الله به من إعطاء الذكر مثل حظ الأنثيين» .



ويتناول الشيخ محمد الخضر حسين فكرة أخرى من أفكار المؤلف التونسي هي فكرة المساواة التامة بين الرجل والمرأة انطلاقاً من العدالة التامة التي يتبناها الإسلام وهي الفكرة التي عرضها المؤلف في قوله:

«لقد حكم الإسلام في آيات القرآن بتميز الرجل عن المرأة في مواضع صريحة، وليس هذا بهانع أن يقبل بمبدأ المساواة الاجتماعية بينهما عند توافر أسبابها بتطور الزمن، ما دام الإسلام يرمى في جوهره إلى العدالة التامة، روح الحق الأعلى».

ويرد الأستاذ محمد الخضر حسين على هذه الدعوى بقوله:

«الإسلام يرمى إلى العدالة التامة، وقد قرر أصلاً هو أن تكون المرأة في عفاف، فمن العدالة التامة أن ينهى عن اختلاطها بالرجل إلا أن يكون محرماً، وقرر على الرجل القيام بحاجاتها وحاجات ما يُرزقان من ولد، فمن العدالة التامة أن يكون حظ الرجل من الميراث أكثر من حظها».

وسرعان ما يلقي الأستاذ الخضر القفاز في وجه المؤلف متسائلاً:

« وهل في الأزمنة طور يقتضى بطبيعته سقوط العفاف من حساب الفضيلة؟ وهل في الأزمنة طور يقتضى بطبيعته وضع نفقة الرجل وولده على عاتق المرأة؟ يكون هذا الطور عندما يخلق الرجل والمرأة خلقاً آخر، وذلك ما لا يقصد الكاتب الحديث عنه» .

ويفيض أستاذنا الشيخ محمد الخضر حسين في مناقشة أفكار المؤلف التي دار فيها حول انتقاده لفكرة عدم المساواة بين شهادة المرأة و شهادة الرجل إلى أن يصل إلى قوله:

«ولعل الكاتب يذكر أن النسيان يعرض للنساء أكثر من الرجال، وإن دل عليه قوله تعالى ﴿أَنْ قَضَيْتَ إِحْدَهُمَا فِتْنَتَهُمَا فَتَذَكَّرْ إِحْدَهُمَا الْأُخْرَى﴾ [البقرة: ٢٨٢] فننبه أن بعض علماء أوروبا قرروا أن في ذاكرة المرأة ضعفا، وأنها لا تستحضر الماضي كما يستحضره الرجل، فهذا الدكتور أوتو فينجر الطبيب الفيلسوف النمساوي شهد في كتابه المسمى «الجنس والأخلاق» (يشير الأستاذ محمد الخضر حسين في الهامش إلى أن هذا الكتاب ظهر في اللسان الألماني في مايو سنة ١٩٠٣، وأعيد طبعه سبعا وعشرين مرة، ونقل إلى نحو عشر لغات من اللغات الأوروبية) بأن المرأة ضعيفة الذاكرة فقال: إن التذكر هو التغلب على ما مضى من الزمن واستحضاره في الذهن، ولا يمكن المرأة - لأسباب عضوية ونفسية - السيطرة على هذه الموهبة لأن حياتها منقطعة لا تذكر منها إلا اليسير، بخلاف الرجل فإنه يمكنه تتبع سلسلة حياته حلقة فحلقة، ولا يغيب عنه جوهرها في أي وقت من الأوقات، بل قرر (أي الطبيب الفيلسوف النمساوي في هذا الكتاب) ضعف قوتها العاقلة فقال: «لا يمكن للمرأة التفرقة بين الشعور والتفكير أي بين حياتها الوجدانية والعقلية، ولكن الرجل يمكنه فصلها عن بعضها فصلاً تاماً».

كتب للمؤلف

- آراء حرة في التربية والتعليم، ط١ هيئة الكتاب ٢٠٠١، ط٢ مكتبة الأسرة ٢٠٠٥ م.
- أحمد زكي: حياته وفكره وأدبه، ط١، هيئة الكتاب، سلسلة أعلام العرب ١٩٨٤ م.
- أدباء التنوير والتأريخ الإسلامي، ط١ ١٩٨٩ م، ط٢ دار الشروق ١٩٩٤ م.
- إسماعيل صدقي باشا، هيئة الكتاب، سلسلة تاريخ المصريين ١٩٨٩ م.
- أصحاب المشيختين: سيرة ٥ من العلماء الذين جمعوا بين مشيخة الأزهر والإفتاء، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١٠ م.
- أقوى من السلطة: مذكرات أساتذة الطب، هيئة الكتاب، القاهرة ٢٠٠٤ م.
- الأمن القومي لمصر: مذكرات قادة المخابرات والمباحث، ط١ دار الخيال. ١٩٩٩ م، ط٢ دار الخيال ١٩٩٩ م.
- البيان الوزاري في مصر (١٩٥٢م-١٩٩٦م)، ط١ دار الشروق ١٩٩٦ م.
- البيان الوزاري في مصر (١٨٧٨م-٢٠٠٠م)، ط٢ هيئة الكتاب ٢٠٠١ م، ط٣ مكتبة الأسرة ٢٠٠٥ م.
- التشكيلات الوزارية في عهد الثورة (١٩٥٢م-١٩٨١م)، الهيئة العامة للإستعلامات، ١٩٨٦ م.
- التنمية الممكنة: أفكار لمصر من أجل الإزدهار، هيئة الكتاب، ٢٠٠١ م.
- الثورة والإحباط: مذكرات أساتذة الأدب والأدباء، هيئة الكتاب ٢٠٠٤ م.
- الثورة والحرية: مذكرات المرأة المصرية، دار الخيال، ٢٠٠٤ م.
- الحكيم الجراح: سيرة حياة د. محمد عبد اللطيف، ط١ دار الخيال ٢٠٠٩، ط٢ دار الخيال ٢٠٠٩ م.
- الصحة والطب والعلاج في مصر، ط١ جامعة الزقازيق ١٩٨٧، ط٢ هيئة الكتاب، ٢٠٠٥ م.
- الطريق إلى النكسة: مذكرات قادة العسكرية المصرية ١٩٦٧، ط١ دار الخيال ٢٠٠٠، ط٢ دار الخيال ٢٠٠٠ م.
- العمل السري في ثورة ١٩١٩.. مذكرات الشبان الوفديين، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٩ م.
- الفلسطينيون يتصرون أخيراً.. دراسات في التنبؤ السياسي، دار جهاد ٢٠٠٢ م.
- القاموس الطبي نوبل، في ٣ أجزاء (بالاشتراك مع أ.د. محمد عبد اللطيف)، دار الكتاب المصري ١٩٩٨ م.
- القاهرة تبحث عن مستقبلها، دار المعارف ٢٠٠٠ م.
- المحافظون، ط١، دار الشروق، ١٩٩٩ م.
- المحافظون، ط٢ هيئة الكتاب ٢٠٠١ م.
- المسلمون والأمريكان في عصر جديد، دار جهاد ٢٠٠٢ م.
- المشير أحمد إسماعيل: من الميلاد إلى النصر، المجلس القومي للشباب ومجلة الإذاعة والتلفزيون، ٢٠٠٩ م.
- النخبة المصرية الحاكمة (١٩٥٢م-٢٠٠٠م)، مكتبة مدبولي ٢٠٠١ م.
- النصر الوحيد: مذكرات قادة العسكرية المصرية ١٩٧٣ م، ط١ دار الخيال ٢٠٠٠، ط٢، دار الخيال ٢٠٠٠ م.

- الوزراء ورؤساؤهم ونواب رؤسائهم: تشكيلاتهم وترتيبهم ومسؤولياتهم، ط١ دار الشروق ١٩٩٦، ط٢ دار الشروق ١٩٩٧ م.
- أمراض القلب الخلقية: الثقوب والتحويلات ٢٠٠٢ م، دار المعارف ٢٠٠١ م.
- أمراض القلب الخلقية الصمامية ٢٠٠١ م، دار المعارف ٢٠٠١ م.
- أهل الثقة وأهل الخبرة: مذكرات وزراء الثورة، ط٢، هيئة الكتاب ٢٠٠٨ م.
- أوراق القلب.. (رسائل وجدانية)، ط١، دار الشروق ١٩٩٤ م.
- أوهام الحب: دراسة في عواطف الأثنى، ط١: الكتاب الأول في سلسلة كتاب الجمهورية أغسطس ١٩٩٩ م، ط٢، دار الخيال ٢٠٠٧، ط٣ هيئة الكتاب ٢٠٠٩ م.
- البليوجرافيا القومية للطب المصري.
- ج١: أمراض وجراحة العظام... الأكاديمية الطبية العسكرية، ١٩٨٩ م.
- ج٢: الجراحة العامة، الأكاديمية الطبية العسكرية.
- ج٣: أمراض القلب... الأكاديمية الطبية العسكرية، ١٩٩٠ م.
- ج٤: طب الأطفال... الأكاديمية الطبية العسكرية، ١٩٩٠ م.
- ج٥: العلوم الطبية الأساسية، الأكاديمية الطبية العسكرية ١٩٩١ م.
- ج٦: الأذن والأنف والحنجرة... الأكاديمية الطبية العسكري.
- ج٧: طب وجراحة العيون... الأكاديمية الطبية العسكرية، ١٩٩١ م.
- ج٨: الغدد الصماء... الأكاديمية الطبية العسكرية، ١٩٩١ م.
- ج٩: الأورام، مركز الإعلام والنشر والتعريب ١٩٩١ م.
- ج١٠: أمراض النساء والتوليد، مركز الإعلام والنشر والتعريب ١٩٩١ م.
- ج١١: الطب الطبيعي، مركز الإعلام والنشر والتعريب ١٩٩١ م.
- ج١٢: الصحة العامة، مركز الإعلام والنشر والتعريب ١٩٩١ م.
- ج١٣: الصحة المهنية، مركز الإعلام والنشر والتعريب ١٩٩١ م.
- بناء الجامعات والأكاديميات: مذكرات رواد العلوم والفنون، هيئة الكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦ م.
- تحت الأرض وفوق الأرض: غربة اليسار المصري، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١١ م.
- تسعة عشر أستاذاً وصديقاً، تراجم ١٩ من أعلام مصر، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١٤ م.
- تكوين العقل العربي: مذكرات المفكرين والتربويين، دار الخيال، ٢٠٠٢ م.
- توفيق الحكيم من العدالة إلى التعادلية، هيئة الكتاب، المكتبة الثقافية، ١٩٨٨ م.
- ثلاثية التاريخ والأدب والسياسة: من بين سطور حياتنا الأدبية، دار جهاد، ٢٠٠٣ م.
- ثلاثية السياسة والصناعة والفن، مذكرات أساتذة الهندسة. مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١٣ م.

- دليل الخبرات الطبية المصرية و تاريخ التعليم الطبي الحديث، الجمعية المصرية للأطباء الشبان ١٩٨٧م.
- رحلات شاب مسلم، ط ١ دار الصحوة ١٩٨٧م، ط ٢ دار الشروق ١٩٩٥م ط ٣ دار جهاد ٢٠٠٣م.
- زعيم الأمة : مصطفى النحاس باشا و بناء الدولة الليبرالية، دار الشروق ٢٠١١م.
- د. سليمان باشا عزمي، هيئة الكتاب، سلسلة أعلام العرب ١٩٨٦م.
- سيد مرعي : شريك و شاهد على عصور الليبرالية و الثورة و الإنفتاح، مكتبة مدبولي ١٩٩٩م.
- سيرة حياة العالم الأديب الدكتور أحمد زكي، ط ٢، هيئة الكتاب، ٢٠٠٣م.
- سيرة حياة علي مصطفى مشرفة، ط ٢، مكتبة مدبولي، ٢٠٠١م.
- شمس الأصيل في أمريكا، ط ١ دار الشروق ١٩٩٦، ط ٢ دار جهاد ٢٠٠٣م.
- صانع النصر: المشير أحمد إسماعيل، ط ١ دار جهاد ٢٠٠٣م، ط ٢ دار جهاد ٢٠٠٥م، ط ٣ دار جهاد ٢٠٠٥م.
- الشيخ الظواهري و الإصلاح الأزهري، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٨م.
- عاشق العلم : أحمد مستجير، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٨م.
- عبد اللطيف البغدادي... شهيد النزاهة الثورية، دار الخيال ٢٠٠٦م.
- الشهيد عبد المنعم رياض: سماء العسكرية المصرية، دار الأطباء، ١٩٨٤م.
- عثمان محرم.. مهندس الحقبة الليبرالية المصرية، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٤م.
- عسكرة الحياة المدنية: مذكرات الضباط في غير الحرب، هيئة الكتاب، القاهرة ٢٠٠٤م.
- علي ماهر باشا و نهاية عصر الليبرالية، دار الشروق، ٢٠٠٩م.
- د. علي باشا إبراهيم، هيئة الكتاب، سلسلة أعلام العرب، ١٩٨٥م.
- د. علي إبراهيم: رائد الطب المصري الحديث، المجلس القومي للشباب، القاهرة ٢٠٠٨م.
- علي مشارف الثورة: مذكرات وزراء نهاية عهد الملكية ١٩٤٩-١٩٥٢، دار الخيال ٢٠٠١م.
- علي هوامش الأدب، هيئة الكتاب، ٢٠٠٢م.
- فن كتابة التجربة الذاتية، مذكرات الهواة و المحترفين، دار الشروق ١٩٩٧م.
- في أعقاب النكسة: مذكرات قادة العسكرية المصرية (١٩٦٧-١٩٧٢)، دار الخيال ٢٠٠١م.
- في حدائق الجامعة: مذكرات خريجي جامعة القاهرة في عقدها الأول، هيئة الكتاب ٢٠٠٧م.
- في خدمة السلطة: مذكرات الصحفيين، دار الخيال ٢٠٠٢م.
- في رحاب العدالة: مذكرات المحامين، هيئة الكتاب ٢٠٠٧م.
- في ضوء القمر: مذكرات قادة العمل السري و الإغتيالات السياسية، مكتبة الشروق الدولية ٢٠٠٧م.
- في ظلال السياسة.. نجيب محفوظ، ط ١ دار جهاد ٢٠٠٣، ط ٢ دار الخيال ٢٠٠٧، ط ٣ هيئة الكتاب ٢٠٠٧م.
- في كواليس الملكية: مذكرات رجال الحاشية، ط ١ هيئة الكتاب ٢٠٠٦، ط ٢ هيئة الكتاب ٢٠٠٩م.
- قادة الشرطة في السياسة المصرية (١٩٥٢-٢٠٠٠)، ط ١ مكتبة مدبولي ٢٠٠١، ط ٢ هيئة الكتاب ٢٠٠٨م.

- كلمات القرآن التي لا نستعملها، ط١، دار الأطباء، ١٩٨٤، ط٢ دار الشروق ١٩٩٧ م.
- كيف أصبحوا عظماء... دراسات وراثيات، ط١ دار الخيال ٢٠٠٧، ط٢ هيئة الكتاب ٢٠٠٨ م.
- كيف أصبحوا وزراء... دراسة في صناعة القرار السياسي، دار الخيال ٢٠٠٢ م.
- مايسترو العبور: المشير أحمد إسماعيل، دار الأطباء، ١٩٨٤ م.
- مجلة الثقافة (١٩٣٩-١٩٥٢) تعريف وفهرسة وتوثيق، هيئة الكتاب، ١٩٩٣ م.
- محاكمة ثورة يوليو: مذكرات رجال القانون والقضاء، دار الخيال، ١٩٩٩ م.
- محمد طاهر الدباغ: أستاذ الجيل في السعودية، جدة، ٢٠١٠ م.
- د. محمد كامل حسين عالما ومفكرا وأديبا، ط١ هيئة الكتاب ١٩٧٨ م، ط٢، هيئة الكتاب ٢٠٠٢ م.
- مذكرات الضباط الأحرار، طبعة مختصرة ومبكرة من كتاب «نحو حكم الفرد»، دار الشروق ١٩٩٦ م.
- مذكرات المرأة المصرية، طبعة مختصرة ومبكرة من كتاب «الثورة والحرية»، دار الشروق، ١٩٩٥ م.
- مذكرات وزراء الثورة، طبعة مختصرة ومبكرة من كتاب «أهل الثقة وأهل الخبرة»، دار الشروق ١٩٩٤ م.
- مستقبل الجامعة المصرية، هيئة الكتاب، ١٩٩٩ م.
- مستقبلنا في مصر: دراسات في الإعلام والبيئة والتنمية، ط٢، دار الشروق، ١٩٩٧ م.
- مشرفة بين الذرة والذروة، ط١، هيئة الكتاب، ١٩٨٠ م.
- مشرفة: سيرة حياة، ط٣، دار الشروق، ٢٠١١ م.
- مصريون معاصرون، ط١، هيئة الكتاب ١٩٩٩، ط٢ مكتبة الأسرة ٢٠٠٥ م.
- مصطفى مشرفة، السلسلة الثقافية لطلائع مصر، المجلس القومي للشباب، القاهرة ٢٠٠٧ م.
- من أجل السلام: مذكرات رجال الدبلوماسية المصرية، دار الخيال ١٩٩٩ م.
- من بين سطور حياتنا الأدبية، دار الأطباء ١٩٨٤ م.
- نحو حكم الفرد: مذكرات الضباط الأحرار، دار الخيال، ٢٠٠٣ م.
- د. نجيب محفوظ، هيئة الكتاب، سلسلة أعلام العرب، ١٩٨٦ م.
- يرحمهم الله: كلمات في التأبين، دار الأطباء، ١٩٨٤ م.
- يساريون في عصر اليمين: مذكرات قادة الفكر اليساري المصري، هيئة الكتاب، ٢٠٠٦ م.
- يوميات علي مصطفى مشرفة (يناير ١٩١٨م - يوليو ١٩١٨م)، تقديم وتحقيق مكتبة الأسرة ٢٠٠٣ م.

المحتويات



المحتويات

الصفحة	الموضوع
٥	اهداء
٧	مقدمة
الباب الأول	
١٥	سيرة حياة الشيخ محمد الخضر حسين
الباب الثاني	
٤١	شخصية الخضر حسين وأثاره
الباب الثالث	
٦٩	نقض كتاب الشيخ علي عبد الرازق
الباب الرابع	
١٥٣	بعض نقض كتاب الدكتور طه حسين
الباب الخامس	
نموذجان لتصويب التفسير الزائغ نقد الشيخ الخضر حسين لكتابي «الهداية	
١٨٩	والعرفان في تفسير القرآن بالقرآن» و «امراتنا في الشريعة والمجتمع»
٢١٣	كتب للمؤلف
٢١٩	المحتويات